جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد
الدراسات العليا
قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر اتجاهات الائتمان المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي للاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2019)

رسالة تقدمت بها الطالبة

بسمه سليم حسين

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل

درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

مهدي خليل شديد

1444هـ 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

((. . فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا

مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي

الْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ))

صدق الله العلي العظيم

سورة الرعد

الآية 17

الإهداء

- إلى من أوقد الشمعة الاولى التي أضاءت لي الطريق في الحياة والدي . . .
- إلى من أكرمني الله سبحانه بدعائها لكي امضي الى توفيقي والدتي . . .
- إلى من اتوسم بهم أوتاداً لخيمتي التي سأستظل بفيئها باقي عمري أخوتي . . .
- إلى شهداء العراق . . .

اهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

الحمدُ لله رب العالمين وأفضل الصلاة والسلام على نبينا محمد(ﷺ) وعلى آلهِ وصحبه أجمعين ، أما بعد فنحمدُ الله تعالى على فضله الذي لا يسع لشكره شيء ، إذ انعم علينا بنعمة العلم والمعرفة ، قال تعالى في سورة النمل ، الآية (19) ((..رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)) .

اما بعد فاقدم شكري وتقديري الى السيد المشرف الاستاذ المساعد الدكتور مهدي خليل شديد ، لقبول الاشراف على رسالتي ، ولما قدم لي من ملاحظات علمية كانَ لها الأثر الكبير في انجاز الرسالة ، فجزاه الله عني خيراً ، واطال الله في عمره .

وأقدم شكري وامتناني الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد متمثلة بعميدها السيد أ.م.د حيدر علي الدليمي والسيد المعاون العلمي أ.م.د عصام محمد عبد الرضا والسيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية أ.م.د اسعد منشد محمد و أ.د جواد كاظم البكري المحترمين على جهودهم المباركة في دعم ورعاية طلبة الدراسات العليا في الكلية .

وأتقدم بالشكر الجزيل الى لجنة المناقشة لتفضلهم مناقشة رسالتي ولما سيبدونه من ملاحظات قيمة بهدف تقويم الرسالة وإظهارها بصورتها اللائقة .

كما اقدم شكري الى المقوم اللغوي والعلمي والاحصائي لجهودهم المبذولة في تقويم الرسالة وتعزيز الرصانة اللغوية والعلمية والاحصائية لها .

ولا أنسى أَنْ اقدم شكري وثنائي الى أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم في المرحلة التحضرية ومرحلة البكالوريوس لما بذلوه من جهود علمية فذه ساهمت في بلوغي هذه المرحلة .

واقدم شكري الى موظفات المكتبة على ما قدمن من تعاون وتسهيل ، وكل من ساعدني ولو بكلمة طيبة ، سائلة المولى عز وجل أنْ يوفق الجميع لكل ما فيه من خير وصلاح .

الباحثة

المحتويات

التسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
1	الآية القرآنية	
2	الاهداء	أ
3	شكر وتقدير	ب
4	قائمة المحتويات	ت _ ح
5	قائمة الجداول	ح _ خ
6	قائمة الاشكال والمخططات	خ _ د
7	المستخلص	ذ
8	المقدمة	8-1
الفصل الاول	**الاطار المفاهيمي للائتمان المصرفي والاستقرار النقدي**	**53-10**
	تمهيد	10
المبحث الاول	**الاطار المفاهيمي للأئتمان المصرفي**	**26-11**
اولا	نشأة الائتمان المصرفي	13-11
ثانيا	مفهوم الائتمان المصرفي	14-13
ثالثا	معايير الائتمان المصرفي	16-15
رابعا	انواع الائتمان المصرفي	18-17
خامسا	تصنيفات الائتمان المصرفي	20-19
سادسا	اهمية الائتمان المصرفي	22-21
سابعا	ادوات الائتمان المصرفي	23-22
ثامنا	المخاطر الائتمانية	26-24
المبحث الثاني	**الاطار المفاهيمي للاستقرار النقدي**	**44-27**
اولا	مفهوم الاستقرار النقدي	27
ثانيا	اهداف الاستقرار النقدي	28
ثالثا	معايير الاستقرار النقدي	29-28
رابعا	تطور مفهوم الاستقرار النقدي وفق نظريات نقدية 1. الاستقرار النقدي وفقاً للتحليل الكلاسيكي	32-29
	2. الاستقرار النقدي وفقاً للتحليل الكينزي	36-33

	3. الاستقرار النقدي وفقاً للتحليل النقودي	38-37
	4. الاستقرار النقدي وفقاً للتحليل التوقعات العقلانية	40-39
	5. الاستقرار النقدي وفقاً للتحليل اقتصاديو جانب العرض	41-40
خامسا	متغيرات الاستقرار النقدي	44-41
المبحث الثالث	**مؤشرات الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي**	**53-45**
اولا	مؤشرات الائتمان المصرفي 1. مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي	46-45
	2. مؤشر فجوة الائتمان	48-46
	3. مؤشر العمق المالي	50-48
ثانيا	مؤشرات الاستقرار النقدي 1. مؤشر الاستقرار النقدي	51-50
	2. مؤشر الافراط النقدي	53-51
الفصل الثاني	**تحليل واقع الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)**	**103-55**
	تمهيد	55
المبحث الاول	**تحليل التوزيع القطاعي والنوعي للائتمان المصرفي**	**71-56**
اولا	تطور التوزيع القطاعي للائتمان النقدي للمدة (2004- 2019)	60-56
ثانيا	تطور هيكل الائتمان النقدي العام والخاص للمدة(2004- 2019)	64-61
ثالثا	تطور التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي للمدة(2009-2019)	68-64
رابعا	تطور هيكل الائتمان التعهدي العام والخاص للمدة (2009- 2019)	71-69
المبحث الثاني	**تحليل اهم المتغيرات المحددة للاستقرار النقدي**	**88-72**
اولا	تطور الناتج المحلي الاجمالي	76-72
ثانيا	تطور عرض النقد	80-76
ثالثا	تطور سعر الصرف	84-80
رابعا	تطور معدلات الفائدة	88-85
المبحث الثالث	**تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي و الاستقرار النقدي**	**103-89**
اولا	تحليل مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج	91-89

	المحلي الاجمالي	
ثانيا	تحليل مؤشر فجوة الائتمان	94-92
ثالثا	تحليل مؤشر العمق المالي	97-94
رابعا	تحليل مؤشر الاستقرار النقدي	100-97
خامسا	تحليل مؤشر الافراط النقدي	103-101
الفصل الثالث	**قياس وتحليل تأثير الائتمان المصرفي في الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي باستخدام انموذج (ARDL) للمدة (2009-2019)**	**128-105**
	تمهيد	105
المبحث الاول	**توصيف وصياغة النموذج القياسي**	**117-105**
اولا	متغيرات النموذج القياسي	106
ثانيا	صياغة النموذج القياسي	107-106
ثالثا	العلاقة بين متغيرات النموذج القياسي وفقا للنظرية الاقتصادية	108-107
رابعا	مصادر البيانات	108
خامسا	السلاسل الزمنية	110-108
	1. اختبار ديكي فولر- البسيط	111
	2. اختبار ديكي فولر- الموسع	112
سادسا	التكامل المشترك	113 -112
سابعا	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	115-113
ثامنا	الاختبارات التشخيصية	117-115
المبحث الثاني	**قياس وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي و الاستقرار النقدي**	**128-118**
اولا	استقرارية السلاسل الزمنية	119-118
ثانيا	التكامل المشترك	120-119
ثالثا	نموذج (ARDL)	121-120
رابعا	الاختبارات التشخيصية	124-122
	1. اختبار الارتباط الذاتي (LM)	122
	2. اختبار ثبات تجانس التباين	122
	3. اختبار استقرارية النموذج ككل	123

	4. اختبار التوزيع الطبيعي	124
خامسا	اختبار الحدود (Bounds Test)	125
سادسا	اختبار (Wald)	126
سابعا	اختبار (CUSUM)	127
	الاستنتاجات والتوصيات	132-130
	المصادر	144-134
	الملاحق	

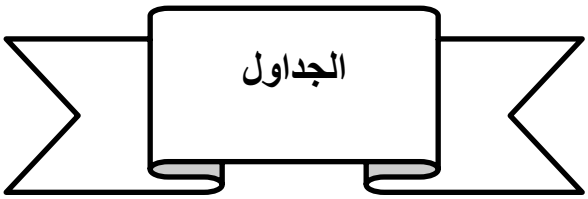

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع للمدة (2004-2019)	58
2	هيكل الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع والنوع للمدة (2009-2019)	63
3	اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع للمدة (2004-2019)	66
4	هيكل الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع والنوع للمدة (2009-2019)	70
5	تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2019)	74
6	تطور عرض النقد للمدة (2004-2019)	78
7	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للمدة (2004-2019)	82
8	تطور معدلات الفائدة للمدة (2004-2019)	87
9	مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2019)	90
10	مؤشر فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2019)	93
11	مؤشر العمق المالي للمدة (2004-2019)	96
12	مؤشر الاستقرار النقدي للمدة (2004-2019)	99

13	مؤشر الافراط النقدي للمدة (2004-2019)	102
14	متغيرات النموذج القياسي	106
15	نتائج استقرارية المتغيرات (X4, X2, X3 , X1 , Y)	118
16	نتائج اختبار التكامل المشترك	120
17	نتائج نموذج (ARDL)	121
18	نتائج اختبار الارتباط الذاتي LM Test	122
19	نتائج اختبار ثبات تجانس التباين	122
20	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	125
21	نتائج اختبار (Wald)	126

الاشكال والمخططات

رقم الشكل	عنوان الشكل والمخطط	رقم الصفحة
1	معايير منح الائتمان المصرفي(5`CS)	16
2	تصنيفات الائتمان المصرفي	21
3	دافع الطلب على النقود لأغراض المعاملات	35
4	دافع الطلب على النقود لأغراض المضاربة	36
5	منحنى فيليبس	40
6	التوزيع القطاعي للائتمان النقدي للمدة (2004-2019)	60
7	التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي للمدة (2009-2019)	68
8	تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2019)	75
9	تطور عرض النقد للمدة (2004-2019)	80
10	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للمدة (2004-2019)	84
11	تطور معدلات الفائدة للمدة (2004-2019)	88
12	تطور مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2019)	92
13	تطور مؤشر فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-	94

	2019)	
14	تطور مؤشر العمق المالي للمدة (2004–2019)	97
15	تطور مؤشر الاستقرار النقدي للمدة (2004–2019)	101
16	تطور مؤشر الافراط النقدي للمدة (2004–2019)	103
17	نتائج اختبار استقرارية النموذج ككل	123
18	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	124
19	نتائج اختبار المجموع التراكمي للأخطاء CUSUM	127

المستخلص

هدف البحث الى تحليل وقياس اثر الائتمان المصرفي في الاستقرار النقدي للاقتصاد العراقي اعتمادا على فرضية مفادها(ان التغيرات في الائتمان المصرفي لها اثراً ايجابي في تحقيق الاستقرار النقدي) ولغرض الوصل الى الهدف تم تقدير العلاقة بين الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي فكانت النتيجة ضعف ذلك التأثير باستعمال النماذج القياسية (نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة) (ARDL).

لقد فحص البحث العلاقة بين متغيرات البحث باستخدام بعض مؤشرات الأئتمان المصرفي وبعض مؤشرات الاستقرار النقدي ووجدَ محاولة السياسة النقدية في العراق واضحة بالحافظ على موائمة نمو المعروض النقدي مع نمو الناتج المحلي الاجمالي واستهداف التضخم عبر سعر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعدُ ملازماً للاستقرار النقدي ،إلا أَنَ التأثيرات النقدية للمالية العامة للحكومة قللت من اهمية تلك السياسة باستجابتها السريعة لزيادة الانفاق العام غير المنتج ، ومن ثم ضعف الاوعية الاستثمارية في الجانب الحقيقي ، مما يعني ضمناً أِنّ اغلب الائتمان الممنوح كان ذا طابع استهلاكي يعود بالأثر المضاعف في البلدان المصدرة للعراق ، مقابل ذلك وجدَ البحث ضرورة بناء مصدات مالية داعمة للاستقرار النقدي لتجنب الصدمات في الجانبين الحقيقي والمالي .

الكلمات المفتاحية : الائتمان المصرفي (النقدي ،التعهدي) ، الاستقرار النقدي ، ARDL .

المقدمة :

يعد الأئتمان المصرفي من اهم الانشطة المصرفية التي يمارسها النظام المصرفي لما يحققه من دور حيوي ومهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية، اذْ يحظى باهتمام الجمهور والشركات والوحدات الاقتصادية والمؤسسات المختلفة خاصته الرقابية والبنوك المركزية والمؤسسات الاستثمارية كما يساهم في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشروعات الاستثمارية والاستراتيجية ، اذْ شكلَ الأئتمان النقدي بشقيهِ العام والخاص النسبة الاكبر من اجمالي الأئتمان المصرفي في العراق للمدة من(2004–2019)، وجاءَ بعد ذلك الأئتمان التعهدي، مما يشر بوضوح الى دور الأئتمان النقدي في النشاط الاقتصادي في العراق اي اختلال هيكل الأئتمان ومن ثم فإنّ اي تغير يتعرض له الأئتمان النقدي ستنتقل سريعاً الى الاقتصاد الوطني عموماً .

اذ لوحظَ عدم التناسب بين معدلات نمو متغيرات الاستقرار النقدي المعروض النقدي وحجم الناتج المحلي الاجمالي طوال مدة البحث فقد اقترب المعدلين من الواحد الصحيح في سنوات معدودة مما يعني أنّ تحقيق الاستقرار النقدي امراً صعباً جداً بالرغم من سعي السياسة النقدية في ذلك الاتجاه، لذا سعى البنك المركزي العراقي جاهداً لتحقيق الموائمة بين المعروض النقدي وحجم الناتج المحلي الاجمالي، اذ إنّ زيادة التيارات النقدية عن التيارات السلعية في دوره التدفق الدوري للدخل ستقود الى ظهور الاتجاهات التضخمية داخل الاقتصاد الوطني، ومن ثم فقدان النقود لوظائفها المختلفة ، كما أنّ زيادة التيارات السلعية عن التيارات النقدية ستؤدي الى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وعليه سيخلق ضغوطاً انكماشية داخل الاقتصاد القومي ، لذا حاول البنك المركزي العراقي تطبيق مؤشرات بازل (2,1) لزيادة فاعلية الرقابة وتوجيه التيارات النقدية بما يؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1. اهمية البحث :

وتكمن اهمية البحث فيما يأتي :

أ- بيان تأثير الائتمان المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي .

ب- تقدير وتحليل بعض مؤشرات الاستقرار النقدي لبيان حالة استقرار النظام النقدي ككل .

ت- تجنب الاتجاهات المختلفة للدورة الاقتصادية في الاقتصاد العراقي عبر آلية الائتمان المصرفي .

2. هدف البحث :

يركز هذا البحث على ما يأتي :

أ- دراسة واقع الائتمان المصرفي في العراق وطريقة توزيعيه على القطاعات المختلفة .

ب- دراسة واقع الاستقرار النقدي في العراق عن طريق دراسة متغيراته الاساسية .

ت- تقدير وتحليل العلاقة بين مؤشرات الائتمان المصرفي ومؤشرات الاستقرار النقدي .

3. مشكلة البحث :

تتبع مشكلة البحث من التساؤلين الآتيين :

أ- هل توجد علاقة بين الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي ؟ وما نوع هذه العلاقة ؟

ب- ما هو حجم التأثير الذي يمارسه الائتمان المصرفي في تحقيق الاستقرار النقدي .

4. فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها إنَّ التغيرات في الائتمان المصرفي لها اثراً ايجابي في تحقيق الاستقرار النقدي .

5. منهجية البحث :

تم استخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي فضلا عن الاسلوب الكمي لأثبات صحة الفرضية من عدمها .

6. حدود البحث :

وتشمل كل من :

أ- الحدود المكانية : وتتمثل بـ (الاقتصاد العراقي) .

ب- الحدود الزمانية : وتتمثل بالمدة من (2004-2019) .

7. هيكلية البحث :

قسم البحث الى ثلاثة فصول، تناول الفصل الاول منها الاطار المفاهيمي للائتمان المصرفي والاستقرار النقدي وفي ثلاثة مباحث، اختص الاول بدراسة الاطار المفاهيمي للأئتمان المصرفي، اما الثاني فتناول الاطار المفاهيمي للاستقرار النقدي، ليتطرق الثالث الى مؤشرات كل من الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي، في حين اهتم الفصل الثاني بتحليل واقع الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي في ثلاثة مباحث ايضا تضمن الاول تحليل التوزيع القطاعي والنوعي للأئتمان المصرفي، واما الثاني فقد تضمن تحليل اهم المتغيرات المحددة للاستقرار النقدي، في حين جاء الثالث في تحليل كل من مؤشرات الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي ، ليختص الفصل الثالث بقياس وتحليل تأثير الائتمان المصرفي في الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج (ARDL) للمدة (2009-2019) في مبحثين تناول الاول توصيف وصياغة النموذج القياسي، اما الثاني فقد تناول قياس وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي و الاستقرار النقدي ، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

8. الدراسات السابقة :

1. الدراسات العربية :

أ- دراسة (فراس حسين علي الصفار، 2015)	
عنوان الدراسة	دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو
نوع الدراسة	اطروحة دكتوراه .
فرضية الدراسة	تنطلق الدراسة من فرضية مفادها تتفاوت الولايات المتحدة ومنطقة اليورو من حيث تطبيق مؤشرات السياسة النقدية والاجراءات المتبعة في تحقيق الاستقرار النقدي .
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى تحديد دور البنوك المركزية في الاقتصاد وتحديد السياسات والاستراتيجيات التي يقوم بها لتحقيق الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو
استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى ان هناك استقرار نقدي في منطقة الولايات المتحدة واليورو في اغلب سنوات الدراسة مما يعني أنِ السياسة النقدية كانت تهدف الى زيادة المعروض النقدي لتحقيق النمو الاقتصادي فضلا عن استعمال البنك المركزي ادواته النقدية للتأثير في حجم السيولة المحلية .
اوجه التشابه مع الدارسة الحالية	تشابهت مع دراستنا من خلال عرض الدراستين لموضوع الاستقرار النقدي كأحد متغيرات الدراسة .
اوجه الاختلاف مع الدارسة الحالية	تختلف دراسة (فراس حسين علي الصفار) عن الدراسة الحالية من حيث الحدود المكانية التي تمثلت في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو ، اما درستنا الحالية التي تمثلت في الاقتصاد العراقي .

ب- دراسة (نغم عباس عبيد التويجري ، 2017)	
عنوان الدراسة	دور الائتمان المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة من (2003-2015) .
نوع الدراسة	رسالة ماجستير .
فرضية الدراسة	تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ضعف دور الائتمان المصرفي في نقل اثر السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي في العراق .
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى قياس وتحليل أثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في التأثير في النشاط الاقتصادي في العراق من خلال الدور الذي يؤديه الائتمان المصرفي .
استنتاجات الدراسة	توصلت هذه الدراسة الى وجود تأثير مهم للأئتمان في جميع القطاعات الاقتصادية من خلال دوره في تمويل المشروعات المختلفة للأفراد ، ومن ثم ساهمه في نقل أثر السياسة النقدية وتفعيل دورها عن طريق ادواتها النوعية والكمية في استقرار النشاط الاقتصادي في العراق .
اوجه التشابه مع الدراسة الحالية	تشابهت مع دراستنا من خلال عرض الدراستين لموضوع الائتمان المصرفي كأحد متغيرات الدراسة .
اوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف دراسة (نغم عباس عبيد التويجري) عن الدراسة الحالية من حيث المدة الزمنية التي تمثلت (2003-2015)، اما درستنا الحالية التي تمثلت (2004-2019)

ت- دراسة (جمانة علي باقر، 2017)	
عنوان الدراسة	دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003_2015)
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
فرضية الدراسة	تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان السياسة النقدية التي قام بها البنك المركزي العراقي كانت كفيلة بتحقيق حالة الاستقرار النقدي خلال المدة .
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى بيان نجاح او اخفاق اداء البنك المركزي العراقي بعد عام (2003) عن طريق استخدامه لوسائل وأدوات السياسة النقدية الحديثة كمزاد العملة والتسهيلات القائمة ومزاد الحوالات والسندات لما لها من دور كبير في تحقيق الاستقرار النقدي وتحديد العوائق التي تقف في طريق تحقيق اهدافه
استنتاجات الدراسة	توصلت الدراسة الى استخدام البنك المركزي لأدوات حديثة بالإضافة الى الادوات النقدية التقليدية ساهمت بشكل كبير في تحقيق الاهداف ، قام البنك المركزي بزيادة حجم الاصدار النقدي فأدى ذلك الى ارتفاع حجم الافراط النقدي وبالتالي حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات تفوق العرض الحقيقي منها
اوجه التشابه مع الدارسة الحالية	تشابهت مع دراستنا من خلال عرض الدراستين لموضوع الاستقرار النقدي كأحد متغيرات الدراسة
اوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف دراسة (جمانة علي باقر) عن الدراسة الحالية من حيث المدة الزمنية التي تمثلت (2003-2015) ، اما درستنا الحالية التي تمثلت (2004-2019)

ث- دراسة (شوكت كاظم طالب واخرون ، 2022)	
عنوان الدراسة	دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز الاستخدام الامثل للموارد المالية :العراق دراسة تحليلية للمدة (2005-2017)
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية .
فرضية الدارسة	تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن للسياسة النقدية دوراً فاعلاً في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى ابراز الدور الفاعل للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تحقيق اهم اهدافه المتمثلة باستقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف والسيطرة على معدلات التضخم ولتحقيق تلك الاهداف استخدام البنك المركزي العراقي مزاد العملة الذي يعد من احدث الادوات للبنك المركزي.
استنتاجات الدراسة	توصلت هذه الدراسة الى نجاح السياسة النقدية في العراق في السيطرة على التغيرات التي حدثت في اهم مؤشراتها المتمثلة بـ (التضخم، سعر الصرف، عرض النقد) ولكن على نحو متفاوت من خلال استعمالها للأدوات النقدية غير المباشرة واستحداث عدد من الادوات غير المباشرة استطاعت بوساطتها تحقيق اهدافها لاسيما ما يتعلق بالمحافظة على الاستقرار النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار.
اوجه التشابه مع الدارسة الحالية	تشابهت مع دراستنا من خلال عرض الدراستين لموضوع الاستقرار النقدي كأحد متغيرات الدراسة
اوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف دراسة (شوكت كاظم طالب واخرون) عن الدراسة الحالية من حيث المدة الزمنية التي تمثلت (2005-2017) ، اما درستنا الحالية التي تمثلت (2004-2019)

2. **الدراسات الاجنبية :**

A. دراسة (Madjida Meherhera_Mustapha Bouchama ، 2021)	
عنوان الدراسة	The Effectiveness of the Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in Algeria for the Period of (2000-2019) : فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر للمدة من (2000-2019)
نوع الدراسة	بحث منشور في Al- Bashaer Economic Magazine .
فرضية الدراسة	تنطلق هذه الدراسة من فرضية وجود تأثير للسياسة النقدية في الاستقرار النقدي في الجزائر لما لها من دور فاعل في تحقيق الاستقرار النقدي و من ثم تحقيق الاستقرار النقدي .
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى معرفة فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر من خلال استعمال اهم ادواتها في تحقيق الاستقرار النقدي وامتصاص السيولة الفائضة وتحليل تأثيرها في متغيرات الاستقرار النقدي ومعدل التضخم .
استنتاجات الدراسة	وتوصلت هذه الدراسة الى أنَّ السياسة النقدية هي الأداة التي تتبناها السلطة النقدية المتمثلة في الجزائر من أجل تحقيق الاستقرار النقدي ، الذي يتجلى في الهدف النهائي لهذه السياسة وهو استقرار المستوى العام للأسعار .
اوجه التشابه مع الدراسة الحالية	تشابهت مع دراستنا من خلال عرض الدراستين لموضوع الاستقرار النقدي كأحد متغيرات الدراسة
اوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف دراسة (Madjida Meherhera_Mustapha Bouchama) عن الدراسة الحالية من حيث الحدود المكانية التي تمثلت في الجزائر ، اما درستنا الحالية التي تمثلت في الاقتصاد العراقي فضلا عن اختلاف المدة الزمنية التي تمثلت (2000–2019) ، اما درستنا الحالية التي تمثلت (2004–2019)

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للائتمان المصرفي والاستقرار النقدي

تمهيد

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للائتمان المصرفي

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للاستقرار النقدي

المبحث الثالث : مؤشرات الائتمان المصرفي و الاستقرار النقدي

تمهيد

يسعى الفصل الاول الى اعطاء صور واضحة وشاملة عن الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي اذْ ان هناك اتفاقاً واسعاً على اهمية الائتمان المصرفي ودوره في زيادة فاعلية النشاط الاقتصادي لما له من دور مهم في الاقتصادات الحديثة اذ يعد من اهم الاعمال المصرفية التي تقدمها المصارف فهو يقوم بتوظيف الاموال في مجالات متعددة ويشكل المصدر الرئيس لإيرادات المصارف المختلفة ، وتعمد السياسة النقدية (Monetary Policy) الى اجراءات عديدة منها ما يتعلق بالجانب النقدي او ما يتعلق بالجانب غير النقدي ، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد القومي لتحقيق اهداف النمو والتنمية ، وتمَ واستخدم مجموعة من المؤشرات الخاصة بالائتمان المصرفي والاستقرار النقدي التي تساعد على اتخاذ قرارات موضوعية لأبعاد عوامل الخلل وايجاد المعالجات المناسبة لها فضلا عن اسناد عوامل النمو بهدف استمرارها .

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للائتمان المصرفي

نظرا للدور المهم للائتمان المصرفي في الاقتصاد الحديث فقد اولته السياسة النقدية وفي معظم الانظمة الاقتصادية الاهمية القصوى بسبب تأثيره في مجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية والنقدية مما يعني الحاجة الى وضع الشروط والاجراءات اللازمة لزيادة فاعليته في تحسين كفاءة النشاط الاقتصادي .

اولا : نشأة الائتمان المصرفي The genesis of banking credit

تعود نشأة الائتمان المصرفي الى اكثر من (2000) سنة قبل الميلاد، و تمثّلَتْ بعمليات اقراض واقتراض النقود لا سيما في روما كما وُجَدت عمليات الائتمان في اقدم الحضارات السومرية والبابلية اذْ تضمنت تشريعات حمورابي الممتثلة بتنظيم المعاملات التجارية والودائع واستمرت في النمو حتى وقتنا الحاضر[1]، اذْ يرتبط نشوء الائتمان تاريخيا بتطور نشاط الصاغة، فقد كان التجار ورجال الاعمال يودعون اموالهم لدى الصاغة بقصد حفظها مقابل ايصالات توثق حقوقهم ، وهكذا نشأت الوظيفة الاولى للمصارف وهي ايداع الاموال[2]، ومع تجمع المبالغ الكبيرة لدى الصاغة لاحظ الصاغة ان طلبات المودعين على ودائعهم قليلة الامر الذي اعطى للصاغة امكانية استثمارها وهكذا نشأت وظيفة منح القروض للمصارف لمن هم في حاجة الى السيولة مقابل فائدة محددة، اما خلق النقود واصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل ايصال يحرره الصاغة ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما اصبح الناس يثقون بهذه

[1] عبد الحسين جليل الغالبي – كاظم سعد الاعرجي ، أساسيات النقود والمصارف ، العراق – النجف ، ط1 ، 2016 ، ص 61 .

[2] رضا صاحب ابو حمد – فائق مشعل الدوري ، ادارة المصارف ، المكتبة العالمية للكتاب الجامعي ، بيروت – لبنان ، د.ت ، ص 32.

الايصالات ، وعليه قام الصاغة بهذه الاعمال واكبه ارتفاعاً كبيراً في ثقة المتعاملين مع الصاغة وكانت النواة الاولى التي تشكلت منها المصارف التجارية في بداياتها[1].

وخلال العصور الوسطى استمر الائتمان المصرفي بالانتشار بخاصه في مجتمعات روما وأثنيا ، وتم اتخاذ الكنائس والمعابد في هذه المرحلة التي قامت بتقديم القروض بعد ما كانت محرمة [2] ، ونتيجة توسع النشاطات التجارية وازالة الحواجز الجمركية فقد انشأت اهم المصارف التجارية في الموانئ ومنها مصرف برشلونة وجنوا و فينيسيا و ميلانو امستردام وهكذا ارتباط تطور المصارف بتطور التجارة آنذاك ، ولقد نشأت في انكلترا اول المصارف الحديثة المتمثلة بـ بنك اسكتلندا ومع انتشار هذه المصارف في مختلف بلدان العالم أخذت تمثل اهمية كبيرة نتيجة توسع التجارة وتقدم الصناعة ونمو الائتمان كونه الاسلوب المناسب للأنتاج الرأسمالي[3] .

هذا و ساهمت الثورة التقنية في القرن الماضي بخفض تكلفة نقل المعلومات مما خفضَ تكلفة الأئتمان من جهة وسرعة تنفيذه من جهة اخرى اذْ شهد القطاع المصرفي تقدمًا كبيرًا في الخدمات المصرفية [4]، ومن ثم ساعدَ على ايجاد نشاطات اقتصادية قادت الى زيادة الانتاج وتوسع النشاط الاقتصادي مما دعت الحاجة الى توسيع الائتمان وتنويعهِ لتلبية متطلبات النمو والتنمية ويلاحظ ان التطورات الاقتصادية الحديثة وتوسع النشاط الاقتصادي وزيادة درجة العمران والنمو، ادت الى المزيد من عمليات منح الائتمان للقطاعات المختلفة ، وعليه فان الاهتمام

[1] زياد رمضان – محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ط 4 ،2013 ، ص 24 .

[2] فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، دار جدارا الكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ط 1 ، 2006 ، ص 266 .

[3] فليح حسن خلف ، البنوك الاسلامية ، دار جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، ط1 ، 2006 ، ص ص 57-58

[4] فريد بشير – عبد الوهاب الامين ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية ، البحرين - المنامة ، ط 2 ، 2008 ، ص ص 282-283 .

بالائتمان قد يقود الى تحقيق نمو اقتصادي افضل ، على ان غياب الائتمان قد يقوض النشاط الاقتصادي مما يستدعي سياسات ائتمانية لزيادة فاعلية النشاط الاقتصادي[1].

وكانت الودائع المصرفية الشكل الاول للنظام المصرفي التي كانت تقبل الودائع بدون اعطاء اي عائد عليها ومع تطور النشاط المصرفي وتراكم الودائع لدى الجهاز المصرفي بدأت بإعطاء عائد ممتثل بالفائدة وعليه اصبح قبول الودائع ومنح الائتمان او التسهيلات الائتمانية النشاط الرئيسي للجهاز المصرفي[2] ، ويمكن القول ان الائتمان نشأ مع البدايات الاولى للإنتاج لتمويل العمليات الانتاجية والاستهلاكية والتوزيعية ، ومن ثم فان عمليات تراكم راس المال احتاجت للمزيد من عمليات التمويل والائتمان .

ثانيا : مفهوم الائتمان المصرفي Concept of Banking Credit

ان القدرة على خلق الاقراض من قبل المؤسسات والافراد الى قطاعات ومؤسسات وافراد اخرى تعد ائتماناً، ويراد في الاقتصادات الحديثة ان يقوم الدائن بمنح المدين مدة من الزمن يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين وبذلك فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها[3]، يعرف بأنه معاملة ما بين طرفين احدهما المقرض(الدائن) الذي يقوم بتوفير الاموال او الاوراق المالية او السلع او الخدمات مقابل وعد بالدفع المستقبلي من قبل الطرف الاخر المقترض (المدين) وتتضمن مثل هذه المعاملات دفع العائد الى المقرض[4] ، ويمثل ايضا بأنه وسيلة للحصول على الموارد خلال مدة زمنية محددة مع الالتزام بمسؤولية السداد في وقت لاحق

[1] زكريا الدوري – د. يسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2013 ، ص 73 .

[2] حسن سمير عشيش ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ط 1 ، 2010 ، ص ص 59-60 .

[3] محمد كمال عفانة ، ادارة الائتمان المصرفي ، دار اليازوري العلمية ، ط 1 ، 2018 ، ص 10 .

[4] Ciby Joseph , Advanced Credit Risk Analysis And Management , Wiley , New Delhi- India , 2013 , p4 .

تبعاً لشروط الائتمان التي تم الاتفاق عليها[1]، كما يمكن وصفه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما ، بان يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه لغرض محدد وبشروط محددة مقابل عائد متفق عليه مقرونا بضمانات لاسترداد ائتمانه في حال توقف العميل (الزبون) عن السداد[2].

ويعرف ايضا بانه تقديم البنوك كل التسهيلات الائتمانية الممكنة للأفراد وشركات الاعمال (المقترضين) من اجل تلبية احتياجاتهم التمويلية للأنشطة المختلفة ولآجال محددة مقابل الحصول على عائد محدد[3]، ويمكن استخدام مصطلح الائتمان في التجارة والتمويل للدلالة على المعاملات التي يتم عن طريقها تحويل الاموال او الممتلكات الاخرى على ان يتم السداد في فترة لاحقة مستقبلاً [4]، ويمثل ايضا علاقة نقدية ما بين صاحب المال (المقرض) والمستفيد (المقترض) تقوم على اساس التخلي عن قيمة حاضرة خلال مدة زمنية محددة مقابل الحصول على قيمة آجلة اكبر بهدف زيادة الاستهلاك الى المستفيد وتطور قطاع الانتاج مما يؤثر في حركة الانشطة الاقتصادية[5] .

ومما تقدم يمكن وصف الائتمان بانه التزام تعاقدي بين طرفين احدهما دائن والاخر مدين طبقاً لشروط محددة قد تتمثل بالالتزامات القانونية او الالتزامات المادية على شكل فائدة او شروط جزائية محددة على ان يفي بذلك الالتزام ضمن مدة محددة .

---

[1] Adenugba- Adesoji Adetunji , banking System Credit As An Instrument of Economic Growth In Nigeria , European Journal of Business, Economics And Accountancy , Vol.(3),No.(7) , 2015 , p10

[2] نبيل ذنون الصائغ ، الائتمان المصرفي ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 2018 ، ص 17 .

[3] محمد احمد الافندي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، ط 1 ، 2018 ، ص 123.

[4] Emmanuel Yao Ahiable , An Assessment of Credit Management Practices at Agricultural Development Bank (ADB) Branches in the Eastern Region of Ghana , Athesis Submitted to the Institute of Distance Learning , Kwame Nkrumah University of Science and Technology , 2012 , p19 .

[5] علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ط 1 ، 2012 ، ص 173 .

ثالثا : معايير الائتمان المصرفي Banking Credit Criteria

يعُد انموذج المعايير الائتمانية($5C_S$)[*] اداة ائتمانية لمحللي ومانحي الائتمان،اذ يقوم المصرف على اساسها بدارسة الجوانب الخاصة بالمقترض(عميل ائتمان)، وتتمثل المعايير بالاتي :

1. **الشخصية Character:** تعد الركيزة الاساسية في القرار الائتماني لأنها الاكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وعليه يجب تحديد شخصية العميل بدقة فكلما كان يتمتع بسمعة طيبة في الاوساط المالية، وملتزما بتعهداته كافه وحريصا على الوفاء بالتزاماته كان الاقدر على اقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب .
2. **الاهليـة Eligibility:** تمثل قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه الجهة المانحة له الائتمان عنصراً مهما في تخفيض حدة المخاطر الائتمانية مما يعني امكانية استرجاع الاموال بهدف الاستثمار اللاحق، لذا يجب على المصرف التعرف على الخبرة الماضية للعميل (المقترض) وتفاصيل مركزه المالي وتعاملاته السابقة مع المصارف الاخرى[1].
3. **راس المال Capital:** يشكل الركيزة الاساسية(كمصدر داخلي) لمصادر امواله ويمثل مصداً مهماً للمخاطر الائتمانية ، اذْ يعد مصدراً لاسترداد ودائع المودعين في حال تعثرِه مالياً ، فكلما كان راس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح ، ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الداخلية للمنشأة المتمثلة برأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والارباح غير الموزعة ، لذا لابد ان يكون هناك تناسب ما بين مصادر التمويل الداخلية للعميل وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية[2] .

---

* **$5C_S$:** نموذج الخمسة للائتمان المصرفي يتكون من مجموعة من العناصر التي يستخدمها المقرضون لقياس الجدارة الائتمانية للعميل وتمثل (الشخصية ، الاهلية ، راس المال ، الضمانات ،)

[1] عباس فاضل رحيم واخرون، العمليات المصرفية ، مطبعة العدالة ، العراق– بغداد، ط1 ، 2017، ص ص 81-82.

[2] محمود يونس محمد واخرون ، النقود والمصارف والتجارة الدولية ، دار التعليم الجامعي ، مصر– الاسكندرية ، 2018، ص 66 .

4. **الضمان Collateral :** ويتمثل بما يمتلكه طالب الأئتمان (العميل) من موجودات سواء كانت منقولة ام غير المنقولة التي يرهنها العميل لصالح المصرف لتوثيق القرض او شخص ضامن له ذو سمعة وكفاءة مالية تمكن المصرف من خلاله سداد مبلغ القرض في حال امتناع العميل عن السداد قيمة القرض وفوائده في الوقت المتفق عليه[1] .

5. **الشروط TheConditions:** هناك علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية من جهة والشروط سواء كانت (سياسة، اقتصادية، تقنية،...) من جهة اخرى فاختلال احد هذه المتغيرات يعني وجود اضطرب في المتغيرات الاخرى [2]، وعليه فان طبيعة الظروف الاقتصادية والمرحلة التي يمر بها الاقتصاد تمثل محدداً مهماً لعملية منح الائتمان وشروطهِ ، ويمكن توضيح معايير منح الائتمان المصرفي بالشكل(1) الاتي:

الشكل (1) معايير منح الائتمان المصرفي(5`CS)

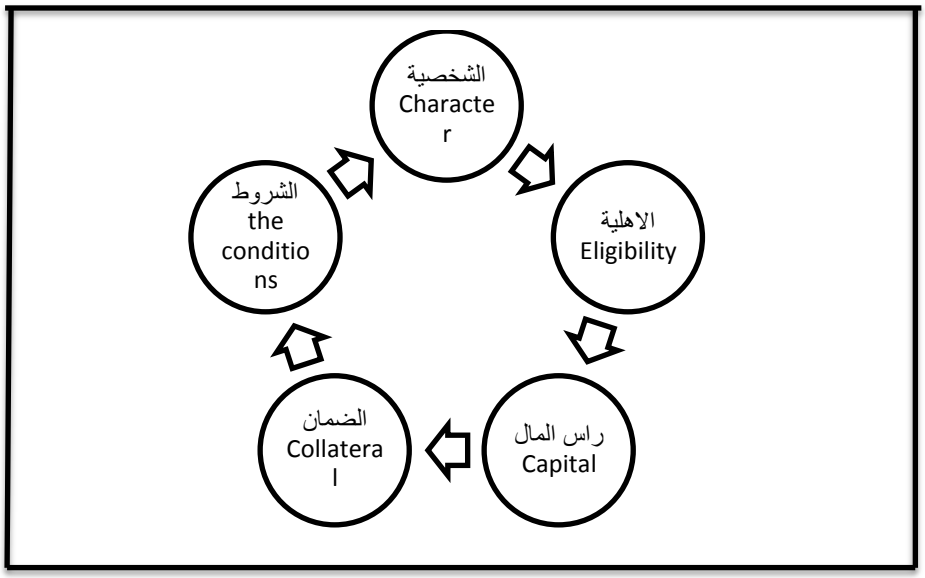

المصدر : من اعداد الباحثة استناداً الى الادبيات السابقة .

[1] Mac Danald et , Management of Banking , 6th edition , Thomson/South- Western,2006, P 356.

[2] حسن سمير عشيش ، مصدر سابق ، ص ص 63-64 .

رابعا : انواع الائتمان المصرفي Types of Banking Credit

1. **الائتمان النقدي:** ويعرف ايضا بـ (التسهيلات الائتمانية المباشرة) و يتضمن قيام ادارة الائتمان في المصرف التجاري بمنح مبالغ نقدية مباشرة للعميل (طالب الائتمان) لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان ونوع الضمان المطلوب، ويعدُ هذا النوع من الائتمان النشاط الاكثر استخدماً وشيوعاً لأهميته الكبيرة في نشاط المصارف التجارية[1] ، ومن اهم انواعه [2] :

أ- **السحب على المكشوف:** وبموجب هذا الشكل يسمح للمقترض بالسحب عليه ضمن مبلغ اعتماد محدد وذلك عندما يكون رصيده في الحساب الجاري الدائن صفر وبذلك يصبح رصيد حسابه الجاري مدينا عند السحب معتمدا على مبلغ الاعتماد ومن ثم يقوم بتسديده بدون تحديدهِ بمدة ما غالبا ويتم حساب فائدة على الارصدة المدينة بحسب مبالغ هذه الارصدة وفترة بقاء الرصيد مدينا .

ب- **القروض والسلف:** وتشمل القروض الممنوحة للزبائن كافة سواء كانت مضمونة أم غير المضمونة وتعد القروض والسلف من اكثر انواع التسهيلات ربحاً وعائداً وهذا يتناسب مع سيولتها المنخفضة اكثر من غيرها لذا تستثمر المصارف جزءاً كبيراً من مواردها في مجال القروض والسلف .

ت- **الاوراق التجارية المخصومة:** وتشمل الاوراق التجارية التي تستحق الدفع في تاريخ الميزانية وان خصم هذه الاوراق يعني تحويلها الى نقود حاضرة قبل موعد استحقاقها وبعد

[1] علي كنعان – محمد حمره ، ادارة المصارف ، دار الملايين ، دمشق ، 2017 ، ص 331 .
[2] اسماء خضير ياس – احمد صبحي جميل ، اثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة (2004-2013) ، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية ، الجامعة العراقية ، المجلد (1) ، العدد (9) ، 2016 ، ص ص 7- 8 .

خصم مبلغ محدد من قيمتها مقابل تسديد المصرف لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها اي عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق الفعلي .

ث- **ديون متأخرة التسديد:** هي عبارة عن الديون المشكوك في تحصيلها بعد مرور وقت على موعد سدادها .

2. **الائتمان التعهدي:** او ما يسمى بـ (التسهيلات الائتمانية غير المباشرة) وهو لا يتضمن التقديم المباشر للأموال وانما تعهدات خطية يكفل المصرف بموجبها عملاءه تجاه الاخرين، ومن اهم انواعه:

أ- **خطابات الضمان(الكفالات):** وتعرف ايضا بـ (خطاب التعهد) وهو عبارة عن تعهد خطي او مكتوب يرسله المصرف بناءً على طلب زبونه الى دائن وهذا الزبون يضمن فيه تنفيذ الزبون لالتزاماته او هو خطاب يكفل به المصرف زبونه لدى الدائن[1] .

ب- **الاعتمادات المستندية:** هي عبارة عن كتاب صادر عن المصرف يتعهد بموجبه لجهة محددة (المستفيد) بدفع مبلغ محدد ضمن شروط تذكر بكتاب فتح الاعتماد مقابل تقديم مستندات وثائق تثبت تنفيد جميع الاحكام والشروط الواردة بكتاب الاعتماد ، ويكون الاعتماد المستندي للتصدير عندما يكون المصدر محلياً والمستورد خارجياً في حين يكون للاستيراد عندما يكون المستورد محليا والمصدر خارجيا ، وهناك اعتمادات اخرى لغايات اخرى التي تتمثل بالتعهد بدفع القيمة مقابل تنفيذ عقود غير متمثلة بتقديم وثائق شحن مثل أجور الشحن وأجور الخبراء وغرامات تفريغ البواخر وغيرها[2] .

[1] صادق راشد الشمري ، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2009 ، ص ص 76-77 .

[2] علي كنعان – محمد حمره ، مصدر سابق ، ص 341 .

خامسا : تصنيفات الائتمان المصرفي Classifications of Banking credit

ان وضع تصنيف محدد للأئتمان ، أمر صعب جدا ، نتيجة تعدد وظائف ومهام الأئتمان ومن ثم فان معظم التصنيفات تتبع اهداف الائتمان او بحسب الجهة المانحة او الطالبة للأئتمان ، ومن اهم تلك التصنيفات :

1. **الائتمان حسب الغرض ويتضمن**[1] :

أ- **الائتمان التجاري:** ويقصد به الائتمان الذي تمنحهُ المصارف للتجار بهدف تمويل التجارة الداخلية والخارجية على شكل قروض وتسهيلات مصرفية لتمويل عملياتها التجارية .

ب- **الائتمان الاستهلاكي:** ويقصد به الائتمان الذي يقدم للأفراد بهدف تمويل السلع الاستهلاكية.

ت- **الائتمان الاستثماري:** ويقصد به الائتمان الممنوح للمشروعات الانتاجية لتمويل ما تحتاج اليه من رؤوس اموال ثابتة كـ (المصانع والمعدات والاراضي) وغيرها من المستلزمات.

ث- **الائتمان لأغراض المضاربة:** ويقصد به الائتمان المستخدم لبيع وشراء الاسهم والسندات في السوق المالية بقصد جني الارباح .

2. **الائتمان حسب الآجال ويتضمن**[2] :

أ- **الائتمان القصير الاجل:** و تكون مدته اقل من سنة ، وعادة يستخدم لتمويل الانشطة والعمليات التجارية التي يقوم بها الافراد والشركات خلال مدة زمنية قصيرة .

ب- **الائتمان المتوسط الاجل:** الذي تكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات ، وعادة يستخدم لاقتناء الاصول الجديدة او التجديد او تحديث معداتها حيث يمكن تسديد الائتمان من

[1] احمد محمد فهمي البرزنجي ، سوق المال مدخل مالي / مصرفي ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ط 1 ، 2016 ، ص ص 139- 140 .

[2] خالد امين عبدالله – اسماعيل ابراهيم الطراد ، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن- عمان ، ط1 ، 2006 ، ص ص 168- 169 .

العائد الذي يتولد من هذه الاصول خلال المدة الزمنية المحددة .

ت- **الائتمان الطويل الاجل:** تكون مدة هذا الائتمان خمس سنوات فما فوق، وعادة يستخدم لتمويل المشروعات التي تحتاج الى رؤوس اموال انتاجية ثابتة مثل (المشروعات الزراعية او الصناعية او البنى التحتية) .

3. **الائتمان حسب الجهة الطالبة للتمويل ويتضمن[1] :**

أ- **الائتمان العام:** ويتمثل بالائتمان المقدم الى الدولة او المؤسسات الرسمية .

ب- **الائتمان الخاص:** ويتمثل في الائتمان المقدم الى الافراد والشركات الخاصة غير الحكومية ، ويشكل نسبة كبيرة من النشاط الائتماني للبنوك التجارية .

4. **الائتمان حسب الضمان ويتضمن[2] :**

أ- **الائتمان المضمون:** ويقصد به تقديم المقترضين الضمانات الى الجهة التي تمنح الائتمان ومنها (الضمانات بهيئة بضائع تودع لدى المصارف كتأمين على القرض او الضمانات العقارية او تكون ضمانات بهيئة اوراق مالية بصورة اسهم وسندات تودع لدى المصارف) اذ يشترط فيها ان تكون سهلة التداول وجيدة ، كضمان للمصارف لكي تحصل على ديونها خلال المدة المتفق عليها .

ب- **الائتمان غير المضمون:** ويقصد به الائتمان الممنوح الى المقترضين دون تقديم اي ضمانات الى الجهة التي منحتهم الائتمان، اذ يعتمد المصرف على المكانة المالية للمقترض.

ويمكن توضيح تصنيفات الائتمان المصرفي وفق الشكل (2) الاتي :

[1] محمد الافندي ، مصدر سابق ، ص 128 .
[2] عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2000 ، ص ص 116 -117 .

شكل (2) تصنيفات الائتمان المصرفي

الائتمان حسب الغرض	الائتمان حسب الاجل	الائتمان حسب الجهة الطالبة	الائتمان حسب الضمان
• الائتمان التجاري • الائتمان الاستهلاكي • الائتمان الاستثماري • الائتمان لاغراض المضاربة	• الائتمان قصير الاجل • الائتمان متوسط الاجل • الائتمان طويل الاجل	• الائتمان العام • الائتمان الخاص	• الائتمان المضمون • الائتمان غير المضمون

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى الادبيات السابقة .

سادسا : اهمية الائتمان المصرفي The Importance of Banking Credit

ان التطورات التكنولوجية والاقتصادية الحديثة، اولت الائتمان اهمية كبيرة بسبب قدرته على توفير الاموال وتعبئتها باتجاه الانشطة الاقتصادية، ونتيجة لتطور الانشطة اصبح من غير الممكن ان تعمل عمليات الانتاج والتوزيع بفاعلية دون توفير الائتمان ، وتكمن اهمية الائتمان المصرفي في ما يأتي :

1. **زيادة الانتاج:** ان لتوافر الموارد المالية اهمية كبيرة في دعم المشروعات المختلفة القائمة منها والجديدة، لذا تلجأ تلك المشروعات الى الائتمان، وتؤدي مؤسسات الاقراض المتخصصة دوراً كبيراً في توفير تلك الموارد المالية، ومن ثم سيساهم الائتمان في توفير الفرص الاستثمارية لتمويل وزيادة الانتاج في الاقتصاد الوطني .
2. **زيادة الاستهلاك** : يساهم الائتمان في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية حيث يعطي قوة شرائية لذوي الدخول المتدنية للحصول على بعض السلع

الاستهلاكية لإشباع احتياجاتهم مما يؤدي الى زيادة حجم الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني[1].

3. **يساعد على توزيع الموارد بين مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعاني من العجز في تمويل انشطتها بما يضمن الاستخدام الكفوء لهذه الموارد .**
4. **تشغيل الموارد المالية العاطلة مؤقتا:** ان استخدام هذه الموارد على شكل ائتمان يمنح القطاعات الاقتصادية بشكل يجعل (المقترض) يجني منها دخلاً مناسباً في معظم الحالات وبالمقابل يحصل المقرض على عائد مناسب مقابل استخدام تلك الموارد بدل من بقاء مدخراته معطلة دون استخدام[2] .
5. **تسوية المبادلات :** تبرز اهمية الائتمان في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا من خلال قدرته على تسوية المبادلات بوساطة الشيكات وسيطا للتبادل مع الاعتماد على نحو اقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة وهذا ناشئ نتيجة تقدم العادات المصرفية في المجتمع[3] .

سابعا : ادوات الائتمان المصرفي Banking Credit Tools

تنوعت وتعددت ادوات الائتمان المصرفي باتساع نطاق التعامل بها ومن اهمها : [4]

1. **سجلات المتعاملين بالائتمان :** تستخدم هذه السجلات من أجل إنشاء ائتمان ومنحة بين التجار الفرديين والمتعاملين معهم وبين تجار الجملة والتجار الفرديين ، وتتميز بتوفير السرعة

[1] زكريا الدوري – يرى السامرائي ، مصدر سابق ، ص 76 .
[2] احمد محمد فهمي البرزنجي ، مصدر سابق ، ص 139 .
[3] ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، 1988، ص 113 .
[4] ينظر الى :
Robin bade , Michael parkin , Foundations of macroeconomics , copyright by pearson education , inc , 2011 , p 271.
فليح حسن خلف ، مصدر سابق ، ص 273 .
احمد محمد فهمي ، مصدر سابق ، ص 14 .

والسهولة لكل من البائع والمشتري ، ولكن من سلبياتها عدم وجود وسيلة لإجبار المدين على السداد ، لأنها تقوم على الثقة بين المتعاملين بهذه الأداة أيضًا عملية تحصيل الديون بطيئة في بعض الحالات.

2. **الاتفاق الشفهي** : يتم التعامل بين الأشخاص الذين يعرفون بعضهم البعض ، أي أن هناك عامل ثقة بينهم ، والائتمان في هذه الأداة يتم عادة بمبالغ صغيرة .

3. **الوسائل الكتابية** :تعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات التي يتم من خلالها التعامل بالائتمان ، لأنها تمثل المستندات القانونية التي تثبت بها الأموال الممنوحة ، ومنها:

أ- ادوات الائتمان القصيرة الاجل :

- **الشيك** : أداة لتسوية الديون ويقوم بوظيفة المال بالتعامل بين الناس ، حيث يجب دفعه بمجرد تقديمه للمسحوب عليه ، وهو من أكثر أنواع الأوراق التجارية شيوعًا في العمل لما له من أهمية كبيرة في المعاملات.
- **الحوالة** : تختلف هذه الأداة عن الكمبيالة من حيث أنها أمر بالدفع وليس تعهدًا بالسداد ، أي دفع مبلغ من قبل المدين للدائن ، وهذا المبلغ يمثل مبلغ الائتمان ممنوح.

ب -ادوات الائتمان الطويلة الاجل :

- **السند** وهي من أهم أدوات الائتمان التي يشيع استخدامها في المعاملات المالية ، لذلك فهي مصدر مهم لتمويل المشاريع الاستثمارية لأن الفائدة الممنوحة لهذا النوع من الائتمان ذات مبالغ عالية مما يشجع الأفراد والشركات والمؤسسات على التعامل معها كما تمنح الحامل عند بيعه إمكانية الحصول على نقود حالة احتياجه للمال نقد .

ثامنا : المخاطر الائتمانية Credit Risks

تعدْ المخاطر الائتمانية من اهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، اذ ان معظم الازمات المالية التي تعرضت اليها المؤسسات المالية والمصارف سواء في الدول المتقدمة ام النامية كان من اهم اسباب هذه الازمات هو تعثر الائتمان ، وتنشأ مخاطر الائتمان نتيجة عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المتفق عليه مما يلحق خسائراً اقتصادية مباشرة للمصرف[1] ، ومن اهم اسباب نشوء المخاطر الائتمانية ما يأتي :

1. **مخاطر تتعلق بالمصرف** : يمثل المصرف جانباً مهماً في العمليات الائتمانية بسبب سياسته الخاصة به ، اذ يؤثر في المخاطر الائتمانية مباشرة سواء بالزيادة ام بالنقصان المخاطر ، وهذهِ تشمل[2] :

أ- **التعاملات الشخصية** : وتمثل هذه التعاملات بإقراض اشخاص محددين ذوي علاقة بالمصرف تحت ضغوط خاصة ومن ثم يخرج المصرف عن تطبيق مبادى الائتمان العقلاني، مما يعرضهُ الى المخاطر .

ب- **مخاطر زيادة دخل المصرف** : قد يهيمن سعي المصارف لتحقيق الدخل المرتفع على عقلانية قرارات المصارف الائتمانية عن طريق ادخال المصارف في اعمال الائتمان المحفوفة بالمخاطر ، على امل ان لا تحدث هذه المخاطر ولا ينتج عنها قروض .

ت- **معلومات ائتمانية مظللة** : تنشأ المخاطر هنا بسبب فشل المصرف في تقييم التصنيف الائتماني الى طالبي الائتمان .

---

[1] صادق راشد الشمري ، استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2013 ، ص ص 61 – 62 .

[2] Hennie Van Greuning – Sonja Brajovic , Analyzing Banking Risk : A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk Management , The World Bank , Washington D.C , 2000 , p140-141 .

2. **مخاطر تتعلق بالزبون**[1] :

أ- **مخاطر الزبون :** تتعلق مثل هذه المخاطر بطبيعية الجهة وادائها التشغيلي فضلا عن المركز المالي العام .

ب- **مخاطر الاقتصاد الكلي :** ترتبط هذه المخاطر بالبيئة الاقتصادية العامة للبلد الذي يعمل فيه الزبون مثل (مخاطر اسعار الفائدة ومخاطر معدل النمو الاقتصادي فضلا عن تغيرات السياسة النقدية والقوانين والتشريعات وقانون صرف العملات الاجنبية) .

ت- **مخاطر الصناعة :** وتتمثل بتلك المخاطر التي قد تواجه الصناعة في المناطق التي ينشط فيها المقترضون ، مثل (صناعة الكمبيوتر) اذ يكمن الخطر الاكبر في عملية تقادم وظهور الاجيال الحديثة من اجهزة الكمبيوتر وغيرها من الصناعات .

ويعد بيان الاسباب التي ادت الى نشوء المخاطر الائتمانية ، فلابد من بيان انواع المخاطر الائتمانية وتتمثل بالاتي :

أ- **مخاطر السيولة :** وتتمثل تلك المخاطر باحتمال عدم قدرة المصرف على تلبيه احتياجاته النقدية عن طريق بيع الاصول المالية، فمثلا قد تجبر عمليات سحب الودائع الكبيرة المصرف على بيع الاوراق المالية غير السائلة وربما تكبدها خسائر، اذ يقوم المصرف بتقليل مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ بأقل عدد ممكن من الاوراق المالية والمزيد من الاحتياطيات وبالرغم من ان هذه الآلية تقلل من ربحية المصرف لان المصرف لا يربح اي

[1] ينظر الى :
محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ط1 ، 2003 ، ص 377 .
عبد المعطي رضا أرشيد – محفوظ احمد جودة ، ادارة الائتمان ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ط1 ، 1999 ، ص 213 .

فائدة فهو يربح فقط فائدة منخفضة على ودائعه الاحتياطية[1] .

ب- **مخاطر اسعار الصرف** :تؤثر مخاطر اسعار الصرف سلباً في قيمة العملات الاجنبية ، اذ اصبحت الكثير من الشركات الكبرى في الاقتصادات الدولية تحتفظ بمخزون من العملات الاجنبية لتوظفها في العديد من المعاملات الدولية، فضلا عن ذلك ان بعض من المؤسسات المالية تحتفظ بأصول مالية محددة بالعملات الاجنبية ومنها الاسهم والسندات، وذلك لان اسعار الصرف بين العملات المختلفة تتقلب كثيراً بناءً على آلية السوق[2].

ت- **مخاطر اسعار الفائدة** : تتمثل هذه المخاطر بتقلب سعر الفائدة المستقبلي ، فاذا تعاقد المصرف مع الزبون على سعر فائدة ما ثم ارتفعت اسعار الفائدة فيما بعد في السوق ومن ثم ارتفع سعر الفائدة على القروض التي تتكبد نفس درجة مخاطرة القرض المتفق عليه نفسها مما يعني ان المصرف قد اشتركَ في استثمار يتولد منه عائداً اقل من العائد الحالي.

ث- **مخاطر التضخم** : تؤدي هذه المخاطر الى انخفاض القوة الشرائية للنقود المستثمرة في اصل القرض والفائدة التي يحصل عليها [3] .

ج- **مخاطر الطبيعية** : يمكن ان تسبب هذهِ المخاطر اضراراً كبيرة لأي مؤسسة مالية وخاصة المصارف التجارية وتشمل (الفيضانات والاعاصير) فهذه المخاطر يمكن من خلالها اغلاق المصارف لمدة زمنية قد تكون طويلة مما يؤدي الى اعاقة وصول الخدمات المصرفية الى الزبائن ومن ثم تؤدي الى تخفيض ايرادات المصارف بشكل كبير[4] .

---

[1] R .Glenn Hubbard – Anthony Patrick O´ Brien , Money , Banking , and the Financial System , 3th edition , Pearson , New York ,2018, p 320 .

[2] Maureen Burton -Bruce Brown , The financial system and the economy principles of money and banking ,5th edition, Routledge, New York,2009, p 165 .

[3] رضا صاحب ابو حمد – فائق مشعل الدوري ، مصدر سابق ، ص 276 – 277 .

[4] اسعد حميد الحلي ، ادارة المصارف التجارية مدخل ادارة المخاطر ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، الاردن –عمان ، ط1 ، 2013، ص 357 .

المبحث الثاني

الاطار المفاهيمي للاستقرار النقدي

يرتبط تحقيق الاستقرار النقدي ارتباطاً مباشراً بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فاذا كانت البيئة مستقرة لدى النشاط الاقتصادي فهذا يعني هناك وضع نقدي مناسب في اطار عمل مصرفي جاد لمسار هذا النشاط وبالتالي بيئة مستقرة نقدية من خلال عوامل خاصة تهدف الى تحقيق الاستقرار النقدي .

اولا : مفهوم الاستقرار النقدي The Concept of Monetary Stability

يعرف بانه تأقلم عرض النقد مع مستويات النشاط الاقتصادي اي التحكم في عرض النقد بما يتناسب مع مستويات النشاط الاقتصادي لتجنب الازمات النقدية والاقتصادية مما يترتب عليه تحقيق الاستقرار[1]، ويمثل الاستقرار النقدي ايضا الاستقرار في الاسعار مثلا (اسعار الصرف ، اسعار الفائدة ، اسعار المنتجات) عبر الزمان و المكان في اطار قواعد السوق الحرة اي ان النسبة ما بين الناتج القومي وعرض النقد ثابتة وان كل زيادة او نقص في المعروض النقدي لا يقابلها زيادة او نقص مماثلة في الناتج القومي الاجمالي من شأنه زعزعه هذا الاستقرار [2] ، كما يمكن وصفه بالحالة التي لا تتغير فيها الأسعار كثيرًا ، أي لا يمكن للأفراد شراء المزيد من السلع إذا ارتفعت الأسعار بسرعة كبيرة لان ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالتضخم[3] .

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2007 ، ص 275 .

[2] رحيم كاظم حسن الشرع ، الاقتصاد العراقي بين الضغوط التضخمية ومشكلة البطالة ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى ، العراق- بغداد ، شارع المتنبي ، 2017 ، ص 23 .

[3] Thammarak Moenjak , Central BankingTheory and Practic in Sustaining Monetary and Financial Stability, 1st edition, Wiley,2014, p63 .

ثانيا : اهداف الاستقرار النقدي Monetary Stability Goals

هناك مجموعة من الاهداف التي يستند اليها الاستقرار النقدي ومن اهمها[1] :

1. تحقيق المستوى العالي من التوظيف من خلال الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية .
2. تحقيق الاستقرار بالمستوى العام للأسعار اذ يعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي ما بين الجانب النقدي والحقيقي في الاقتصاد ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي .
3. تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف من خلال الحد من التوسع المفرط في المعرض النقدي واثره السلبي في قيمة العملة المحلية واحتفاظ السلطات النقدية بالاحتياطيات الاجنبية وعدم توسعها في اقراض الحكومات ومن ثم تشجيع الصادرات .
4. بقاء اسعار الفائدة منخفضة ليحقق زيادة في الطلب الكلي على الائتمان ومن ثم زيادة الاستثمارات و زيادة معدلات النمو الاقتصادي لاحقاً .

ثالثا : معايير الاستقرار النقدي Monetary Stability Criteria

هناك مجموعة من المعايير للاستقرار النقدي ومن اهمها[2] :

1. **معيار الضغط التضخمي:** يمثل هذا المعيار الفرق بين معدل النمو السنوي لعرض النقد ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي ، فاذا كان المعدل موجبا فيشير ذلك الى وجود اتجاهات تضخمية تزداد شدة ضعفها او حدتها بحسب قرب المعدل او بعده عن الصفر اما اذ كان المعدل سالبا فيشير ذلك الى وجود اتجاهات انكماش اما اذ كان المعدل مساويا الى الصفر فيشير ذلك الى وجود استقرار نقدي .

1 افتخار محمد مناحي الرفاعي – أروى حاجم سلطان ، اثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1999- 2015) ، مجلة دجلة ، كلية دجلة ، المجلد (2) ، العدد (1) ، 2019 ، ص 6 .

2 صابر محمد زهو - لؤي خلف دلف ، الادوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004 – 2019) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت ، المجلد 17 ، العدد 55 ، 2021 ، ص ص 5- 6 .

2. **معيار فائض الطلب (الفجوة التضخمية):** يمثل هذا المعيار الفرق بين الانفاق الكلي وقيمة الناتج المحلي الاجمالي فاذا لم تتساوي الزيادة في حجم الانفاق الكلي(الطلب الكلي) مع الزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي يظهر فائض في الطلب يسبب ارتفاع بالمستوى العام للأسعار .

3. **معيار فائض عرض النقد:** يمثل هذا المعيار العلاقة الطردية بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي اذ يبين ان هناك نسبة معينة من كمية عرض النقد يميل الافراد للاحتفاظ بها تتناسب طرديا مع الزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي وعندما تفوق هذه النسبة ما يرغب الافراد الاحتفاظ به من النقود يشير الى حدوث تضخم اما اذ كانت النسبة اقل يشير ذلك الى حدوث كساد .

رابعا : تطور مفهوم الاستقرار النقدي وفق نظريات نقدية .

1. الاستقرار النقدي وفقاً للتحليل الكلاسيكي

يهتم هذا التحليل بتحديد التغيرات التي تؤثر في المستوى العام للأسعار فالمحدد الاساس له هو كمية النقود في التداول، اذ يؤكد ان هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود في التداول، اذ بين الكلاسيك ان النقود مجرد وسيط للمبادلة لإتمام العمليات التجارية اذ انها تسهل سير العمليات الاقتصادية، ومن ثم فهي مجرد ستار يخفي وراءه الطبيعية الحقيقة للاقتصاد القومي[1] ، واعتمد الكلاسيك في التحليل على قانون ساي الذي ينص على ان (العرض الكلي يخلق الطلب الخاص به في الاسواق) فهو يفصل بين الجانب الحقيقي والنقدي في الاقتصاد لان النقود من وجهه نظرهم محايدة ولا تؤثر في الجانب الحقيقي في الاقتصاد لان

[1] مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنسر والتوزيع ، الاردن - عمان ، ط2 ، 2011 ، ص ص 129-130.

الافراد يحتفظون بها عاطلة مما يعني استبعاد فكرة اكتناز النقود لمدة طويلة من الزمن[1] ففي الجانب الحقيقي تتحدد العوامل الحقيقية كـ(الدخل والانتاج) بمعزل عن العوامل النقدية اما في الجانب النقدي فيتحدد فيه كمية النقود وهذا ما تتجه اليه نظرية كمية النقود التي تشير الى ان اي تغير في كمية عرض النقود ستؤدي الى تغيرات متماثلة طردياً بالمستوى العام للأسعار و من ثم تغيرات عكسية بقيمة النقود[2] ، ووفقاً لوجهة نظر الكلاسيك ان مرونة الاسعار والاجور كفيلة بإعادة حالة التوازن للاقتصاد في ظل سيادة المنافسة التامة وتحقيق الاستخدام الكامل للعمالة وذلك لان النقود المعروضة غير قادرة على احداث التغير في الانشطة الاقتصادية الحقيقية وذلك لان هذه الانشطة تتحدد بالعوامل الحقيقة وليست النقدية وعليه فان تغير كمية النقود المعروضة يؤثر في المستوى العام للأسعار وليس في هذه الانشطة وهذا ما توصلت اليه النظرية الكمية عند الكلاسيك[3]، ويمكن البحث بجوهر التحليل الكلاسيكي من خلال المعادلتين الأتيتين:

أ- **معادلة التبادل Exchange Equation** : قدمها الاقتصادي إيرفنج فيشر(Irving Fisher) عام(1911) في كتابه (القوة الشرائية للنقود) اذْ قدم صياغة رياضية اطلق عليها معادلة التبادل التي توضح العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار ويمكن التعبير عنها رياضياً بالمعادلة الاتية [4] :

$$M.V = P.T$$

---

[1] Jagdish Handa, Monetary Economics, Taylor & Francis e-Library, New York, 2008, p20-22 .

[2] عباس كاظم الدعمي ، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2010 ، ص ص27-26 .

[3] نزار كاظم الخيكاني – حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط2 ، 2015 ، ص ص27 .

[4] فريد بشير – عبد الوهاب الامين ، مصدر سابق ، ص ص 35-36 .

* **سرعة تداول النقود :** هي عدد المرات التي تستطيع من خلالها الوحدة النقدية في الاقتصاد من انجاز عدد من المعاملات خلال مدة زمنية محددة .

حيث ان :

M : كمية النقود .

V : سرعة تداول النقود(*) .

P : المستوى العام للأسعار .

T : حجم المعاملات الكلية في الاقتصاد .

فقد وضح فيشر ان المعادلة تتكون من تيارين الاول(MV) ويتمثل بكمية النقود المعروضة خلال مدة زمنية محددة وهو ما اطلق عليه (بالتيار النقدي)، اما الاخر(PT) فيتمثل المستوى العام للأسعار خلال المدة نفسها وهو ما اطلق عليه (بالتيار السلعي)، وتوصل فيشر الى ان هناك علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود مما يعني ان اي تغير في كمية النقود ينعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار مع ثبات سرعة تداول النقود[1]، ومن ثم فان الهدف النهائي من معادلة التبادل هو قياس تأثير النقود في النشاط الاقتصادي، لذا تم استبدال المتغير(T) بالمتغير الجديد (Y)، كذلك تمت اعادة صياغة المعادلة بالشكل الاتي :

$$MV=PY$$

وتبين لنا هذه المعادلة ثبات كل من سرعة تداول النقود ومستوى الانتاج في الاجل القصير اي ان هناك علاقة مباشرة و تامة ما بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار[2] .

ب- **معادلة الارصدة النقدية Reserve Money Equation** :تم اعادة صياغة معادلة التبادل من قبل الاقتصادي(الفريد مارشال) ثم (بيجو) اذ قدما صيغة مطورة اعتمدت على رؤية جديدة لدور النقود ، فهي تركز على التغيرات في التفضيل او الرغبة في الاحتفاظ بالنقود لدى الافراد لمقابلة ما يقوم بإنفاقه على السلع والخدمات حيث حولا الاهتمام من

[1] محمد عبد الحميد شهاب ، التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الطائف ، مصر، 2014 ، ص 122 .

[2] محمد سعيد السمهوري ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2012 ، ص265-268 .

البحث في قيمة النقود الى البحث عن الرغبة في الاحتفاظ بالنقود وقد سميت هذه المعادلة بـ (معادلة الارصدة النقدية او معادلة كامبردج)[1]، ويمكن توضيحها من خلال المعادلة الاتية:

M=KPY

حيث ان :

M : كمية عرض النقود (العملة ، الودائع تحت الطلب) .

Y : الدخل النقدي الكلي .

K : التفضيل النقدي [*] .

P : المستوى العام للأسعار .

اذ يوضح تحليل مارشال ان اي تغير مفاجئ في رغبة الافراد قد يؤثر في المستوى العام للأسعار تأثيراً كبيراً وحتى ان كانت كمية النقود ثابتة، فالهدف من هذه المعادلة هو اضافة دافع الاحتياط الى جانب دافع المعاملات للطلب على النقود الذي اعتمدت عليه معادلة التبادل لفيشر التي تقوم بوظيفة استخدام النقود (كوسيط للتبادل) اما معادلة الارصدة النقدية فهي تقوم بوظيفة استخدام النقود (كمخزن للقيمة)[2] ، اما بيجو فقد بين ان ارتفاع الاسعار يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقة للأرصدة النقدية التي يرغب الافراد في الاحتفاظ بها والعكس صحيح في حالة انخفاض الاسعار اذ سيتوقف الطلب على القيمة الحقيقية للأرصدة التي بحوزه الافراد ومن ثم يرتبط بالمستوى العام للأسعار[3].

[1] محمد احمد الافندي ، مصدر سابق ، ص 448 .

* **التفضيل النقدي :** عبارة عن نسبة من الدخل النقدي الكلي الذي يرغب الافراد في الاحتفاظ به في صورة ارصدة نقدية سائلة لمواجهة مشترياتهم المختلفة من السلع والخدمات .

[2] فاروق بن صالح الخطيب ، النقود والسياسات النقدية ، مكتبة الشقرى للنشر والتوزيع، السعودية- جدة ، ط1 ، 2015 ، ص ص 149- 150 .

[3] ناظم محمد نوري الشمري ، مصدر سابق ، ص 190 .

2. الاستقرار النقدي وفقاً للتحليل الكينزي

أَكدَ التحليل الكينزي على جانب الطلب من خلال تدخل الدولة لزيادة مستوى الانتاجية وذلك من خلال زيادة مستوى النمو والحد من ارتفاع مستويات البطالة لانعاش الاقتصاد عن طريق التوسع بالإنفاق العام وذلك بالدخول في مشروعات استراتيجية كبرى، اذ عدت النظرية الكينزية السبيل الوحيد للخروج من ازمة الكساد[1]، وقد بين كينز ان عرض النقد يؤثر ايضا في معدل الفائدة وليس في الاسعار فقط فضلا عن ان النشاط الاقتصادي يمكن ان يستقر عند مستوى اقل من مستوى الاستخدام الكامل بخلاف الكلاسيك الذين وضحوا ان النشاط الاقتصادي يجب ان يكون عند مستوى الاستخدام الكامل ، وعد الكلاسيك سعر الفائدة هو ظاهرة حقيقية يتحدد من خلال تساوي الادخار مع الاستثمار، في حين يرى كينز ان سعر الفائدة هو ظاهرة نقدية تتحقق من خلال توازن عرض النقود مع الطلب عليها في السوق النقدي[2]، وبين كينز ان النقود تطلب لثلاثة دوافع هي :

أ- **دافع الطلب على النقود لأغراض المعاملات :** يتمثل هذا النوع من الطلب برغبة الافراد والمنتجين في الاحتفاظ بجزء محدد من الارصدة النقدية بشكل سائل من اجل تمويل نفقاتهم الجارية وينشأ هذا النوع من الطلب من وجود مدة زمنية فاصلة ما بين استلام الدخول من قبل الافراد والمنتجين وما بين النمط الزمني لانفاق هذا الدخل حيث ان طول المدة الزمنية

[1] علي محمد الخوري ، الاقتصاد العالمي بين مطرقة كورونا وسندان الازمات ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ، ط1 ، 2020 ، ص 80 .

[2] محمد صالح القريشي ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان-الاردن ، ط1 ، 2009، ص ص98-99.

الفاصلة تتناسب طردياً مع حجم الطلب على النقود لأغراض المعاملات وبذلك يمكن عد حجم الطلب على النقود دالة للدخل ، ويمكن التعبير عنها رياضياً كما في المعادلة الاتية[1] :

$$L_t=k(Y)$$

حيث ان :

L_t : الطلب على النقود لأغراض المعاملات .

K : الفترة الزمنية ما بين استلام وانفاق الدخل .

Y : حجم الدخل النقدي .

ب- **دافع الطلب على النقود لأغراض الاحتياط:** يلجأ الافراد الى هذا النوع من الطلب لمواجهة النفقات غير المتوقعة مثل (المرض، الحوادث، التعطل عن العمل) وغيرها ويتوقف هذا الطلب على مستوى الدخل وبعلاقة طردية [2]، ويطلق على هذا النوع من الطلب على النقود (بدافع التحوط للمستقبل) ، ويمكن التعبير عنه رياضياً كما في المعادلة الاتية :

$$L_p=F(Y)$$

L_p : الطلب على النقود لأغراض الاحتياط .

ويمكن جمع الطلب كل من دافع المعاملات والاحتياط معاً بدافع واحد (الطلب على النقود لأغراض المعاملات) فكليهما لا يتأثر كثيراً بتغيرات سعر الفائدة، كما في المعادلة الاتية[3] :

$$L_e= L_t +L_p=F(Y)$$

$$L_e= F(Y)$$

L_e : الطلب على النقود لأغراض المعاملات .

---

[1] اكرم محمود الحوراني – عبد الرزاق حسن حساني ، النقود والمصارف ، جامعة دمشق –كلية الادارة والاقتصاد ، دمشق ، 2010 ، ص ص 103- 104 .

[2] حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان- الاردن ، ط1 ، 2010 ، ص ص 213 – 214 .

[3] محمد احمد الافندي ، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة ، الامين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، ط1 ، 2012 ، ص 332.

الشكل (3) دافع الطلب على النقود لأغراض المعاملات

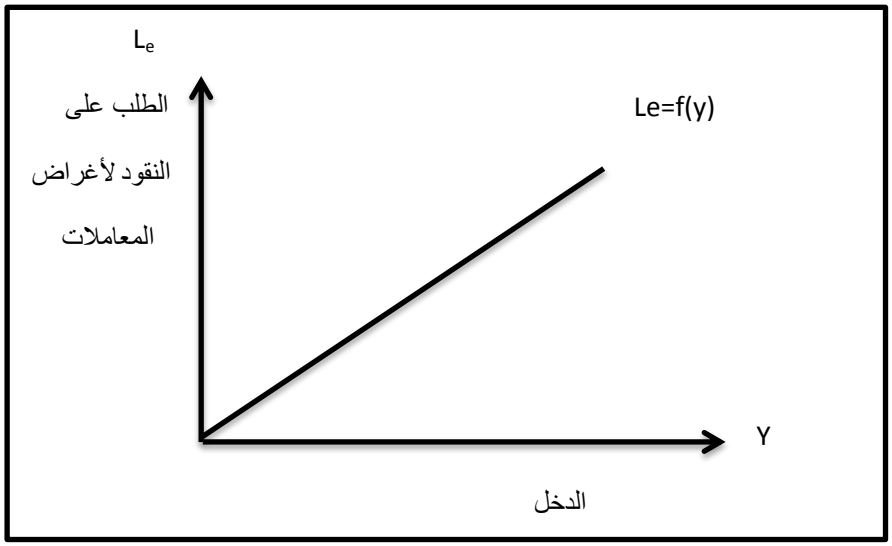

المصدر : محمد احمد الافندي ، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة ، ، الامين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، ط1 ، 2012 ، ص 332.

يوضح الشكل(3) ان زيادة الدخل ستؤدي الى زيادة الطلب على النقود لأغراض المعاملات .

ت- **دافع الطلب على النقود لأغراض المضاربة :** يتمثل هذا النوع من الطلب برغبة الافراد في استثمار اموالهم في الاسهم والسندات بدلاً عن الاحتفاظ بالنقود سائلة وذلك لأنه عندما تنخفض اسعار الفائدة يحقق اصحاب الاسهم والسندات المزيد من الارباح والعكس صحيح فعندما ترتفع اسعار الفائدة ستنخفض قيمة الاسهم والسندات فيقوم الافراد عندئذ بشرائها ومن ثم يتم بيعها عندما يرتفع سعرها ومن هنا توصل كينز الى ان هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود لغرض المضاربة وتغيرات سعر الفائدة ، واضاف انه يمكن ان تتجه اسعار الفائدة نحو الانخفاض بشكل كبير مما يؤدي الى تضحية اصحاب الاسهم والسندات بالعائد المتوقع في المستقبل وعليه يفضل الافراد في الاحتفاظ بالنقد وهذا ما اطلق عليه

(بفخ السيولة)Liquidity Trap [*] [1]، ويكمن التعبير عنه رياضياً كما في المعادلة الاتية[2] :

$$L_s = F(r)$$

L_s : الطلب على النقود لأغراض المضاربة .

r : سعر الفائدة .

الشكل (4) دافع الطلب على النقود لأغراض المضاربة

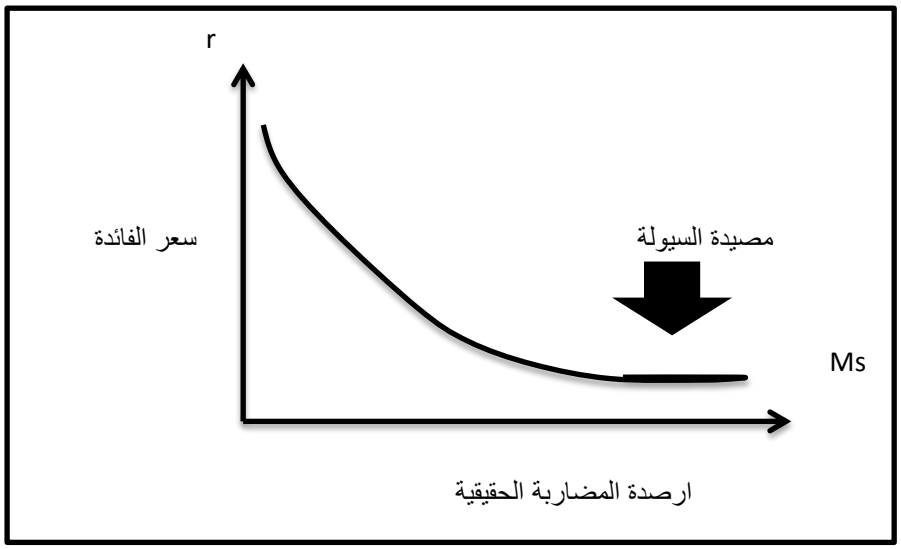

المصدر : حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان- الاردن ، ط1 ، 2010، ص 214 .

يوضح الشكل(4) ان هناك علاقة عكسية ما بين سعر الفائدة وارصدة المضاربة الحقيقية فاذا كانت اسعار الفائدة في السوق اعلى مما هو متوقع ودافع الطلب على النقود لأغراض المضاربة اقل مما متوقع سيفضل الافراد الاستثمار بالسندات بدلاً من الاحتفاظ بالنقد بصورة سائلة وذلك لتوقع ارتفاع اسعار السندات مستقبلاً ، اما اذا كان سعر الفائدة اقل مما هو متوقع والطلب على

---

* **فخ السيولة :** هو الوضع التي تكون فيه معدلات اسعار الفائدة منخفضة جداً ومعدلات الادخار مرتفعة نتيجة احتفاظ الافراد بالنقد بدلاً من الاحتفاظ بدين ينتج عنه معدل فائدة منخفض جداً ، وعليه ستكون السياسة النقدية غير فاعلة .

[1] Maureen Burton -Bruce Brown ,Previous source, p491-492 .

[2] سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2011 ، ص 50 .

النقود لأغراض المضاربة لانهائي فيفضل الافراد الاحتفاظ بالنقد السائل بدلاً من الاستثمار بالسندات وذلك لان اسعار الفائدة متدنية جداً وعند هذا المستوى يظهر ما يعرف بفخ السيولة [1].

3. الاستقرار النقدي وفقاً للتحليل النقودي

ظهر التحليل النقودي في اواخر الستينات وخلال سبعينات القرن الماضي ورافق ذلك ظهور مشاكل جديدة تمثلت بظاهرة التضخم الركودي[*] ولم تستطع الافكار الكينزية تفسير هذه الظاهرة الامر الذي ادى الى بروز تيار من الباحثين من مدرسة شيكاغو بقيادة الاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton Friedman)[2] ، اذ عمل فريدمان على تحليل جانب الطلب على النقود على نحو اوسع من التحليل الكلاسيكي فقد ادخل فريدمان الثروة كمحدد اساس للطلب على النقود الذي يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل حيث ميز فريدمان بين الدخل الجاري[*] (Current Income) والدخل الدائم[*] (Permanent Income) اذ يعتمد الاخير على التوقعات المرتبطة بالدخل المستقبلي بحسب نظرية فريدمان ان الثروة (Wealth) ترتبط بالدخل من خلال معدل الفائدة ويمكن توضح ذلك بالصيغة الاتية[3] :

$$W = {}^{y}/_{r}$$

حيث ان :

W : الثروة .

Y : الدخل .

---

1 Karl E . Case et , Principles of Economics ,10th edition , Prentice Hall , 2012 , p 530 .

* **ظاهرة التضخم الركودي :** هي حالة يمر بها الاقتصاد تتصف بالتباطؤ فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي يشترك فيها ثلاثة متغيرات متزامنة في آن واحد تضخم بطالة ركود .

2 مدحت القريشي ، مصدر سابق ، ص 291 .

* **الدخل الجاري :** هو دخل استثماري يأتي بشكل روتيني من ارباح الاسهم والفوائد بصفة دورية ومستمرة .

***الدخل الدائم :** هو متوسط الدخل طويل الاجل المتوقع .

3 محمود حسين الوادي واخرون ، النقود والمصارف ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ط1 ، 2010 ، ص ص 63-64

r : سعر الفائدة .

اما دالة الطلب على النقود عند (M.Friedman) فيمكن التعبير عنها بالمعادلة الاتية[1] :

$$\frac{Md}{p} = f\langle p, rb, re, \frac{\Delta p}{\Delta t} * \frac{1}{p}, \frac{yp}{p}, w, u\rangle$$

حيث ان :

Md : الطلب على النقود .

p : المستوى العام للاسعار .

rb : عائد السندات ويمثل (سعر الفائدة السوقي) .

re : عائد الاسهم ويمثل (الارباح السنوية) .

$\frac{\Delta p}{\Delta t} * \frac{1}{p}$: معدل التضخم المتوقع .

$\frac{yp}{p}$: تمثل الثروة وتصف برصيد مرتبط بالدخل الدائم من خلال سعر الفائدة .

w : راس المال البشري الذي يصف العلاقة ما بين راس المال البشري وراس المال غير البشري .

u : الاذواق وترتيب الافضلية .

يتضح من المعادلة اعلاه ان الطلب على النقود عند(M.Friedman) يرتبط ارتباطاً طردياً بفكرة الدخل الدائم والثروة الذي يتميز بصغر التقلبات القصيرة الاجل وذلك لان الطلب على النقود عند (M.Friedman) لن يتقلب كثيراً مع حركة الدورة التجارية سواء كساد ام رواج [2] .

ويؤكد(M.Friedman) ان المحافظة على الاستقرار النقدي يتطلب نمو المعروض النقدي سنويا بنسبة 3% بمعدلات تتناسب مع نمو الناتج القومي وزيادة عدد السكان ، لذا يجب ان تنمو هذا الكمية بمعدلات تحقق رغبة الافراد بالاحتفاظ بتلك النسبة التي يرغبون في الاحتفاظ بها نقداً حينما تتجه دخولهم الحقيقية نحو الارتفاع [3] .

---

[1] عباس كاظم الدعمي ، مصدر سابق ، ص ص 39 – 40 .

[2] رفاه شهاب الحمداني ، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن-عمان ، ط1 ، 2014 ، ص ص239-240 .

[3] ناظم محمد نوري الشمري ، مصدر سابق ، ص249 .

4. الاستقرار النقدي وفقاً للتحليل التوقعات العقلانية

ظهرت هذه المدرسة في سبعينات القرن الماضي بزعامة (روبرت لو كاس) من جامعة شيكاغو و(روبرت بارو) من جامعة هار فارد، اذ يستنبط هذا المنهج من المنهج الكلاسيكي من ناحية تأكيده على مرونة الاسعار والاجور في تحقيق التوزان ما بين الطلب والعرض مع اضافة سمة جديدة للتحليل وهي سمة (التوقعات العقلانية) التي تتجه اليها الوحدات الاقتصادية سواء كانوا (افراد ام منشآت) اذ تفترض مدرسة التوقعات العقلانية ان توقعات (الافراد ام المنشآت) هي توقعات عقلانية اي انها غير متحيزة احصائياً لأنها ترتكز الى المعلومات الكاملة الوافية عن الحالة الاقتصادية ولا تخالف المعلومات التي ترتكز عليها السياسات الاقتصادية الحكومية وما دامت الوحدات الاقتصادية تمتلك مدخلاً عن المعلومات التي تتوافر لدى الحكومة ذاتها فلن تستطيع الحكومة خداع الوحدات الاقتصادية عن طريق سياساتها الاقتصادية[1] ، اذ يرى انصار مدرسة التوقعات عدم وجود تبادل بين البطالة والتضخم ، فقد بينوا ان معدلات البطالة الادنى تتمكن من الوصول الى معدلات التضخم الاعلى عن طريق الزيادة السريعة في مستوى الطلب الكلي ، وواجه هذا الراي انتقاداً في اواخر ستينات القرن الماضي من قبل عدد من الاقتصاديين الذين بينوا ان التبادل يكون في الاجل القصير وليس هناك اي تبادل في الاجل الطويل[2] ، مما ادى الى ظهور ما يعرف بـ (منحنى فيليبس)[*] كما هو موضح في الشكل (5) الاتي :

---

[1] عباس كاظم الدعمي ، مصدر سابق ، ص ص 41 – 42 .

[2] مايكل ابد جمان ، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة ، دار المريخ للنشر ، السعودية - الرياض ، ط1 ، 1999 ، ص 339 .

* **منحنى فيليبس :** هو مفهوم اقتصادي يوضح العلاقة العكسية ما بين التضخم والبطالة أي ان معدلات البطالة المنخفضة تؤدي الى حدوث المعدلات العالية بالتضخم .

الشكل (5) منحنى فيليبس

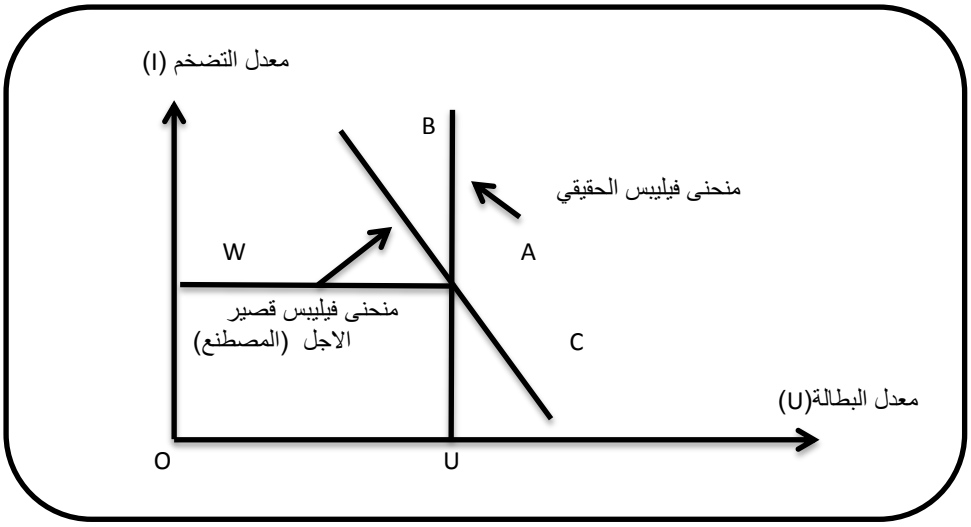

المصـــدر : ســـام ولســـون – نـــورد هـــاوس ، علـــم الاقتصـــاد ، مكتبـــة لبنـــان ناشـــرون ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 2006 ، ص 742 .

يوضح الشكل(5) اعلاه ان منحنى فليبس الحقيقي يكون راسياً وفق التحليل الكلاسيكي مع ملاحظة منحنى فليبس القصير الاجل يمر عبر النقاط(A,B,C) وتظهر النقطة(B) عندما تؤدي احدى الصدمات التضخمية لرفع الاجور النقدية عن مستواها المتوقع ومن ثم يشجع العمال على رفع ساعات العمل وبالتالي تنخفض البطالة مما يتحرك الاقتصاد من النقطة(A) الى النقطة(B) الامر الذي ينتج عنه منحنى يشبه منحنى فليبس قصير الاجل المائل الى الاسفل [1] .

5. الاستقرار النقدي وفقاً للتحليل اقتصاديوا جانب العرض

تبلورت في ثمانينيات القرن العشرين مدرسة اقتصادية جديدة عرفت بـ (اقتصاديوا جانب العرض)اذ اقتصر اهتمامهم على تحليل جانب العرض في الاقتصاد وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية محفزة للعرض الكلي تعمل على تخفيض معدلات الضرائب المفروضة على الدخل ومن ثم تؤدي الى زيادة فرص العمل وكذلك الادخار والاستثمار[2]، ولقد ايد

[1] بول آ. سامو يلسون ، الاقتصاد ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2001 ، ص 644 .
[2] محمد احمد الافندي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الكتاب الجامعي ، صنعاء ، ط2 ، 2012 ، ص 30 .

الرئيس(Reagan)[*]هذا التيار بشدة في الولايات المحتدة خلال المدة(1981-1989) ومن مؤيدي هذا التيار من الاقتصاديين (Arthar Laffer) ايضا وقد قدم مقترح بين فيه ان ارتفاع معدلات الضرائب قد تؤدي الى ايرادات ضريبية اقل وهوما ادى الى ظهور ما يعرف بـ (منحنى لافر)[*] [1]، اذ انتقدوا النظرية الكينزية بعد ان فشلت في تفسير مشكلة التضخم الركودي فقد شككوا اقتصاديوا جانب العرض بمنحى فيليبس الكينزي الذي انتقد نظريتهم من الازمة التي اصابتهم منذ سبعينات القرن الماضي ، وترجع جذور اقتصاديوا جانب العرض الى قانون ساي اذ بينوا ان تخفيض معدلات الضرائب من شانها ان تخفض معدلات التضخم على خلاف النقديون فالتضخم من وجهه نظرهم لا يمثل ظاهرة نقدية حتى وان كان الافراط النقدي يسبب التضخم الا ان الضرائب المرتفعة تسبب ارتفاع في تكاليف الانتاج ومن ثم الزيادة بمعدلات التضخم ، اذ دعوا الى العودة الى قاعدة الذهب لأنها الاكثر كفاءة في تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف فضلاً عن تخفيض اسعار الفائدة لتحفيز الفرص الاستثمارية[2] .

خامسا : متغيرات الاستقرار النقدي Monetary Stability Variables

1. الناتج المحلي الاجماليGDP: يمثل مقياس اقتصادي للكمية الاجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة النهائية في السوق في دولة ما خلال مدة زمنية محددة عادة ما تكون سنة [3] .

Reagan : رئيس امريكي سابق قدم برنامج اقتصادي خلال حكمه في الولايات المتحدة تضمن تخفيض معدلات الضرائب وتخفيض معدلات الانفاق الحكومي و تخفيف الاعباء التنظيمية والقانونية على قطاع الاعمال و تشجيع القيود النقدية وبين ان الحكومة عندما تطبق هذا البرنامج ستؤدي الى ارتفاع مستويات الناتج والعمالة وانخفاض معدلات التضخم .

منحنى لافر : هو نموذج اقتصادي قدم من قبل الاقتصادي الامريكي ارثر لافر يوضح العلاقة بين العوائد الضريبية ومعدلات الضريبة المفروضة على الافراد ، اذ ان ارتفاع معدلات الضريبة لا يزيد من تحصيل العوائد الضريبية لان ارتفاع الضرائب تثقل كاهل الافراد ومن ثم يفقدون الدافع نحو التقدم في النشاط الاقتصادي .

[1] سام ولسون – نورد هاوس ، مصدر سابق ، ص ص 743- 744 .

[2] محمد احمد الافندي ، مصدر سابق ، ص ص 33-34 .

[3] Stephen D. Williamson , Macroeconomics,6th edition, Pearson Education Limited, United Kingdom,2018,p59 .

2. عرض النقد The Money Supply ويقصد به كمية الاموال المستخدمة والمتداولة في الاقتصاد ، ويقسم الى [1] :

أ- **عرض النقد بالمعنى الضيق(M_1)**: يعرف بأنه وسائل الدفع المتداولة خارج الجهاز المصرفي خلال مدة زمنية محددة في بلد معين، اذ يضم صافي العملة بالتداول خارج الجهاز المصرفي فضلا عن الودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب بالشيكات عليها لذا فهو يضم العملة الصادرة عن طريق البنك المركزي التي تتمتع بصفة القبول العام كوسيلة للدفع الى جانب ودائع الطلب الصادرة من قبل البنوك التجارية كما هو موضح في المعادلة[2] :

$$M_1=C+DD$$

اذ تمثل :

M_1 : عرض النقد بالمعنى الضيق .

C : العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي .

DD : الودائع الجارية .

ب- عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2): ويسمى احياناً (السيولة المحلية) اذ يتكون من الودائع الجارية والعملة المتداولة وودائع زمنية وودائع التوفير لدى البنوك التجارية ،كما هو موضح في المعادلة :

$$M_2=M_1+TD + S$$

اذ تمثل :

M_2 : عرض النقد بالمعنى الواسع .

TD : الودائع الزمنية والادخارية + ودائع حكومية لدى الجهاز المصرفي وودائع شبه نقدية.

---

[1] خالد واصفي الوزني- احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن- عمان ، ط2 ، 2007 ،ص ص 210-211 .

[2] هيل عجمي جميل الجنابي – رمزي ياسين يسع ارسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن-عمان ، ط1 ، 2009، ص ص 59-61.

S : حساب التوفير .

وترجع اسباب توسع عرض النقد (M_2) الى القطاع المالي بالدول المتقدمة فقد وفر قسماً كبيراً جداً من الموجودات المالية التي يمكن تحويلها الى وسائل دفع بسرعة وسهولة وفي الوقت نفسه هي تدر عائداً كبيراً وتعد هذه الموجودات وسائل قريبة من النقود ويمكن ان تحل محل النقد كمحزن للقيمة ويمكن ايضا استخدامها كقوة شرائية[1].

3. سعر الصرف Exchange Rate

ان من المحددات التي تقف عقبة امام المعاملات التجارية والمالية بين بلدان العالم هو تعدد العملات المتداولة واختلافها من بلد الى اخر، وفي ظل عدم وجود عملة عالمية تقوم بهذا الدور فقد ظهر وسيط يساعد في التحول من اي عملة وطنية الى اخرى وهذا الوسيط يعرف بـ (سعر الصرف) ويعرفه بانه عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية او عدد الوحدات من العملة الاجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية [2] ، وتكمن اهمية سعر الصرف من خلال الوظائف الاتية[3] :

أ- **ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي:** يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الاسعار المحلية و العالمية من خلال ثلاثة اسواق (سوق الاصول المالية والسلع والخدمات والعمل) وتسمى الوظيفة القياسية .

ب- **تخصيص الموارد :** ان التغير في سعر الصرف يؤدي الى انتقال الموارد بين القطاعات ، اذ يتم تطوير بعض الصناعات او تعطل الفروع الصناعية الاخرى وتسمى الوظيفة التطويرية.

---

[1] اكرم حداد – مشهور هذلول ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن-عمان ، ط1 ، 2005 ، ص 89 .

[2] عبد الحميد مرغيث ، النقود والتمويل الدولي ، معهد الادارة العامة ، الرياض ، 2019 ، ص 21 .

[3] مصطفى عمر عباس ، تحليل تجريبي لتأثير محددات سعر الصرف الاجنبي في العراق ، البنك المركزي العراقي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، العدد (9) ، حزيران ، 2021 ، ص 57 .

ت- **توزيع الدخل** : يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على المستويين المحلي والعالمي، فعلى المستوى العالمي ان زيادة سعر الصرف الاجنبي تؤدي الى زيادة قيمة صادرات الدولة وزيادة دخلها القومي ، ولكن في حالة انخفاض سعر الصرف الاجنبي سيؤدي الى انخفاض قيمة صادرات الدولة وانخفاض دخلها القومي فما ما ينطبق على المستوى العالمي ينطبق على المستوى المحلي وتسمى الوظيفة التوزيعية .

4. سعر الفائدة Interest Rate

يمثل سعر الفائدة المبلغ الذي يدفعه المقترض سواء كان (فرد ام مؤسسة) عن كل واحدة نقدية يتخلى عنها المقرض عن السيولة معبراً عنهاً بنسبة مئوية، وترتبط اسعار الفائدة ارتباطاً مباشراً بالمدة الزمنية والمخاطر اذ انها تمثل الوسيط الذي يمكن السلطات النقدية من خلالها نقل تأثيرات السياسة النقدية الى الاقتصاد الكلي[1]، ومن المهم التميز بين اهم انواع اسعار الفائدة (الاسمية والحقيقية) لان الاسمية تمثل الفائدة التي يتلقاها المقترض ، اما الحقيقية فتمثل القوة الشرائية لتكلفة القرض التي يتم الحصول عليها عن طريق اسعار الفائدة الاسمية مطروحاً منها التضخم [2] .

ويمكن توضيح ذلك وفق الصيغة الاتية :

معدل الفائدة الاسمي = معدل الفائدة الحقيقي + معدل التضخم

معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي _ معدل التضخم

[1] سام ولسون – نورد هاوس ، مصدر سابق ، ص 535-538 .

[2] سامي خليل محمد ، نظرية الاقتصاد الكلي (الكتاب الاول) ، شركة كاظمة للنشر ، الكويت ، ط1 ، 1994 ، ص 425 .

المبحث الثالث

مؤشرات الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي

هناك مجموعة مؤشرات مختلفة للأئتمان المصرفي والاستقرار النقدي التي تختلف باختلاف القطاع المصرفي للبلد والظروف التي يمر بها ، اذْ يمكن قياس تطور النظام المصرفي من خلال قدرة المصارف على القيام بوظائفها الاساسية من منح الأئتمان وتعبئة المدخرات لتحديد المساهمة الكمية والنوعية للمصارف في عملية التنمية الاقتصادية للوصول الى تحقيق اهداف السياسة النقدية ومن ضمنها تحقيق الاستقرار النقدي ، ومن اهم تلك المؤشرات:

اولا : مؤشرات الائتمان المصرفي .

1. مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي

The ratio of credit granted to the private sector to GDP Indicator

استخدامَ هذا المؤشر بشكل كبير في الادبيات المصرفية والمالية لقياس كفاءة المصارف التجارية من خلال منح الائتمان للاستثمارات التي تحقق العوائد المجزية ، لذا فان اي زيادة في نسبة الائتمان الممنوح للناتج المحلي الاجمالي تعبر عن مدى كفاءة وتطور النظام المصرفي ومدى توسع الخدمات المصرفية كانعكاس لتطور الوساطة المصرفية في الاقتصاد القومي[1] .

لذا يعد من اهم المؤشرات المستخدمة من قبل المصارف التجارية و الاكثر شيوعاً لمعرفة درجة تطور القطاع المصرفي والمالي خاصة في البلدان النامية ، ويشمل هذا المؤشر جميع الائتمان المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية فضلا عن المؤسسات المالية

[1] عمار حمد خلف ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (17) ، العدد (64) ، 2011 ، ص 6 .

في حين يستثنى من ذلك الائتمان الصادر من الجهات الحكومية والهيئات العامة [1] .

لذا يمكن وصفه بانه مقياس للكمية الفعلية للأموال الموجهة الى القطاع الخاص التي تنعكس مباشرة في زيادة النمو و الاستثمار وان زيادة هذه النسبة هو دليل على المزيد من الخدمات المصرفية المقدمة الى الاقتصاد الوطني وتحسين الوساطة المالية والميزة الاساسية لهذا المؤشر انه يعزل الائتمان المقدم من قبل الوسطاء الماليين الى القطاع الخاص حيث لا يشمل الائتمان المقدم من المصارف الى القطاع العام او الائتمان المقدم من البنك المركزي [2] .

ويمكن القول ان عملية منح الائتمان من المصارف التجارية للقطاع الخاص مرتبطة بالنمو الاقتصادي والاستثمار لما لها من مزايا ايجابية كثيرة للاقتصاد القومي كـ (ارتفاع دخول الافراد ، زيادة فرص العمل ، ارتفاع النمو الاقتصادي) وغيرها من المزايا الاخرى لذا فأن عملية منح الائتمان يجب ان تكون مدروسة بشكل جيد وذلك لما تحمله من مخاطر كفشل المشروع المستفيد من القرض او تأخر المستفيد عن سداد المبالغ المترتبة عليه .

2. مؤشر فجوة الأئتمان Credit Gap Indicator

اهتمت لجنة بازل[*] للأشراف المصرفي Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) بتحليل فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي لقياس معدل نمو الائتمان نسبة للناتج المحلي الاجمالي ، فانخفاض هذه النسبة يعكس انخفاض تراكم المخاطر

[1] Sanjaya Kumar LENKA , Measuring Financial development in India : A PCA approach, Indian Institute of Technology Indore , Madhya Pradesh , India , Vol.(22) , No.1(602) , 2015, P5-6.

[2] عمار حمد خلف – عقيل محمد رشيد ، دور المصارف الاسلامية والمصارف التجارية الخاصة في زيادة العمق المالي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (23) ، العدد (100) ، 2017 ، ص 10.

* **لجنة بازل :** هي لجنة من هيئات الرقابة المصرفية التي أنشأها محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر في عام 1974 هدفها هو تعزيز فهم القضايا الإشرافية الرئيسية وتحسين جودة الرقابة المصرفية في جميع أنحاء العالم .

على مستوى النظام المصرفي والعكس صحيح ، ومن اجل بناء احتياطيات اضافية معاكسة (countercyclical Buffers) للدورات المالية (Financial Cycle) اقترحت لجنة (BCBS) استخدام اسلوب لقياس تلك الدورات من خلال استخدام الفجوات (Gap)، اذ تشير الفجوة الموجبة الى تسارع نمو النسبة عبر اتجاهها التاريخي مما يشير الى الحاجة لبناء احتياطي من راس المال لحماية النظام المصرفي من المخاطر، فاذا ازدادت قيمة الفجوة عند الحد الاعلى الذي اقرته لجنة بازل فذلك يدل على وجود خطر من زيادة منح الأئتمان بنسبة اكبر من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مما يتطلب بناء اكبر قدر ممكن من الاحتياطيات من رأس المال لمواجهة تلك المخاطر المحتملة التي يمكن ان يتعرض لها النظام المصرفي[1] .

لذا تعرف فجوة الائتمان بانها نسبة الائتمان المقدم الى القطاع الخاص من الناتج المحلي الاجمالي مطروح منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان للقطاع الخاص للناتج المحلي الاجمالي[2] ، لذا اقترحت لجنة بازل لحساب نسبة الائتمان المقدمة الى القطاع الخاص من الناتج المحلي الاجمالي الخطوات الاتية[3] :

الخطوة الاولى

يتم قياس حجم الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي اذ توصي اللجنة بحساب مجموع ائتماني واسع يغطي قروض الشركات المحلية فضلاً عن القطاع غير المالي الدولي والمحلي والقطاع الخاص غير المالي .

[1] البنك المركزي العراقي ،قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2017 ، ص 14 .

[2] , Bank for International Settlements, Guidance For national authorities operating the countercyclical Capital Buffer ,December ,2010 ,p13.

[3] البنك المركزي العراقي – قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي ، الفصل الثالث – 2019 ، العدد 9 ، ص ص 23-24 .

الخطوة الثانية

يتم تعيين قيمة الفجوة عن طريق طرح الاتجاه العام الحاصل لقسمة الائتمان على الناتج المحلي الاجمالي ، و تظهر قيمة الفجوة بعد تحديد قيم معيارية تتراوح ما بين (2%-10%) ويتم حسابها وفق المعادلة الاتية :

$$G = Gg - T^t$$

اذ تمثل :

G : فجوة الائتمان الى (GDP) .

Gg : نسبة الائتمان الخاص الى (GDP) .

T^t : الاتجاه العام لنسبة الائتمان الى (GDP) .

3. مؤشر العمق المالي Financial Depth Indicator

يقصد به قدرة النظام المالي على تزويد الحكومة والقطاع الخاص بما تحتاجه من الاموال على نحو كاف لما له من دور مهم في تحسين وتطوير عمل المصارف التجارية والحصول على الخدمات المصرفية المختلفة وادارة المخاطر والتخصيص الكفوء للائتمان[1] .

فكلما ارتفع مؤشر العمق المالي دل ذلك الامر على قدرة السلطات النقدية على توسع الائتمان المقدم للاقتصاد ومن ثم تستطيع السلطات النقدية ان تؤثر ايجابياً في متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال امكانية توفير البنك المركزي للائتمان الخاص لتمويل المشروعات

[1] Aziz Bakay , Granger Causality between Financial Deepening and International Trade : Evidence from Regional Panel Data , Eurasina Journal of Business and Economics , 14(7) , 2014 , p2-3 .

الانتاجية والعكس صحيح عند الانخفاض ، ويتم حسابه من خلال المعادلة الاتية[1] :

$$DF = \frac{M2}{GDP} * 100$$

اذ تمثل :

DF : العمق المالي .

M_2 : عرض النقد بالمعنى الواسع .

GDP : الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية.

لذا تعد قناة الاقراض وسيلة مهمة لانتقال السياسات النقدية وهذا ما يوضح تأثير النقد عن طريق منح القروض المصرفية في الاقتصاد القومي نظراً لأهميتها الاساسية لقطاع المصارف والاسواق المالية في القروض المصرفية فضلا عن سوق راس المال الذي يوفره العمق المالي المرتفع مما يؤدي الى حدوث الاثار الكبيرة لحجم الائتمان والقطاع المصرفي [2] ، على ان العمق المالي يرتفع مع التطور الاقتصادي للبلد لذا فان اصلاح القطاع المالي له اثراً ايجابياً في زيادة العمق المالي بمؤشر الائتمان و لكن تطور اسواق الاوراق المالية كان لها الدور الايجابي الاكثر ومن ثم يشمل اصلاح القطاع المالي للمصارف[3] .

وعليه فان تمتع الاقتصاد بالمستوى الكافي من العمق المالي يعكس مدى قدرته على توفير المديات المطلوبة من الادوات المالية و الارصدة النقدية السائلة فضلا عن تقديمه لمؤسسات اقتصادية ومالية كفؤة تعمل جميعها على تهيئة الظروف المناسبة من اجل تحقيق النمو

[1] نزار كاظم الخيكاني ، حيدر يونس الموسوي ، مصدر سابق ، ص ص 172-173 .

[2] Attasuda Lerskullawat , Effects of banking sector and Capital market development on the bank lending Channel of monetary policy : An ASEAN Country case stndy , Department of Economics , Faculty of Economics , Kasetsart University , Thailand , Kasstsart Journal of Social Sciences , 3.Actober.2016 , p1 .

[3] احمد بريهي العلي ، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية ، 2018 ، ص 21-23.

الاقتصادي المستدام وعليه فمن اجل تحديد مستويات العمق المالي في اقتصاد ما ينبغي عادة تقييم مدى تدخل الادوات المالية في الانشطة الاقتصادية كونه يكشف مستوى تطورها من حيث كفاءتها في اداء مهام الوساطة المالية اذ ان ارتفاع مستوى العمق يشير عادة الى زيادة امكانات القطاع المالي في اعادة تخصيص وتوزيع الموارد باتجاه الانشطة الاقتصادية الداعمة للتنمية الاقتصادية[1] .

وعليه تشير النسبة المرتفعة لهذا المؤشر الى فاعلية السياسة النقدية في الناتج المحلي الاجمالي والعكس صحيح عند انخفاض هذه النسبة مما يدل على وجود مشاكل في النظام المصرفي وذلك يقتضي من النظام المصرفي العمل على ايجاد الحلول لتلك المشاكل .

ثانيا : مؤشرات الاستقرار النقدي .

1. مؤشر الاستقرار النقدي Monetary Stability Indicator

يستند هذا المؤشر الى النظرية الكمية للنقود للاقتصادي (ارفنج فيشر)، اذ يستخدم في كثير من الدراسات من اجل الوقوف على موقف السياسة النقدية (Monetary Policy Stance)[2]، و يمثل مقياساً كمياً ناتجاً عن تحليل كمية النقد المعروضة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية اذ يتم قياس ابعاد عمليات الاستقرار النقدي من خلال هذا المؤشر ومن ثم يمكن الحكم على مدى مستوى الاستقرار الاقتصادي و يعتمد هذا المؤشر على المعروض النقدي ومدى تطوره ليعبر عن التطور الحاصل لوسائل الدفع في الاقتصاد من جهة و يعتمد على الناتج المحلي

[1] بشار احمد العراقي – زهراء احمد النعيمي ، العمق المالي واثره في تعزيز السلامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000- 2015) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد (14) ، العدد (56) ، 2020، ص 5 .

[2] صندوق النقد العربي ، التطورات النقدية والمصرفية وتطورات اسواق المال في الدول العربية، التقرير الاقتصاد العربي الموحد ، ابو ظبي ، 2020 ، ص2 .

الاجمالي ومدى تطوره من جهة اخرى ليعبر عن كمية المعاملات التي تتم في المجتمع[1] .

ويتم حسابه من خلال قسمة معدل نمو عرض النقد على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وفق المعادلة الاتية :

$$B = \frac{\Delta M_1 / M_1}{\Delta GDP / GDP}$$

اذ تمثل :

B : الاستقرار النقدي .

$\Delta M_1 / M_1$: معدل نمو عرض النقد .

$\Delta GDP / GDP$: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي .

فاذا كانت الزيادة في عرض النقد اكبر من الزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي ستؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد اماِ اذا كانت قيمة مؤشر الاستقرار النقدي تساوي واحد فهي تشير الى الاستقرار النقدي وانتفاء الضغوط التضخمية ، في حين اذا كانت قيمة المؤشر اقل من الواحد سيتعرض الاقتصاد الى ضغوط انكماشية ناجمة عن اتباع سياسات نقدية توسعية [2] .

2. مؤشر الافراط النقدي Over-Cash Indicator[3]

يستند هذا المؤشر الى (النظرية الكمية للنقود المعاصرة) التي ترى ان التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو الذي يحدث التغير في المستوى العام للأسعار وان استقرار

[1] صبحي حسون – اية علاء الدين عبد المهدي ، اثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق – دراسة تحليلية للمدة (2004- 2020) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (130) ، 2021 ، ص 6 .

[2] Madjda Meherhera -Mustapha Bouchama ,The Effectiveness of the Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in Algeria for the Period of (2000-2019) , Magazine Al-Bashaer Economic , vol.7 , No .1 April 2021 ,P4.

[3] محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 2002 ، ص ص 318- 319 .

المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق الا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما يعرف بـ (الحجم الامثل لكمية النقود) ويعرف ذلك الحجم بحسب ما جاء بهِ (M.Friedman) هو ذلك الحجم الذي يلغي معدل تغير الاثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي ، ومعدل تغير النقود او سرعة تداولها للحفاظ على المستوى العام للأسعار السائدة في فترة الاساس ، اذ افترضنا ثبات الطلب على النقود او سرعة دورانها ينبغي ان يظل نصيب الوحدة المنتجة ثابتاً اذا اردنا ان نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد خلال فترة الاساس ، اما اذا ازداد الطلب على النقود او انخفضت سرعة دورانها فيمكن ان يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بمقدار يلغي سرعة دوران النقود على المستوى العام للأسعار، ويرجح انصار النظرية الكمية للنقود المعاصرة القوى التضخمية الى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الامثل مما ينشأ معه افراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي في الاسعار ، اذ يتم حساب هذا المؤشر وفق المعادلة الاتية في حال ثبات الطلب على النقود :

$$Mext = Q_o\, Yt - Mt$$

اذ تمثل :

Mext : حجم الافراط النقدي .

Q_o : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الاساس عند مستوى محدد من الاسعار .

Yt : حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في السنة .

Mt : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

اما في حال تغير الطلب على النقود وخاصة في اوقات التضخم والانكماش يتم استخدام المتغير (K) كمعبر عن طلب الافراد للاحتفاظ بالنقود و يحسب مؤشر الافراط النقدي وفق المعادلة الاتية :

$$\text{Mext} = \text{Q}_\text{o}\ \text{Yt}\ \frac{Kt}{K_\text{o}} - \text{Mt}$$

اذ تمثل :

$\frac{\text{Kt}}{\text{K}_\text{o}}$: نسبة ما يرغب الافراد الاحتفاظ به من ارصدة في سنة المقارنة بالنسبة الى سنة الاساس .

ومما تقدم يمكن وصف العلاقة بين مؤشرات الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي لمعرفة الاتجاهات التضخمية او الانكماشية للاقتصاد الوطني ، اذ ان الزيادات في حجم الائتمان المصرفي على نحو يزيد عن الزيادات في الانشطة الاقتصادية الحقيقية المتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي خلال مدة زمنية محددة تؤدي الى حدوث الاختلال بين الطلب الكلي و العرض الكلي او تيار الانفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي من السلع والخدمات مما يؤدي الى حدوث آثار تضخمية في الاقتصاد القومي وذلك بسبب الضغط على الاسعار نحو الارتفاع ، لذا فأن التوازن العام في الاقتصاد يتطلب تحقيق التوافق بين نوعي التدفقات من حيث النوع والحجم مع الاخذ بنظر الاعتبار الهيكل المالي والاقتصادي للبلد وطبيعية الاسواق النقدية واسواق رأس المال ومكانة النظام المصرفي في الهيكل المالي للاقتصاد[1] .

وعليه يمكن وصف العلاقة بين مؤشرات الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي ، فهي ترتبط جميعاً بالتيار النقدي والحقيقي لان مؤشرات الائتمان المصرفي في السوق النقدية تنعكس بشكل او باخر على الجوانب الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك لأهميته الكبيرة لدى الائتمان المصرفي من قبل السياسات النقدية (البنك المركزي) لما له من دور مهم في تنمية وتمويل الاقتصاد الوطني اذ وضعت المصارف التجارية اسساً وقواعد لاتباعها عند منح الائتمان لما له من اثار مهمة في الاستقرار النقدي .

[1] د. حمزة محمود الزبيدي ، ادارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان) ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، 2011 ، ص ص 249- 250 .

الفصل الثاني

تحليل واقع الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)

تمهيد

المبحث الاول : تحليل التوزيع القطاعي والنوعي للائتمان المصرفي

المبحث الثاني : تحليل اهم المتغيرات المحددة للاستقرار النقدي

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي و الاستقرار النقدي

تمهيد

ان تغيرات الأئتمان المصرفي تعمل باتجاهات متعددة التأثير في النشاط الاقتصادي الحقيقي لأي اقتصاد ، وفي الاقتصاد العراقي ومعظم الاقتصادات يكتسب اهمية كبيرة اِذ يساعد في نمو الناتج الحقيقي وتخفيض معدلات البطالة من جهة ومن ثم يخلق دخولاً اضافية للأفراد والمؤسسات من جهة اخرى ، وقد يرافق ذلك ضغوطاً تضخمية في حالة زيادة حجم الأئتمان على نحو يفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي فيؤدي الى توليد قوة شرائية اكبر من الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي ، والعكس صحيح في حالة انخفاض حجم الأئتمان يؤدي الى توليد ضغوط انكماشية تعمل على عدم الاستقرار النقدي ، و يستخدم البنك المركزي السياسة النقدية كأداة لتوسع او تخفيض حجم الأئتمان المصرفي خلال توجيه المصارف نحو السوق والمساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي لتمويل القطاعات المختلفة ، وقد تم استخدم مجموعة من مؤشرات الائتمان المصرفي و الاستقرار النقدي .

المبحث الاول

تحليل التوزيع القطاعي والنوعي للائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي بشقيهِ النقدي والتعهدي من اهم العمليات المصرفية ، اذْ يتم من خلاله توظيف الاموال بالشكل الامثل لدى المصارف التجارية ، ويعد من اكثر العمليات ربحية للمصارف كونه يشكل المصدر الاكثر ايراداً للمصارف التجارية .

اولا : تطور التوزيع القطاعي للائتمان النقدي للمدة (2004-2019)

يمثل الائتمان النقدي التسهيلات المباشرة التي تقدم الى الافراد والشركات من ضمن التخصيصات الائتمانية المحددة من قبل المصرف ، ويتضمن الحسابات الجارية (السحب على المكشوف) وبموجب هذا النوع يحق للعميل سحب المبلغ المخصص له ضمن مدة محددة وشروط محددة ، ويتضمن القروض والسلف والاوراق التجارية التي تمثل استثماراً قصير الاجل ، لتوفير السيولة النقدية وضمان التمويل في السوق[1] .

يوضح الجدول (1) ان الائتمان النقدي للأعوام (2004،2005،2006،2007) بلغَ (824,673، 1,717,450 ،2,664,898، 3,459,020) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (108%،55.2% ،29.8 %) للأعوام الثلاثة الاخيرة على التوالي ، اذ استحوذ القطاع الخاص على اكثر من نصف الائتمان النقدي للأعوام اعلاه ، وذلك بسبب ارتفاع نسبة القروض والسلف من اجمالي الائتمان المقدم خلال تلك المدة نتيجة قيام المصارف التجارية بمنح سلف لمنتسبيها وتقديم القروض السكنية والاستهلاكية لشرائح كبيرة من المواطنين

[1] صادق راشد الشمري ، مصدر سابق ، ص 76 .

لزيادة وتيرة النمو الاقتصادي[1] ، وفيما يتعلق بالائتمان المقدم الى القطاع المالي فقد كان منخفضاً للمدة (2004–2007) وان سبب انخفاضه يرجع الى ضعف السوق المالي اولاً وقلة عدد الشركات المدرجة فيها ثانياً مما يحول دون الاستثمار في القطاع المالي .

واستمر الائتمان النقدي بالارتفاع للأعوام (2008،2009،2010،2011) ليسجل (4,587,454، 5,690,062 ، 11,721,535 ،20,344,076) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية كانت (32.6%،24%،106%،73.6%)على التوالي ، وترجع اسباب الارتفاع في حجم الائتمان النقدي الى السياسات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي في التوسع بمنح القروض والسلف كأحد انواع الائتمان النقدي اذ بلغت نسبة القروض والسلف من اجمالي الائتمان النقدي لعام (2008) مايقارب (73%) وذلك بسبب قيام المصارف التجارية بمنح القروض لشرائح كبيرة من المواطنين[2] ، اذ يلاحظ حدوث قفزة كبيرة في اجمالي الائتمان النقدي عام(2010) وذلك لارتفاع قيمة الائتمان النقدي المقدم الى القطاعات كافة (العام ، الخاص ، المالي) من عام (2009) الى عام (2010) كما هو مبين في الجدول (1) الاتي اذ يعكس طبيعة القرارات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي في التوسع في منح الائتمان وتوفر الاستقرار النسبي .

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، للأعوام (2004–2007)،ص ص 13- 8 .

[2] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2008 ، ص 35 .

جدول (1)

اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع للمدة (2004-2019)

(مليون دينار)

السنة	اجمالي الائتمان النقدي (1)	معدل التغير السنوي % (2)	القطاع العام (3)	نسبة 1:3 (4)	القطاع الخاص (5)	نسبة 5:1 (6)	القطاع المالي (7)	نسبة 7:1 (8)
2004	824,673	_	190,336	0.23	620,267	0.75	14,070	0.02
2005	1,717,450	108	631,409	0.37	950,287	0.55	135,754	0.08
2006	2,664,898	55.2	759,439	0.28	1,881,014	0.71	24,445	0.01
2007	3,459,020	29.8	1,054,992	0.3	2,387,433	0.69	16,595	0
2008	4,587,454	32.6	575,382	0.13	3,978,301	0.87	33,771	0.01
2009	5,690,062	24	644,506	0.11	4,646,167	0.82	399,389	0.07
2010	11,721,535	106	886,022	0.08	8,527,131	0.73	2,308,382	0.2
2011	20,344,076	73.6	1,637,770	0.08	11,356,308	0.56	7,328,923	0.36
2012	28,438,688	39.8	6,120,523	0.22	14,650,102	0.52	7,668,063	0.27
2013	29,952,012	5.32	6,626,795	0.22	16,947,533	0.57	6,377,684	0.21
2014	34,123,067	13.9	8,010,217	0.23	17,745,141	0.52	8,367,709	0.25
2015	36,752,686	7.71	7,802,727	0.21	18,070,058	0.49	10,879,901	0.3
2016	37,180,123	1.16	7,383,184	0.2	18,180,970	0.49	11,615,969	0.31
2017	37,952,829	2.07	7,221,255	0.19	19,452,293	0.51	11,279,281	0.3
2018	38,486,947	1.41	2,675,495	0.07	20,216,073	0.53	15,595,379	0.41
2019	42,052,511	9.26	2,654,868	0.06	21,042,213	0.50	18,355,430	0.44
معدل النمو المركب	0.25		0.16		0.21		0.45	

المصدر:

- عمود(1-3-5-7)البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .
- عمود (2-4-6-8) تم حسابه من قبل الباحثة .
- تم حساب معدل التغير السنوي من قبل الباحثة وفق الصيغة الاتية وللجداول كافة (*) :
- تم حساب معدل النمو المركب من قبل الباحثة وفق الصيغة الاتية (*) :

* $G = \frac{yt - yt-1}{yt-1} * 100$

حيث ان : G معدل التغير السنوي ، Yt السنة الحالية للأئتمان النقدي ، Y_{t-1} السنة السابقة للأئتمان النقدي .

* $Yt = Y_o\, e^{r\,t}$

$\ln Yt = \ln Y_o + rt \ln e$

حيث ان : Yt سنة المقارنة ، Y_o سنة الاساس ، $e = 2.74$ ، t المدة الزمنية ، r معدل النمو المراد حسابه .

واستمر الائتمان النقدي بالاتجاه الايجابي للأعوام (2012،2013،2014،2015) ليبلغ (28,438,688،29,952,012،34,123,067،36,752686) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية بلغت(39.8%،5.32%،13.9%،7.71%)على التوالي واستمر القطاع الخاص بالاستحواذ على الائتمان مما يشير الى زيادة الطلب والعرض من الائتمان النقدي ومن ثم الزيادة في توظيف الودائع بمختلف القطاعات الاقتصادية بما يضمن السيولة اللازمة لها [1]، فيما شهد الائتمان النقدي توسعاً طفيفاً عام (2015) ويرجع سبب هذه الزيادة الطفيفة الى تردد المصارف بمنح الائتمان النقدي لضعف الضمانات المقدمة من قبل الزبائن مقابل منحه وهو امر ناتج عن تأثير مخاطر الاسواق النظامية[2] .

ومما يلاحظ على اتجاهات الائتمان بكل انواعه(العام، الخاص والمالي) للأعوام (2012-2015) انها اخذت اتجاهاً تصاعدياً بالرغم من دخول العصابات الارهابية لأجزاء واسعة من العراق وما مارسته من تدمير للبنى التحتية (الخدمية والانتاجية)، للمحافظة على بقاء مستوى الطلب الكلي مستقراً في البلد مما يعني بالضرورة توفير التمويل اللازم لتحقيق ذلك الاستقرار وبالتالي ضمان زيادة حركة الائتمان، وفي ذلك محاولة واضحة لإرساء دعائم الاستقرار النقدي والاقتصادي .

هذا واخذ الائتمان النقدي للأعوام (2016,2017,2018,2019) بالارتفاع التدريجي اذْ سجل(37,180,123، 37,952,829 ،38,486,947، 42,052,511) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية كانت(1.16%،2.08% ،1.41%،9.26%) على التوالي ، على ان الجزء الاكبر منه ذهب الى القطاع الخاص للأعوام (2016،2017،2018) في حين

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014 ، ص 51 .
[2] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2015 ، ص 54 .

ذهب الجزء الاكبر من الائتمان النقدي عام (2019) الى القطاع المالي اذ شكل نسبة (0.44) ،وتميزَ المسار الزمني للائتمان النقدي بالثبات النسبي للأعوام (2016،2017،2018) ماعدا عام (2019) ، فقد شهدَ ارتفاعاً في حجم الائتمان النقدي بأنواعه كافة وهذ ما بينه الجدول (1) بسبب عدم رغبة السلطة النقدية في زيادة المعروض النقدي تجنباً لزيادة الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد العراقي، وانسجاماً مع سياسة استهداف التضخم عبر الصرف مدعومة بسياسة ائتمانية تقييدية .

الشكل(6) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي للمدة (2004-2019)

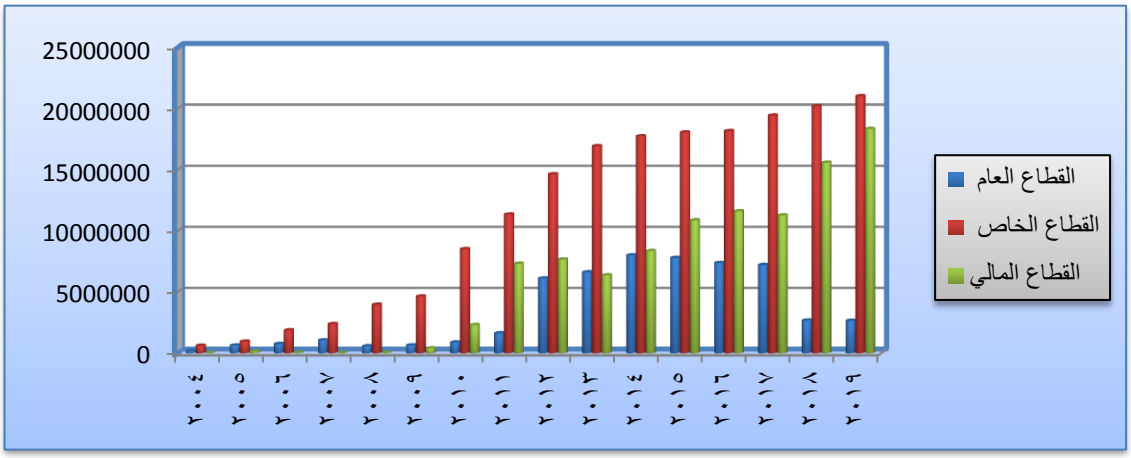

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (1) .

يلاحظ في الشكل (6) ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص على الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام والمالي خلال مدة البحث في العراق وهذا يشير بوضوح الى انخفاض مزاحمة القطاع العام والمالي للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان النقدي .

ثانيا : تطور هيكل الائتمان النقدي العام والخاص للمدة (2004-2019)

يمثل الائتمان النقدي مقدار الاموال التي تقدمها المصارف التجارية لزبائنها ويأخذ هذا اشكالاً عده منها(السحب على المكشوف، الاوراق التجارية المخصومة، القروض والسلف، الديون المتأخرة التسديد) او اي خدمات اخرى تقدم للزبون اذ تقوم المصارف من خلالها بمنح الاموال النقدية مقابل حصول المصارف على فوائد يدفعها الزبون مقابل الحصول على تلك الاموال[1] .

اذ يوضح الجدول (2) التذبذب الحاصل في اجمالي الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية بحسب النوع والقطاع خلال مدة البحث(2004-2019) اذْ استحوذت فقرة السحب على المكشوف على نسبة عالية من اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع العام للأعوام (2004،2005،2006،2007) لتبلغ (181884،706735 ،719616 ،833429) مليون دينار على التوالي بسبب دورها البارز في استعياب مجال واسع من الحركة التجارية لمواجهة توقعات الطلب على تلك الحسابات لاسيما انها منحت للتجار واصحاب المحلات وقد يرجع جزء منها الى الفوائض النقدية لبعض شرائح المجتمع بسبب زيادة الرواتب وكذلك ايرادات الدولة وتخصيصاتها ، مما يعكس ذلك حالة التوسع في تلك الحسابات وتحقيق العوائد المالية [2] ، فضلا عن جاءت تلك الزيادات في السحب على المكشوف على حساب فقرتي الاوراق التجارية والقروض والسلف للمدة (2004-2007) في جزء منه هو اعطاء الحسابات على المكشوف لذوي الملاءة المالية الضعيفة لمنفذي العقود الحكومية في مجال البناء والاعمار لاسيما بعد خروج العراق من ركام التدمير الهائل لحرب عام (2003) ودخول القوات الامريكية الى معظم

[1] اياد طاهر محمد – احمد طالب حميد ، تأثير المخاطر الائتمانية على التسهيلات الائتمانية النقدية والتعهدية ، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (26) ، العدد (119) ، 2020 ، ص 13 .

[2] عدنان سالم قاسم ، التسهيلات الائتمانية كمؤشر لأداء التوظيفات القصيرة الاجل في المصارف التجارية دراسة تطبيقية على فروع مصرف الرافدين في محافظة نينوى ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، المجلد (7) ، العدد (30) ، 2011 ، ص 8 .

الاراضي العراقية والسيطرة عليها وتدمير البنى التحتية ، وبعد عام (2008) بدأ الاتجاه التصاعدي لفقرة السحب على المكشوف بالانخفاض لصالح الزيادة في فقرة القروض والسلف لتشجيع الطلب الكلي بصفته محفزاً للنمو فضلا عن قيام المصارف التجارية بمنح سلف لمنتسبيها وتقديم القروض السكنية والاستهلاكية لشرائح كبيرة من المواطنين [1] ، على ان المدة (2004–2011) لم تكن فيها تخصيصات لفقرة الديون المتأخرة التسديد وذلك لانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيم الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق ، ومن ثم دفع المصارف الى منح الائتمانات المنخفضة جداً وتوقف بعضها عن منح الائتمان في السنوات الاخيرة والتوجه نحو الاستثمارات الآمنة وخاصة لدى البنك المركزي التي اعتمدت في تقديم المزيد من الائتمانات الأمنة منها فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان [2] .

وبعد عام (2015) اخذت فقرة السحب على المكشوف اتجاهاً متذبذباً ما بين الارتفاع والانخفاض وذلك بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة في البلد المتمثلة بدخول العصابات الارهابية داعش الى البلد دون محاولة زيادتها نتيجة تعثر المدينيين للسداد فضلا عن طبيعية الاجراءات والتعليمات الحكومية وهروب الكثير من رؤوس الاموال خارج العراق .

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2005 ، ص 7 .
[2] اسماء خضير ياس – احمد صبحي جميل ، مصدر سابق ، ص 10 .

جدول (2)

هيكل الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع والنوع للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

السنة	القطاع العام				القطاع الخاص					اجمالي الائتمان النقدي (5+10) (11)
	السحب على المكشوف (1)	الاوراق التجارية المخصومة (2)	القروض والسلف (3)	الديون المتأخرة التسديد (4)	مجموع القطاع العام (4+3+2+1) (5)	السحب على المكشوف (6)	الاوراق التجارية المخصومة (7)	القروض والسلف (8)	الديون المتأخرة التسديد (9)	مجموع القطاع الخاص (6+8+7+6) (10)	
2004	181884	3295	19227	-	204406	115855	37901	466511	-	620267	824673
2005	706735	1910	58518	-	767163	216417	67355	666515	-	950287	1717450
2006	719616	5389	58879	-	783884	436890	64143	1379981	-	1881014	2664898
2007	833429	4407	233751	-	1071587	502880	61206	1823347	-	2387433	3459020
2008	175503	4	433646	-	609153	774531	60494	3143276	-	3978301	4587454
2009	195873	2	848020	-	1043895	1107033	78615	3460519	-	4646167	5690062
2010	198386	-	2996018	-	3194404	1414893	122327	6715434	274477	8527131	11721535
2011	1931630	-	7056138	-	8987768	2469582	193506	8233915	459305	11356308	20344076
2012	1853558	-	11929120	5908	13788586	3045567	191357	10921216	491962	14650102	28438688
2013	111154	-	12887447	5878	13004479	2963907	181923	11813122	1988581	16947533	29952012
2014	116657	-	16255481	5788	16377926	3264432	185310	11940054	2355345	17745141	34123067
2015	149897	-	18526674	6057	18682628	3072076	153858	11770528	3073596	18070058	36752686
2016	169154	4569	18818594	5936	18998253	2898109	148564	11793743	3340554	18180970	37179223
2017	167701	162	18325439	7234	18500536	2182102	295243	12641614	4333334	19452293	37952829
2018	152339	2083	18092304	24148	18270874	2041472	281829	13054190	4838582	20216073	38486947
2019	164592	207	20772751	72748	21010298	2244163	85755	14637516	4074779	21042213	42052511

المصدر: البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .

بالمقابل نجد في الجدول(2) أن فقرة القروض والسلف جاءت بالمرتبة الاولى من اجمالي الائتمان النقدي المقدم الى القطاع الخاص وعلى حساب فقرتي السحب على المكشوف والاوراق التجارية خلال مدة البحث ، اذْ بلغت(466511) مليون دينار عام(2004) واستمرت بالنمو حتى عام(2019) لتبلغ (14637516) مليون دينار وحاولت المصارف التجارية التوجه نحو دعم السياسة الحكومية في زيادة الانتاج الزراعي بزيادة الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي وتخفيض حجم المستوردات الزراعية، اذ ان معظم الائتمان كان موجاً للأغراض الاستهلاكية

اكثر من الانتاجية كالائتمان الممنوح لأغراض ترميم البيوت السكينة وشراء السيارات بل وحتى الائتمان المقدم الى المشروعات الانتاجية الصغيرة التي غالبا ما تكون خاسرة لان العائد يكون اقل من الفوائد المترتبة على الائتمان [1]، فضلا عن سعي السياسة الاقتصادية الى زيادة فاعلية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الانتاج ، في حين نجد ان مخصصات فقرة الديون المتأخرة التسديد اخذت بالزيادة بعد عام(2010) لصالح القطاع الخاص بقيم اكبر مقارنة بالقطاع العام مما يعكس كفاءة اعلى للقطاع العام في تحصيل الديون المتأخرة التسديد وهذا الامر يتطلب عناية اكثر من قبل المصارف في تقديم الائتمان الى القطاع الخاص اذ يتطلب دراسة الجدارة الائتمانية لزبون التي تم ذكرها سابقا بشكل جيد لمنح الائتمان ووضع خطة رصينة لتحصيل الديون المتأخرة التسديد[2]، ويمكن تفسير ذلك باتباع النظام المصرفي في العراق الاليات الرقابية المصرفية لمؤشرات بازل التي تسعى الى تكوين مصدات مالية لتجنب الصدمات المختلفة التي يتعرض لها النظام الاقتصادي والمصرفي معا فضلا عن ارتفاع درجة المخاطرة التي تعد مؤشراً لارتفاع حجم المخصصات للديون المتأخرة التسديد .

ثالثا : تطور التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي للمدة (2009-2019)

يمثل الائتمان التعهدي التزامات خطية يكفل المصرف بموجبها عملاءه تجاه الاخرين بالالتزام الذي قد يتحقق او لا يتحقق تبعا لتحقق او عدم تحقق الشروط الواردة في التعهد ويتمثل بالتسهيلات الائتمانية المصرفية في عمليات التمويل المحلية والخارجية وتعد من العمليات التي تدر ارباحا للمصرف كونها تمثل بعدا من ابعاد النمو المصرفي وفي الوقت نفسه تحمل طابع

[1] سلام هاشم محمد- حيدر ثجيل جواد ، هامش سعر الفائدة المصرفي واثره على الودائع المصرفية والائتمان النقدي (القروض والسلف) العراق و اليابان والصين انموذج للمدة (2004-2016) ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة المثنى ، المجلد (10) ، العدد (4) ، 2020، ص 8 .

[2] البنك المركزي العراقي ،قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2019 ، ص20 .

التعهد والالتزام الذي يتعرض للعديد من المخاطر الائتمانية وهذه التسهيلات تقوم على اسس محددة في المصارف ويمكن ان تؤثر في اداء المصرف ومن ثم نجاحه واستمراره في السوق[1] .

اذ يوضح الجدول(3) التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي المتمثل بالقطاعات الاقتصادية (العام–الخاص–المالي)،اذ ان اجمالي الائتمان التعهدي طوال مدة البحث في حالة تغير مستمر ما بين الارتفاع والانخفاض وبنسب مختلفة للأعوام (2009،2010،2011،2012) ليبلغ (46.071,845 ،39.790,906 ،39.032,461،44.174,190) مليون دينار على التوالي للأعوام اعلاه وبمعدلات تغير سنوية بلغت (13.63%–،1.9%– ،13.17%) للأعوام الثلاث الاخيرة على التوالي، اذ استحوذ فيها القطاع المالي على الجزء الاكبر من الائتمان التعهدي للأعوام اعلاه وبنسب (0.54،0.47،0.51،0.42) على التوالي، اذ اتخذ البنك المركزي خلال تلك المدة المزيد من السياسات والاجراءات الرامية الى رفع مستوى وكفاءة اداء المصارف وتوفير السيولة اللازمة لضمان استمرارية قدرة المصارف على منح الائتمان وتعزيز قدرتها على ادارة المخاطر ومن اهم هذه الاجراءات(اصدار التعليمات المتعددة التي تنظم خدمات المدفوعات، اصدار قانون الدفع الالكتروني والمعاملات الالكترونية، ممارسة الصيرفة اعتماداً على قاعدة ارشادية عند منح الائتمان التعهدي للمصرف تجنبا لتعرض المصارف الى مخاطر الافلاس المحتملة ، زيادة رؤوس الاموال المصارف التجارية)[2]، وتعزيز فاعلية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي رفع من حجم الائتمان الممنوح للقطاع المالي لتوجيه ذلك الائتمان لاحقا الى القطاع الحقيقي في الاقتصاد القومي لضمان توسيع القاعدة الانتاجية لاسيما بعد النتائج السلبية

[1] عبد السلام لفته سعيد – هناء نصر الله خميس ، انماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاهلية العراقية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد(21) ، العدد (85) ، 2015 ، ص 11 - 20 .

[2] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2012 ، ص 28 .

التي اظهرتها الازمة المالية (2007-2008)، فقد سعى البنك المركزي عبر شبكة المصارف التجارية في النظام المصرفي العراقي الى تعزيز مؤشرات السيولة لضمان استقرار مالي مستدام ينسجم مع معايير الرقابة المصرفية الدولية ومن ثم ضمان الكفاءة المالية للجهاز المصرفي من جهة ولضمان الملاءة المالية للمقترضين من جهة اخرى مما يعني توجيه البنك المركزي الى زيادة درجة الاستقرار المالي الذي يعد شرطاً مهماً لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي .

الجدول (3)

اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع للمدة (2009-2019) (مليون دينار)

السنة	اجمالي الائتمان التعهدي (1)	معدل التغير السنوي % (2)	القطاع العام (3)	نسبة 1:3 (4)	القطاع الخاص (5)	نسبة 1:5 (6)	القطاع المالي (7)	نسبة 1:7 (8)
2009	46.071,845	_	8.550,785	0.19	12.715,979	0.28	24.805,081	0.54
2010	39.790,906	-13.63	8.517,379	0.21	12.425,482	0.31	18.804,408	0.47
2011	39.032,461	-1.91	9.442,067	0.24	9.494,995	0.24	20.095,399	0.51
2012	44.174,190	13.17	12.004,880	0.27	13.472,641	0.3	18.538,381	0.42
2013	53.667,025	21.49	15.320,825	0.29	15.309,603	0.29	22.883,033	0.43
2014	50.908,393	-5.14	14.039,915	0.28	15.183,493	0.3	21.597,125	0.42
2015	40.533,154	-20.38	10.898,839	0.27	14.150,406	0.35	15.421,654	0.38
2016	33.281,607	-17.89	7.976,573	0.24	12.938,782	0.39	12.299,285	0.37
2017	27.651,378	-16.92	12.468,679	0.45	10.078,207	0.36	5.034,167	0.18
2018	25.336,633	-8.37	11.951,972	0.47	9.016,301	0.36	4.367,757	0.17
2019	25.269,822	-0.26	12.064,943	0.48	8.981,732	0.36	4.189,738	0.17
معدل النمو المركب	- 0.05		0.03		- 0.03		- 0.16	

المصدر:

- **عمود (1) البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقارير الاستقرار المالي (2019,2018,2016) ، عام (2009) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية (2009) .**
- **عمود (2،4،6،8) تم حسابه من قبل الباحثة .**
- **عمود (3،5،7) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، نشرات متفرقة للأعوام .**
- **تم حساب معدل النمو المركب منَ قبل الباحثة .**
- **عدم حساب الائتمان التعهدي للمدة (2004-2008) لعدم توفر البيانات .**

واستمر الائتمان التعهدي بالانخفاض كما هو مبين في الجدول(3) خلال الاعوام (2014،2015،2016) ليسجل (50.908,393،40.533,154،33.281,607) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية بلغت (5.14%-،20.38%-،17.89 %-) على التوالي ، فقد خصصَ الجزء الاكبر من الائتمان التعهدي للقطاع المالي للأعوام اعلاه وبنسب (0.42،0.38،0.37)على التوالي، ويرجع سبب ذلك الى تردد المصارف في منح الائتمان نتيجة(ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المالية وصعوبة تقديم الضمانات المناسبة والكافية مقابل منح الائتمان، لكن اغلب المصارف لاسيما الخاصة لا تتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها التي يغلب عليها الطابع القصير الاجل، تركيز اغلب المصارف على نشاط بيع وشراء العملة الاجنبية على حساب نشاط منح الائتمان)[1]، باستثناء (2016) حيث ذهب الجزء الاكبر من الائتمان التعهدي الى القطاع الخاص نتيجة لانخفاض الاستيرادات فغالبا ما يستخدم الائتمان التعهدي من اجل تغطية الاستيرادات وانعكس الانخفاض الكبير في حجم الاستيرادات على انخفاض الائتمان التعهدي[2]، ومما عزز من الانخفاضات الواردة في الائتمان التعهدي بعد عام (2014) هو عدم الاستقرار السياسي المتمثل بدخول العصابات الارهابية الى مناطق واسعة في العراق فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية وانعكاسه على تخفيض ايرادات الموازنة العامة ومن ثم تخفيض حجم استيرادات القطاع العام والخاص وبالنتيجة انخفاض الائتمان التعهدي مقابل ذلك انخفاض حجم المستوردات الزراعية واحلال بعض المنتجات المحلية بدلاً منها خلال تلك المدة مما ساهم في تلك الانخفاضات ايضا .

[1] البنك المركزي العراقي ،قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2014 ، ص ص 19-20
[2] البنك المركزي العراقي ،قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2016 ، ص 9 .

واستمر بالانخفاض خلال الاعوام الاخيرة من مدة البحث (2017،2018،2019) ليسجل (25.269,822، 25.336,633،27.651,378) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية سالبة بلغت(16.92%-، 8.37 %-،0.26%-) على التوالي، حيث ذهب الجزء الاكبر من الائتمان التعهدي الى القطاع العام خلال تلك المدة وبنسب (0.45،0.47،0.48) على التوالي في حين رافقه انخفاضاً في كلا القطاعين الخاص والمالي خلال تلك المدة من اجمالي الائتمان التعهدي، ان الزيادات في الائتمان التعهدي الى القطاع العام جاءت منسجمة مع توجيهات الحكومة في اعادة بناء ما دمرته العصابات الارهابية والاستثمار في مجالات البنى التحتية التي ينفذها القطاع العام عبر شركاته المختلفة من جانب ومن جانب اخر جاء الانخفاض في الائتمان الممنوح للقطاع المالي نتيجة ضيق السوق المالية وعدم قدرتها على تقديم ائتمان .

الشكل (7) التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي للمدة (2009-2019)

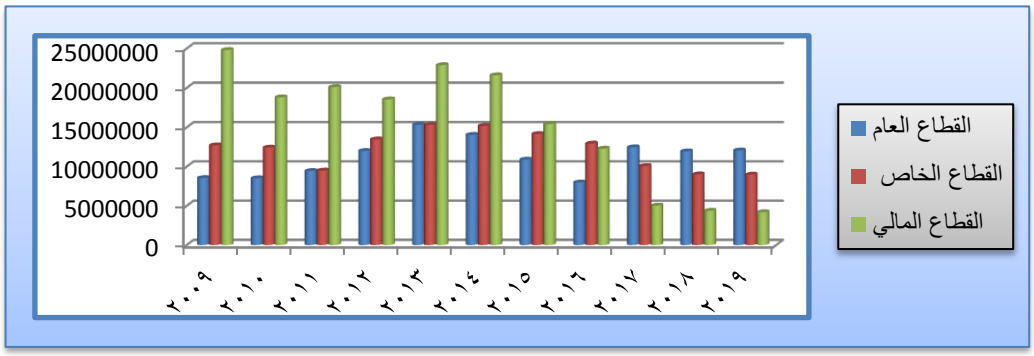

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (3) .

يلاحظ من الشكل (7) زيادة حجم الائتمان التعهدي الى القطاع المالي للمدة (2009-2015) بسبب اتخاذ البنك المركزي المزيد من الاجراءات لرفع اداء مستوى المصارف ، في حين توزع الجزء الاكبر من الائتمان التعهدي بين العام والخاص للمدة (2016-2019) نتيجة قيام الحكومة بإعادة اعمار ما دمرته العصابات الارهابية بعد عام (2015).

رابعا : تطور هيكل الائتمان التعهدي العام والخاص للمدة (2009-2019)

يشكل الائتمان التعهدي عنصراً مهماً في زيادة حركة التجارة الخارجية من خلال تمويل المستوردات لإشباع الطلب الكلي وانسجاماً مع توجهات التنمية الاقتصادية اذ يمثل مقدار الاموال التي تقدمها المصارف التجارية الى زبائنها (الاعتمادات المستندية ، خطابات الضمان) التي يتم من خلالها تسهيل العمليات التجارية التي تجري ما بين المشتري والبائع ويمكن أن تكون هذه العمليات داخل البلد الذي يزاول المصرف فيه عمله او خارجه [1] .

يوضح الجدول (4) ان مخصصات الائتمان المقدمة كالاعتمادات المستندية هي اعلى من الائتمان المقدم كخطابات الضمان من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح الى القطاع العام اذْ بلغت (24920879) مليون دينار عام (2009) واستمرت بالنمو حتى عام (2013) لتبلغ (33136408) مليون دينار ويرجع سبب ذلك الى تحسن الاوضاع الامنية والاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد على مستوى العالم بعد تجاوز الازمة المالية العالمية(2007-2008) للاقتصاد العالمي مما انعكس على تحسن الاقتصاد الوطني ومن ثم زيادة الاستيراد الذي ادى بدوره الى نمو الاعتمادات المستندية لتسوية المبادلات التجارية الدولية وزيادة الاقبال على المصارف لطلب تمويل البضائع المستوردة مع زيادة الوعي المصرفي وادراك اهمية هذه الاعتمادات[2] ، في حين شهدت الاعتمادات المستندية تراجعاً عام (2014) لتبلغ (30140994) مليون دينار ويعود ذلك الى بداية الازمة المالية للبلد فضلا عن الى عدم اقرار الموازنة العامة وتوقف عمليات انتاج النفط في المحافظات التي شهدت عمليات عسكرية مما

[1] اياد طاهر محمد – احمد طالب حميد، مصدر سابق ، ص 14 .

[2] زياد خلف خليل الجبوري – نوره نهاد عبودي حمودي ، تحليل العلاقة بين الاعتمادات المستندية والتجارة الخارجية واثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (23) ، العدد (101)، 2017 ، ص 10 .

ادى الى ضعف الحركة التجارية ومن ثم انخفاض الاعتمادات المستندية المعدة للاستيراد فقد باتت مقرونه بتامين طرق المواصلات والنقل ما بين المحافظات بسبب استمرار الصراع مع التنظيمات الارهابية واستمر هذا الانخفاض حتى عام (2019) ليبلغ (13904844) مليون دينار وهذا يعد مؤشراً على انخفاض حركة التجارة الخارجية (جانب الاستيرادات) الامر الذي انعكس على حركة الاعتمادات المستندية [1] .

الجدول (4)

هيكل الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع والنوع للمدة (2009-2019) (مليون دينار)

السنة	القطاع العام			القطاع الخاص			اجمالي الائتمان التعهدي (6+3) (7)
	الاعتمادات المستندية (1)	خطابات الضمان (2)	مجموع القطاع العام (2+1) (3)	الاعتمادات المستندية (4)	خطابات الضمان (5)	مجموع القطاع الخاص (5+4) (6)	
2009	24920879	8434987	33355866	2388958	10327021	12715979	46071845
2010	25398658	1966766	27365424	2617143	9808339	12425482	39790906
2011	26761826	2775640	29537466	3414131	6080864	9494995	39032461
2012	27409515	3292034	30701549	3975811	9496830	13472641	44174190
2013	33136408	5221014	38357422	5099446	10210157	15309603	53667025
2014	30140994	5583906	35724900	4445177	10738316	15183493	50908393
2015	20654106	5728642	26382748	3248115	10902291	14150406	40533154
2016	15415108	4927717	20342825	3536001	9402781	12938782	33281607
2017	14315599	3257572	17573171	1281733	8796474	10078207	27651378
2018	13607411	2712921	16320332	1337025	7679276	9016301	25336633
2019	13904844	2383246	16288090	1750241	7231491	8981732	25269822

المصدر : البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .

[1] عقيل شاكر عبد الشرع - مصطفى خليل محمد آل بهية ، دور الاعتمادات المستندية الصادرة من القطاع المصرفي في تمويل التجارة الخارجية "الاستيرادات" للمدة (2004-2018) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوت ، المجلد (12) ، العدد (38) ، 2020 ، ص 13 .

وبالمقابل نجد ان مخصصات الائتمان كما هي مبينة في الجدول (4) المقدمة كخطابات الضمان كانت اعلى من الاعتمادات المستندية من اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص ويمكن تفسير ذلك بأن حركة الانشاء والاعمار كانت اعلى مما عليه في حركة الاستيراد في القطاع الخاص اذ ان ارتفاع حركة الاستيراد يرجع سببه الى زيادة اقبال القطاع الخاص لاسيما المستوردين منهم لفتح الاعتمادات المستندية لتمويل الاستيرادات لما لها من دور مهم في زيادة حركة التجارة الخارجية وخاصة الاستيرادية منها فضلاً عن المحافظة على رصيد البلد من العملة الاجنبية[1] ، ويلاحظ ان حركة الاعتمادات المستندية الممنوحة للقطاع الخاص من اجمالي الائتمان التعهدي كانت متأرجحة ما بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث(2009–2019) فارتفاع الاعتمادات المستندية الصادرة (للاستيراد) بسبب عدة عوامل منها (الاستقرار الامني ، ارتفع ايرادات العوائد النفطية ، فضلا عن ارتفاع الاستهلاك المحلي) اما الانخفاض فيمكن ان يفسر بالاعتماد على نافذة التحويل المالي في تمويل نشاط الاستيراد في الاعوام التي تراجعت بها معدلات نمو الاعتمادات المستندية الى جانب ذلك التذبذب في اسعار الصرف فهو يرفع من مخاوف المستوردين و يدفعهم الى الاحجام عن التعامل بهذه الاداة[2] .

[1] زياد خلف خليل الجبوري – نوره نهاد عبودي حمودي ، مصدر سابق، ص 10 .
[2] عقيل شاكر عبد الشرع - مصطفى خليل محمد آل بهية ، مصدر سابق ، ص 13 .

المبحث الثاني

تحليل اهم المتغيرات المحددة للاستقرار النقدي

تبرز أهمية بعض المتغيرات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار النقدي ، لأنها تمثل الأدوات الرئيسية التي يمكن لسياسة الاقتصاد الكلي استخدامها على النحو الأمثل لتصحيح الاختلالات التي تواجه الاقتصاد الوطني وإعادته إلى حالة الاستقرار.

اولا : تطور الناتج المحلي الاجمالي

يصف الناتج المحلي الاجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد محدد وخلال مدة زمنية محددة عادة تكون (سنة)، على ان التطورات التي تحدث في مكونات الناتج تعكس التطورات الهيكلية التي حدثت في القطاعات الاقتصادية المكونة لهيكلهِ، اذ يمثل احد اهم المؤشرات المعبرة عن مستوى الاداء الاقتصادي ا[1].

يوضح الجدول (5) ان هناك ارتفاعاً تدريجياً للناتج المحلي الاجمالي للأعوام(2004،2005،2006) اِذ بلغَ (101,845,262.4،103,551,403.4، 109,389,941.9) مليون دينار على التوالي وبمعدل تغير سنوي (1.7%، 5.6%) للسنتين الاخيرتين على التوالي، ان التغيرات في الاقتصاد العراقي بعد عام (2003)، فضلا عن جملة الاصلاحات الهيكلية وعملية التحرر المالي والاصلاحات النقدية التي جاءت مترافقة مع التغير السياسي وفلسفة نظام الحكم الجديد ورفع العقوبات الاقتصادية وزيادة الكميات المنتجة من النفط الخام ، ادت جميعاً الى تلك الزيادة المطلقة والنسبية في الناتج المحلي الاجمالي ، اذْ ساهم القطاع الاستخراجي بنسبة (63.9%) من الناتج المحلي الاجمالي للعام (2005) و بلغ انتاج

[1] فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات : دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، جامعة بغداد ، العدد (27) ، 2011 ، ص 4 .

النفط الخام (678,8)مليون برميل وبلغت كمية النفط المصدر (488,0)مليون برميل وبمعدل لسعر البرميل المصدر (53,5) دولار/ برميل[1] .

تأرجح التغير النسبي للناتج المحلي الاجمالي ما بين الارتفاع والانخفاض للأعوام(2007،2008،2009) مع استمرار النمو المرتفع للقيم المطلقة للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، اِذ ان الزيادات التي حدثت فيه لم تكن متماثلة للزيادات في السنوات السابقة متأثرة بالأزمة المالية العالمية (2007-2008) اذ بلغ (111,455,813.4، 120,626,517.1، 124,702,075) مليون دينار كقيم مطلقة وبمعدلات تغير سنوية (1.9%، 8.2%،3.4%) للأعوام اعلاه على التوالي بهدف تعزيز النمو والتنمية وتوفير مصادر جديدة للتمويل من المؤسسات المالية الدولية .

واستمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع للأعوام (2010،2011،2012) ليبلغ (132,687,029.6، 142,700,217 ،162,587,533.1)مليون دينار بالأسعار الثابتة على التوالي وبمعدلات تغيرات سنوية (6.4%، 7.5%،13.9%) على التوالي، وذلك نتيجة تحسن اسعار النفط الخام بالأسواق العالمية بشكل عام و اسعار النفط العراقي بشكل خاص بعد ان تعافى الاقتصاد العالمي من الازمة المالية العالمية وانعكاس ذلك في الزيادات الحاصلة في الايرادات النفطية[2] .

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2005 ، ص 2 .
[2] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التقرير الاقتصادي ، 2011 ، ص ص 1-2 .

الجدول (5)

تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) (1)	معدل التغير السنوي% (2)
2004	101,845,262.4	_
2005	103,551,403.4	1.7
2006	109,389,941.3	5.6
2007	111,455,813.4	1.9
2008	120,626,517.1	8.2
2009	124,702,075	3.4
2010	132,687,029.6	6.4
2011	142,700,217	7.5
2012	162,587,533.1	13.9
2013	174,990,175	7.6
2014	175,335,399.6	0.2
2015	183,616,252.1	4.7
2016	208,932,109.7	13.8
2017	201,059,363.1	-3.8
2018	199,129,298.5	-0.1
2019	213,528,484.3	7.2

المصدر:

- **عمود(1) ، البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة.**
- **عمود (2) تم حساب معدل التغير السنوي من قبل الباحثة وفق الصيغة الاتية وللجداول كافة (*) :**

واستمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع كما يبين الجدول (5) اعلاه للأعوام (2013،2014،2015) ليبلغ (174,990,175، 175,335,399.6، 183,616,252.1) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغيرات سنوية (7.6%،0.2%،4.7%)على التوالي وبالرغم من هذه الزيادات الا انها لم تؤد الى تصحيح الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه

---

* $\mathbf{G = \frac{yt - yt-1}{yt-1} * 100}$

حيث ان G معدل التغير السنوي ، Yt السنة الحالية للناتج المحلي الاجمالي ، Y_{t-1} السنة السابقة للناتج المحلي الاجمالي .

الاقتصاد العراقي ، اذ نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي كان طفيفاً عام (2014) اذْ وصف هذا العام بالأسوأ على الاطلاق في تاريخ الاقتصاد العراقي وذلك بسبب تراجع اسعار النفط العالمية الى معدلات متدنية دون الـ (50) دولار/ برميل فضلاً عن عدم اقرار الموازنة الاتحادية العامة للدولة وما نتج عنها من ركود وانكماش في القطاعات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة الاجمالية ما يقارب (28)% من اجمالي القوى العاملة لاسيما ما بين الشباب وانكماش مستوى الاسعار [1] ، فضلا عن سيطرة العصابات الارهابية (داعش) على مناطق نفطية مهمة مما ادى الى تعطيل الاجهزة الانتاجية وعمليات تكرير النفط لتلك المناطق .

في حين شهد الناتج تذبذباً مابين الارتفاع والانخفاض للأعوام(2016،2017،2018،2019) ليبلغ(208,932,109.7،201,059,363.1،199,129,298.5،213,528,484.3) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوية(13.8%،-3.8%،-0.1%،7.2%)على التوالي، وذلك بسبب انخفاض اجمالي الانتاج السنوي من النفط الخام والمعدل اليومي الى الانتاج[2]، وهذا ما يبدو واضحاً في الشكل (8) الاتي :

الشكل (8) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2019)

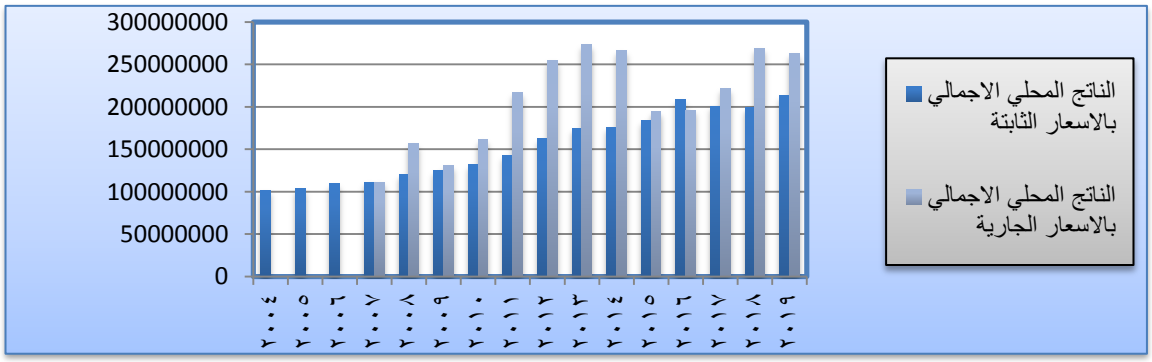

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (5) .

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014 ، ص ص 15-16 .
[2] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2017 ، ص 11 .

يلاحظ في الشكل (8) ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ، اذْ ان حجم الناتج في العراق يتأثر بتغير اسعار النفط ونتيجة تحسن اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية فضلا عن تعافي الاقتصاد من الازمة المالية العالمية[*] (2007-2008) ومن ثم انعكاس ذلك على زيادة الناتج .

ثانيا : تطور عرض النقد

يعد عرض النقد متغيرا مهما في أداء الاقتصاد الكلي و مؤشرا على الوضع الاقتصادي بشكل عام ، وفي العراق يتميز عرض النقد بانه متغير خارجي يتحدد من خلال العوامل الخارجة عن سيطرة البنك المركزي بشكل كبير وذلك بسبب نمط الانفاق العام المتزايد وانتشار ظاهرة الاكتناز خارج النظام المصرفي وانخفاض المستوى التكنولوجي في اجراء المعاملات [1] .

يلاحظ من الجدول(6)ان عرض النقد أخذ بالزيادة المضطردة خلال مدة البحث ماعدا عامي (2014،2015) اذْ بلغ عرض النقد (10,148,626، 11,399,125 ،15,460,060 ، 21,721,167،28,189,934)مليون دينار للأعوام (2004،2005،2006،2007،2008) وبمعدلات تغير سنوية (12.3%،35.6%،40.5%،29.7%) للأعوام اعلاه مما يشير الى توسع عرض النقد استجابة لا إعادة ما دمرته الحرب بعد عام (2003) وقد حافظ البنك المركزي خلال عامي (2007-2008) على سيولة نقدية عالية بالرغم من اثار الازمة المالية التي سادت معظم اقتصادات العالم ، فقد سعى البنك المركزي الى المحافظة على بقاء سيولة عالية داخل الاقتصاد الوطني للحفاظ على المعدل العالي لتمويل الطلب الكلي مما يشير بوضوح الى قيام

---

* **الأزمة المالية :** هي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو عدة دول. وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشيء عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك .

[1] سجاد حسين محمد – حسين خالد حسين ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ ، تقرير آفاق الاقتصاد العراقي ، الفصل الاول 2020 ، ص 8 .

البنك المركزي بمنح ائتمان للحكومة لمواجهة نقص السيولة .

واستمر عرض النقد بالزيادة بالاتجاه التصاعدي ليبلغ (51,743,489،37,300,030 ، 73,830,964،63,735,691،62,473,929) مليون دينار للأعوام (2009،2010،2011، 2012،2013) وبمعدلات تغير سنوية(32.3%،38.7%،20.7%،2.0%،15.8%) على التوالي ، و جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الموجودات الاجنبية داخل الموازنة الموحدة للبنك المركزي الناتجة عن زيادة الايرادات النفطية اذ ارتفعَ معدل سعر البرميل النفط الى (106.3) دولار خلال عام (2012) مقابل (104.9) دولار خلال عام (2011) و يلاحظ ان الزيادة في عرض النقد خلال عام (2012) تنمو بمعدل اقل من الاعوام السابقة بالرغم من ارتفاع الايرادات النفطية خلال هذا العام [1] ، فضلا عن ذلك تمكنت السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي ومن خلال عرض النقد ان تحقق اهم اهداف البنك المركزي الذي نص عليه قانون (56) عام (2004) وهو تحقيق الاستقرار بالمستوى العام الاسعار و صولا الى تعزيز عملية النمو الاقتصادي وتحقيق الرخاء في الاقتصاد خلال عام (2013)[2] .

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2012 ، ص ص 18-20 .
[2] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2013 ، ص 20 .

جدول (6)

تطور عرض النقد للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

السنة	الودائع الجارية (1)	العملة في التداول (2)	عرض النقد(M_1) (1+2) (3)	معدل التغير السنوي (M_1) % (4)	ودائع اخرى (توفير و ثابتة) (5)	عرض النقد (M_2) (3+5) (6)	معدل التغير السنوي (M_2) % (7)
2004	2,985,681	7,162,945	10,148,626	_	1,349,522	11,498,148	_
2005	2,286,288	9,112,837	11,399,125	12.3	3,260,225	14,659,350	27.4
2006	4,491,961	10,968,099	15,460,060	35.6	5,590,189	21,050,249	43.5
2007	7,489,467	14,231,700	21,721,167	40.5	5,198,829	26,919,996	27.8
2008	9,697,432	18,492,502	28,189,934	29.7	6,671,993	34,861,927	29.5
2009	15,524,351	21,775,679	37,300,030	32.3	8,055,259	45,355,289	30.0
2010	27,401,297	24,342,192	51,743,489	38.7	8,545,679	60,289,168	32.9
2011	34,186,568	28,287,361	62,473,929	20.7	9,593,380	72,067,309	19.5
2012	33,142,224	30,593,467	63,735,691	2.0	11,600,257	75,335948	4.5
2013	38,835,511	34,995,453	73,830,964	15.8	13,695,621	87,526,585	16.1
2014	36,620,855	36,071,593	72,692,448	-1.5	17,874,482	90,566,930	3.4
2015	34,757,894	34,855,256	69,613,150	-4.2	14,914,122	84,527,272	-8.9
2016	33,448,722	42,075,230	75,523,952	8.4	14,942,418	90,466,370	6.6
2017	36,643,275	40,343,309	76,986,584	1.9	15,870,463	92,857,047	5.5
2018	37,330,917	40,498,067	77,828,984	1.1	17,561,741	95,390,725	2.7
2019	39,132,397	47,638,603	86,771,000	11.4	16,670,131	103,441,131	8.4

المصدر:

- **عمود (1،2،3،5) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .**
- **عمود (4،6،7) تم حسابه من قبل الباحثة .**

شهدَ عرض النقد تراجعاً لعامي (2015,2014) ليبلغ (72,692,448، 69,613,150) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب (1.5%-،4.2%-) على التوالي نتيجة تراجع معظم الانشطة الاقتصادية في العراق وذلك بسبب حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد العراقي وانحسار في مستوى السيولة النقدية والانخفاض الحاد والاستثنائي

الذي شهدته اسعار النفط في الاسواق العالمية ابتداء من النصف الثاني من عام (2014) اي الانخفاض في ايرادات الموازنة العامة للدولة باعتبار ان العوائد النفطية المصدر الاساس لهذه الايرادات الامر الذي ادى الى الانخفاض في مبيعات وزارة المالية من الدولار الى البنك المركزي ومن ثم اثر في انخفاض عرض النقد في العراق فضلا عن دخول العصابات الارهابية.

واخذ عرض النقد ينمو بصورة بطيئة للأعوام الاخيرة من مدة البحث (2019,2018,2017,2016) ليبلغ (75,523,952، 76,986,584، 77,828,984، 86,771,000) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية (8.4%،1.9% ،1.1%،11.4%) على التوالي، مما انعكس على زيادة صافي الموجودات الاجنبية في موازنة الجهاز المصرفي مما اتاح زيادة المطلوبات لاسيما فقرة عرض النقد واستمرت اسعار النفط العالمية بالتعافي للمدة اعلاه، فقد ارتفع معدل سعر برميل النفط ليبلغ (65.6) دولار للبرميل الواحد عام (2018) مقابل (49.3) دولار للبرميل الواحد عام (2017)[1] .

وبمتابعة جدول(6) السابق نجد الاتجاه التصاعدي لعرض النقد بمفهوميه(M_2,M_1) ومكوناتهم المتمثلة بـ(الودائع الجارية، العملة في التداول، الودائع الاخرى)مما يفسر سعي البنك المركزي الى زيادة حجم الكتلة النقدية لمواكبة الزيادة التي حدثت في اجمالي الناتج المحلي وزيادة حجم الصادرات النفطية التي تمثل المكون الرئيس لهيكل الناتج، مما يدعوا الى سعي البنك المركزي للملائمة ما بين نمو اتجاهات عرض النقد ونمو الناتج اي السعي نحو تحقيق الاستقرار النقدي ، كما يلاحظ ان الزيادات المطلقة في عرض النقد(M_2) كانت اكبر من الزيادات المتحققة في عرض النقد (M_1) وهذا يشير الى زيادة حركة الاستثمار في الودائع الزمنية التي تعد اصلا شكل

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2018 ، ص 18 .

من اشكال الاستثمار التي تدرا عائداً ، وكما مبين في الشكل (9).

الشكل (9) تطور عرض النقد للمدة (2004-2019)

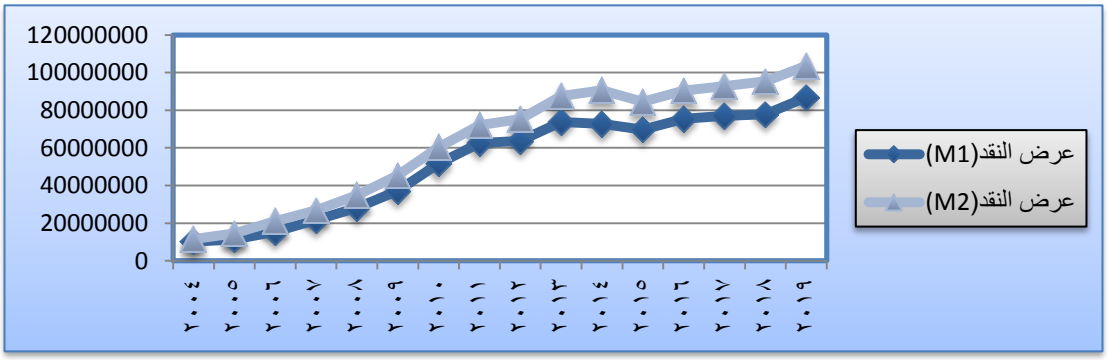

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (6) .

يلاحظ من الشكل (9) ان عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع قد اخذ بالارتفاع نتيجة قيام البنك المركزي في العراق بزيادة حجم الكتلة النقدية بمنح ائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية تلبية لحاجات الانفاق العام بشقيهِ الجاري والاستثماري .

ثالثا : تطور سعر الصرف

بموجب القانون (56) لسنة (2004) حصل البنك المركزي على استقلاليتهِ والاعلان عن بدء عملية اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من اجل بناء مرتكزات قوية لهذا الاقتصاد في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق اذْ كان يتوجب على صناع السياسة النقدية اللجوء الى نظام سعر صرف يتلاءم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة ويستطيع تحقيق التحسن والاستقرار في قيمة الدينار العراقي ، وفي اواخر عام (2003) قام البنك المركزي باستحداثَ نافذة بيع العملة الاجنبية ليعلن انتهاء تطبيق نظام الصرف الثابت في العراق والاعتماد على نظام صرف معوم ليتحدد وفق آلية العرض والطلب وتحت رقابة واشراف البنك المركزي[1] .

[1] هجير عدنان زكي امين – احمد حسين لطيف ، الفجوة بين سعر صرف الدينار المعلن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة 2003-2016 ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (118) ، 2019 ، ص 6 .

نجد ان قيمة الدينار العراقي في الجدول(7) مازالت متدنية مقارنة بالدولار الامريكي في السوق الموازي للأعوام(2004،2005،2006) لتبلغ (1453،1472،1475)دينار لكل دولار على التوالي، فقد استهدفت السياسة النقدية في اجراءاتها زيادة حجم المستوردات بأسعار منخفضة لتلبي الطلب المتزايد على اساس ان زيادة الطلب تعد محفزا للنمو والهدف من ذلك توسيع العرض الكلي ليتلاءم مع الزيادات الحاصلة في عرض النقد، علما ان اهم الاسباب التي ادت الى تلك الانخفاضات في قيمة الدينار تجاه الدولار للأعوام اعلاه هي انتشار شائعات حول نفاذ احتياطيات العملة الاجنبية وتشديد الرقابة على المصارف الاهلية وعدم ترويج طلبات دوائر الدولة في طلبها على الدولار فضلا عن الاوضاع الامنية غير المستقرة وحالات الهجرة والسفر خارج العراق وطبيعية العلاقة مع دول الجوار كل هذا ادى الى زيادة الطلب على الدولار الامريكي[1]، اما خلال عامي (2007،2008) بدا تحسناً واضحاً في ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي ليصل الى (1203،1267) دينار لكل دولار للأعوام اعلاه مدعوماً بتوجهات السياسة النقدية للبنك المركزي باستهداف معدلات التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار وعد الدينار محزناً للقيمة وسيلة لدفع الاجل فضلا عن الوظائف الاخرى، مما يؤدي الى تأكيد سعي البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي لدعم عجلة النمو والتنمية نحو التقدم وقد دعم ذلك الاتجاه قيام التجار باستيراد البضائع واستغلال فرق السعر ما بين النقد والحوالة اي زيادة الحوالات الواردة الى البلد وبيعها بسعر اقل من سعر المزاد مما ساهم في الحفاظ على استقرار الاسعار في الاسواق المحلية[2].

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2005 ، ص 10 .
[2] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2007 ، ص 20 .

هذا وشهدَ سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي استقراراً واضحاً تجاه الدولار الامريكي للأعوام(2009،2010،2011) بسعر(1170) دينار لكل دولار لهذه للأعوام بسبب السياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي التي استهدفت التضخم عبر سعر الصرف للحفاظ على قيمة العملة المحلية باتجاه التقلبات الخارجية مما عزز ذلك من قدرة البنك المركزي من بناء احتياطات مهمة في العملة الاجنبية بلغت مستويات تفوق عن العملة العراقية المصدرة مستند على زيادة الإيرادات النفطية المدعومة من ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية[1] .

الجدول (7)

تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للمدة (2004-2019) (دينار / دولار)

السنة	سعر الصرف الرسمي (1)	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الرسمي % (2)	سعر الصرف في السوق الموازي (3)	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الموازي % (4)
2004	1453	_	1453	_
2005	1469	1.1	1472	1.3
2006	1467	-0.1	1475	2.0
2007	1255	-14.5	1267	-14.1
2008	1193	-4.9	1203	-5.1
2009	1170	-1.9	1182	-1.7
2010	1170	0	1186	0.3
2011	1170	0	1196	0.8
2012	1166	-0.3	1233	3.1
2013	1166	0	1232	-0.1
2014	1166	0	1214	-1.5
2015	1190	2.1	1247	2.7
2016	1190	0	1275	2.2
2017	1190	0	1258	-1.3
2018	1190	0	1209	-3.9
2019	1190	0	1196	-1.1

المصدر:

- **عمود (1،3) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .**
- **عمود (2،4) تم حسابه من قبل الباحثة .**

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2010 ، ص 53 .

ويلاحظ في الجدول (7) ان البنك المركزي عمل على تحسين قيمة الدينار في السوق الرسمي مقابل الدولار منذ منتصف كانون الثاني من العام(2012) بتخفيض سعره ما يقارب (4) دنانير ليصل الى(1166) دينار امام الدولار للأعوام (2012،2013،2014) بعد ان كان سعره (1170) دينار لكل دولار خلال الاعوام الثلاث الماضية في حين سجل معدل سعر صرف الدينار تجاه الدولار في السوق الموازي خلال عامي (2012،2013) ليبلغ (1232،1233) دينار لكل دولار على التوالي ، وسبب هذا الانخفاض في قيمة الدينار في السوق الموازي هو تأزم الظروف الإقليمية وازدياد الطلب على الدولار لأغراض المضاربة[1]، اذ يعد استقرار السعر دليلاً على استقرار السوق المحلية خلال العامين اعلاه ، لكن شهد سعر صرف الدينار تجاه الدولار في السوق الموازي خلال عام (2014) ارتفاع قيمة الدينار ليبلغ (1214) دينار لكل دولار وذلك لقيام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الاجنبية التي شدد البنك فيها سياسته بفرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن التدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الاجنبي المرتبطة بزيادة الطلب على العملة الاجنبية[2] .

حافظ سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار على استقراره في السوق الرسمي عبر نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية للأعوام(2015،2016،2017) وبسعر (1190) دينار لكل دولار للأعوام اعلاه في حين بلغ سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازي (1247،1275 ،1258) دينار لكل دولار على التوالي للأعوام اعلاه وذلك نتيجة تفاعل عوامل الطلب الكلي والطلب الناتج عن التوقع (المضاربة) الامر الذي انعكس في ازدياد الفجوة ما بين

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2012 ، ص ص 25-26 .
[2] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014 ، ص 37 .

سعر الصرف الرسمي والسوق[1] ، اما خلال عامي (2018،2019) فقد حافظ سعر بيع الدولار الى المصارف عبر نافذة بيع العملة الاجنبية على قيمته البالغة (1190) دينار لكل دولار للعامين اعلاه وبالمقابل سجل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازي ارتفاع ليصل (1196،1209) دينار لكل دولار على التوالي للأعوام اعلاه الامر الذي انعكس على تراجع الفجوة ما بين سعر الصرف الرسمي والموازي وهذا دليل على نجاح السياسة النقدية خلال الاعوام اعلاه في تحقيق استقرار عال في سعر صرف الدينار العراقي[2] .

وعليه يمكن القول ان سعر الصرف كان مستقراً نوعاً ما ويرجع سبب ذلك الى حصول البنك المركزي على استقلاليته في تنفيذ سياسته النقدية تبعاً للظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي سواء على الصعيد الداخلي ام الخارجي فضلا عن تبنيه نظام سعر الصرف المدار .

الشكل (10) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للمدة (2004-2019)

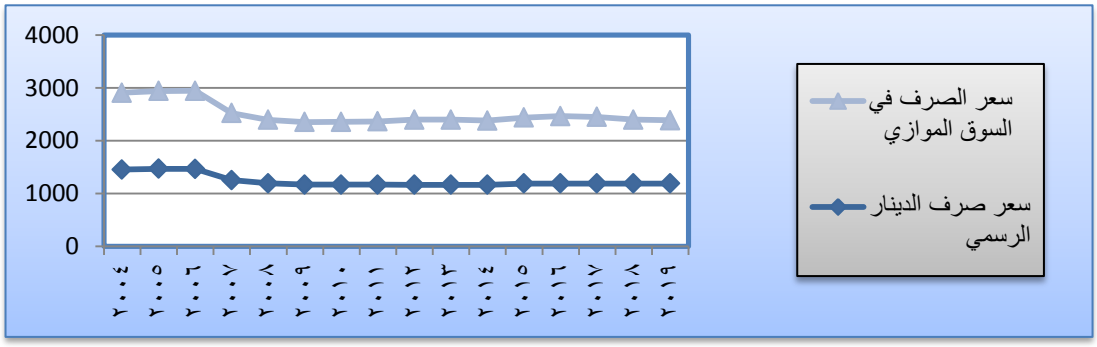

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (7) .

يوضح الشكل (10) اقتراب سعر الصرف في السوق الرسمي وسعره في السوق الموازي ومن ثم فان البنك المركزي العراقي قادر نسبياً على التحكم في سعر الصرف فضلا عن الحفاظ على قيمة العملة المحلية وبالتالي استهداف التضخم .

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2015 ، ص 39 .
[2] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2018 ، ص 23 .

رابعا : تطور معدلات الفائدة

تستخدم السلطة النقدية معدلات الفائدة للتأثير في حجم وكلفة الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف خلق التأثيرات المرغوبة في النشاط الاقتصادي، وقد تقوم بعض الدول بعدم تغير معدلات الفائدة لمدة لا تقل عن خمس سنوات (كالهند) مثلا بهدف خلق نوع من الثقة والامان بين السلطة النقدية من جهة والجهاز المصرفي والمؤسسات المالية من جهة اخرى[1]، وقد تلجأ بعض النظم الاقتصادية الى منح مرونة عالية في تعديل معدلات الفائدة بهدف دعم عملية التحرر المالي للأسواق وزيادة حركة راس المال وقد دفع ذلك الاتجاه البنك المركزي للقيام بتعديل معدلات الفائدة ومنحها حرية اكبر في الارتفاع والانخفاض والاعتماد على سعر فائدة السياسة(Policy Rate) كمعدل تأشيري قصير الامد للتأثير في مستويات السيولة فضلا عن عده هدفاً تشغيلياً لتحفير المصارف تجاه مجموعة التسهيلات القائمة اقراضاً وايداعاً، لمواجهة التقلبات القصيرة الامد[2] .

اذ يشير الجدول (8) الى الارتفاع الحاصل في معدلات الفائدة للأعوام (2004،2005،2006،2007) فقد بلغت(6%،7%،10.42%،20%) للأعوام اعلاه على التوالي وبمعدلات تغير سنوية(16.7%،48.9%،91.9%) اذْ سعي البنك المركزي الى رفع معدلات الفائدة للأعوام اعلاه من اجل استقرار النظام المالي وكبح جماح التضخم وتشجيع

[1] سيف علي عبد الرزاق شريف الخفاجي ، قياس اثر صدمة الإيرادات النفطية في متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة (1999-2015) ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بابل ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2017 ، ص 75 .

[2] لورنس يحيى صالح – محمد طاهر نوري الموسوي ، تحليل الاتجاه العام للسياسة النقدية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار ، المجلد (11) ، العدد (27) ، 2019 ، ص 20 .

النشاط الاقتصادي وتنظيم الاستثمار والائتمان و القيام بالعمليات المصرفية على نحو افضل تنفيذاً لتوجهات السياسة النقدية التي يعتمد عليها البنك المركزي[1] .

قام البنك المركزي بخفض معدل الفائدة خلال عام (2008) ليبلغ(16.75%) وبمعدل نمو سنوي سالب (16.3%-) ، لذا فان اي تخفيض في اسعار الفائدة التي تعتمد عليه السياسة النقدية سيتوقف على اتجاهات التضخم وهي مسالة ملازمة لتطور حالة الاستقرار في الاقتصاد الكلي وسيعمل هذا التخفيض من دون الاخلال بمبادئ واسس الاستقرار الاقتصادي التي تعتمد عليها السياسة النقدية في تنفيذ اهدافها في تخفيض التضخم[2] ، وفي عام (2009) قام البنك المركزي بتخفيض معدل الفائدة ليبلغ (8.83%) وبمعدل تغير سنوي سالب (47.3%-) واستنادا الى قواعد الاستقرار الاقتصادي وآلياتهِ المعتمدة من قبل السياسة النقدية في تحفيز النشاط الائتماني وتحقيق النمو الحقيقي في الاقتصاد الوطني خفضَ البنك المركزي معدل الفائدة لتحقيق اهداف الاستقرار[3]، في حين شهدَ معدل الفائدة حالة من الاستقرار التام للمدة (2011-2015) اذ استقر عند المستوى (6%)، تنفيذاً لتوجهات السياسة النقدية التي اعتمد عليها البنك المركزي بغية تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل المشروعات وتوفير الائتمان للقطاع الخاص لدعم التنمية ، اذْ أبقى البنك المركزي على معدل الفائدة البالغ (6%) والمعمول به منذ نيسان/ عام (2010) وتبعاً لذلك فقد احتفظت اسعار فوائد الائتمان وايداعات المصارف بالدينار العراقي لدى هذا البنك بمستوياتها السابقة[4] .

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2007 ، ص 12 .
[2] مظهر محمد صالح قاسم ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، تموز ، 2008 ، ص 5 .
[3] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ،2009 ، ص 38-39.
[4] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2015 ، ص 37-38 .

الجدول (8)

تطور معدلات الفائدة للمدة (2004-2019) (نسب مئوية)

السنة	معدل الفائدة % (1)	معدل التغير السنوي لمعدل الفائدة % (2)
2004	6	-
2005	7	16.7
2006	10.42	48.9
2007	20	91.9
2008	16.75	-16.3
2009	8.83	-47.3
2010	6.25	-29.2
2011	6	-4
2012	6	0
2013	6	0
2014	6	0
2015	6	0
2016	4.33	-27.8
2017	4	-7.6
2018	4	0
2019	4	0

المصدر:

- **عمود (1) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، نشرات متفرقة .**
- **عمود (2) تم حسابه من قبل الباحثة .**

بعد عام (2008) وحتى نهاية عام (2015) كما في الجدول (8) اعلاه اخذت معدلات الفائدة استقراراً تراوحَ بين (16.75% ،6%) وهو اقل من المدة السابقة، وان سبب تخفيض معدلات الفائدة بدل من رفعها هو استقرار معدلات التضخم نتيجة استهداف التضخم عبر الصرف والفائدة وان الابقاء على معدلات الفائدة المنخفضة هدفها تشجيع الاستثمار لزيادة العرض الكلي ومواكبة الزيادات الحاصلة في عرض النقد نتيجة انخفاض معدلات الفائدة التي قادت كسبب ونتيجة الى زيادة حركة الاستثمار الذي يشكل جزء مهم من الطلب الكلي وجاءت هذه الانخفاضات في معدلات الفائدة منسجمة مع توجهات السياسة النقدية في تخفير الاستثمار.

اخذت معدلات الفائدة اتجاه تنازلياً للمدة (2016-2019)اذ استقرت عند(4%) للأعوام اعلاه وجاء هذا الانخفاض لتلبية متطلبات التنمية لاسيما في مجال اعادة اعمار ما دمرته العصابات الارهابية لأجزاء واسعة من العراق وبالتالي دعت الحاجة الى تخفيض معدلات الفائدة لزيادة وتيرة التنمية في مجالات اقامة المشروعات المختلفة وجاء هذا الانخفاض منسجماً مع توجهات السياسة النقدية لأسناد عمليات التنمية الاقتصادية، بالإضافة الى ذلك تبنى البنك المركزي العراقي تنفيذ مشروعه التنموي ضمن اطار تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي من خلال تخصيص(6) ترليون دينار عراقي لتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة التي يتم تنفيذها عبر الجهاز المصرفي[1] .

الشكل (11) تطور معدلات الفائدة للمدة (2004-2019)

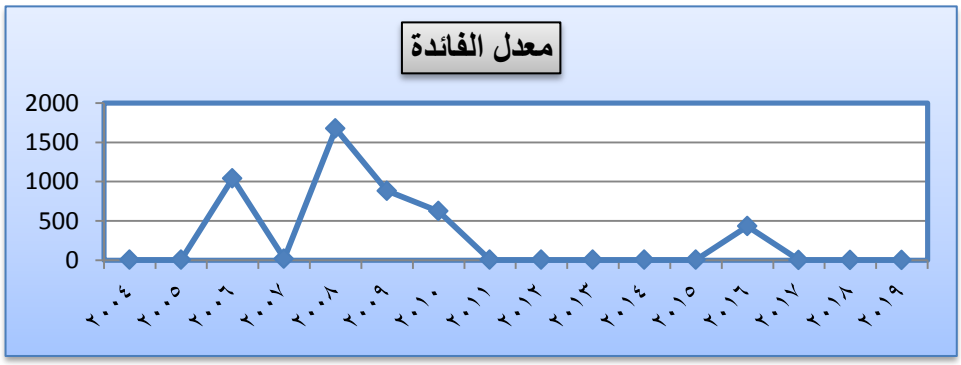

المصدر اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (8) .

تبين من الشكل (11) ان سعر الفائدة كان منخفضاً ماعدا عامي (2006-2008) وان لهذا الانخفاض دوراً مهماً في جذب الاستثمارات الى البلد الامر الذي انعكس على تحسن القوة الشرائية للعملة الوطنية .

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2018 ، ص 17 .

المبحث الثالث

تحليل مؤشرات الإئتمان المصرفي والإستقرار النقدي

يتم التعبير عن المؤشرات بصفتها مؤشرات ونسب ذات دلالات احصائية واقتصادية ، يمكن أن تكون وسائل ارشادية لصناع السياسة في معرفة حركة المتغيرات النقدية والاقتصادية بهدف معالجة الانحرافات التي قد تحصل و تحول دون تحقيق السياسة لأهدافها .

اولا : تحليل مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي

يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لأي نظام اقتصادي لاسيما الانظمة التي تعتمد آلية السوق، اذ تستطيع السياسة النقدية من توجيه الائتمان الى القطاع الخاص لزيادة التكوين الرأسمالي ومن ثم المساهمة في زيادته ، لكن ان هذه الزيادة في الائتمان تتناسب مع الزيادات في الناتج المحلي الاجمالي بهدف تجنب الضغوط الانكماشية او التضخمية في الاقتصاد القومي .

ويوضح الجدول(9) أن قيمة المؤشر كانت تنمو بمعدلات طفيفة خلال مدة البحث اذ شهدت ارتفاعاً خلال عام(2005) بلغ ما يقارب(0.92%) لينسجم هذا الارتفاع مع توجهات السياسة الاقتصادية في التوجه نحو القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي، اما بعد عام(2005) فقد اتخذت قيمة المؤشر اتجاه تصاعديا حتى عام(2009)على نحو(3.73%)، تزامناً مع عمليات التحرر المالي و تدهور الاوضاع الامنية في البلد مما ادى الى تراجع المؤشر خلال هذا العام، في حين شهد عام(2010) تحسناً في قيمة المؤشر على نحو(6.43%) نتيجة التحسن النسبي للأوضاع الامنية في البلد وارتفاع مستوى الدخول .

الجدول (9)

مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2019) (نسبة مئوية)

السنة	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (1) مليون	معدل التغير السنوي % (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) (3) مليون	معدل التغير السنوي% (4)	نسبة الائتمان الى الناتج % (1/3) = (5)
2004	620,267	-	101,845,262.4	-	0.61
2005	950,287	53.2	103,551,403.4	1.7	0.92
2006	1,881,014	97.9	109,389,941.3	5.6	1.72
2007	2,387,433	26.9	111,455,813.4	1.9	2.14
2008	3,978,301	66.6	120,626,517.1	8.2	3.2
2009	4,646,167	16.8	124,702,075	3.4	3.73
2010	8,527,131	83.5	132,687,029.6	6.4	6.43
2011	11,356,308	33.2	142,700,217	7.5	7.96
2012	14,650,102	29	162,587,533.1	13.9	9.01
2013	16,947,533	15.7	174,990,175	7.6	9.68
2014	17,745,141	4.7	175,335,399.6	0.2	10.12
2015	18,070,058	1.8	183,616,252.1	4.7	9.84
2016	18,180,970	6.1	208,932,109.7	13.8	8.70
2017	19,452,293	6	201,059,363.1	-3.8	9.67
2018	20,216,073	3.9	199,129,298.5	-0.1	10.15
2019	21,042,213	4.1	213,528,484.3	7.2	9.85

المصدر:

- **عمود (1) استناداً الى الجدول (1) .**
- **عمود (3) استناداً الى الجدول (5) .**
- **عمود (2,4) تم حساب معدل التغير السنوي من قبل الباحثة وفق الصيغة الاتية (*) :**
- **عمود (5) تم حسابه من قبل الباحثة .**

واستمرت قيمة المؤشر بالنمو للمدة (2011،2012،2013 ،2014) لتبلغ (7.96%، 9.01%،9.68%،10.12 %)على التوالي ويرجع سبب ذلك الى ان معدلات التغير السنوية

---

* $G = \frac{yt-yt-1}{yt-1} * 100$

حيث ان :

G معدل التغير السنوي ، Yt السنة الحالية ، Y_{t-1} السنة السابقة .

للائتمان الممنوح للقطاع الخاص تنمو بمعدل اكبر من معدلات التغير السنوية للناتج المحلي الاجمالي خلال الاعوام السابقة ، ويلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي نما بشكل طفيف خلال عام (2014) مقارنة بسنوات البحث وذلك بسبب سيطرة العصابات الارهابية على مناطق واسعة من العراق وانخفاض اسعار النفط العالمية والاوضاع الامنية غير المستقرة في البلد كله هذا ادى الى نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل اقل .

وشهدت قيمة المؤشر استقراراً بحدود (9.64%) للمدة (2015–2019) لانَ معدلات التغير السنوية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص تنمو بمعدل اقل من معدلات التغير السنوية للناتج المحلي الاجمالي خلال المدة اعلاه وذلك بسبب توجه اغلب الائتمان الى القطاع العام ومزاحمة القطاع الخاص في التمويل وانخفاض حجم المدخرات المحلية الناتجة عن انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد وارتفاع نشاطات المضاربة مثل (شراء السلع الثمينة والعقارات) فضلاً عن ضعف القطاع الخاص وصغر حجمه الذي يتخذ الطابع العائلي الذي يعتمد على الاسلوب الذاتي في التمويل والتمويل غير الرسمي بسبب ضعف الثقة بالجهاز المصرفي الناجم عن الوضع الاقتصادي المربك في البلد[1] .

[1] فلاح حسن ثويني – سجى حسن العبودي ، تحليل اتجاهات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2018) ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، وزارة المالية ، المجلد (1) ، العدد (2) ، 2021 ، ص 20.

الشكل (12) تطور مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2019)

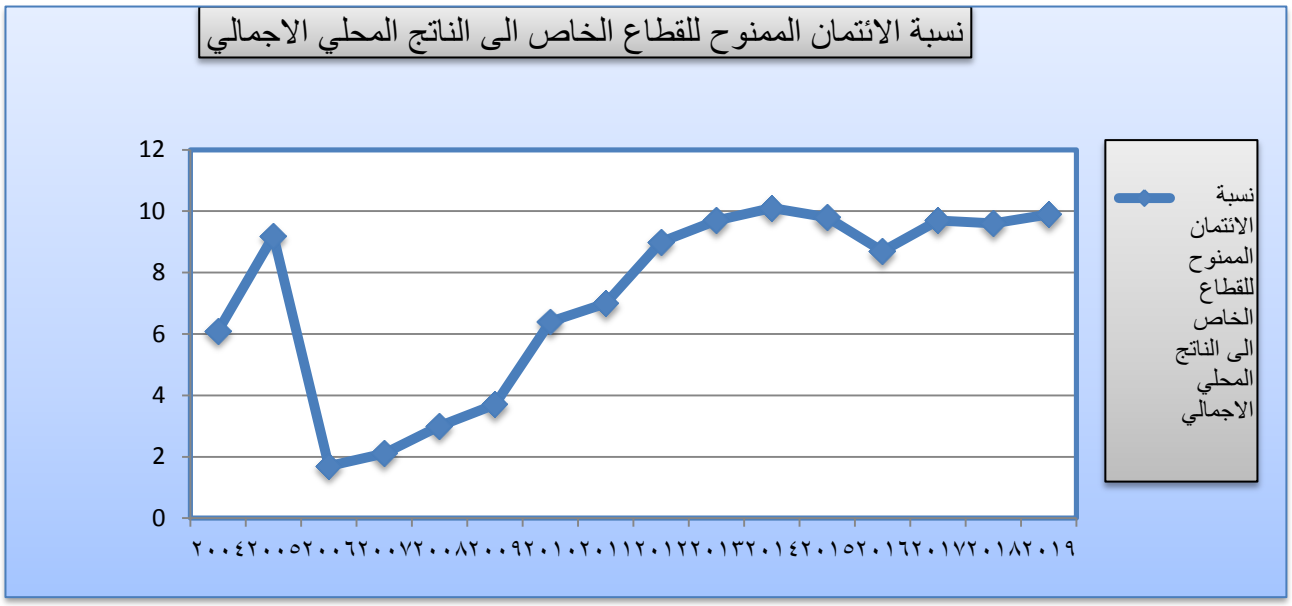

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (9) .

يتضح من الشكل (12) ان قيمة المؤشر عموماً متواضعة مما يدل على ضعف الائتمان الموجه للقطاع الخاص وهذا يفسر سيادة المالية العامة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص ، ومن ثم ضياع فرص النمو بمساهمة القطاع الخاص الى جانب القطاع العام .

ثانيا : تحليل مؤشر فجوة الائتمان

اقترحت لجنة بازل تحليل فجوة الائتمان لقياس معدل نمو الائتمان نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي اذ ان انخفاض معدل نمو الائتمان نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي يعكس انخفاض المخاطر على النظام المصرفي والعكس صحيح [1] .

اتخذ مؤشر فجوة الائتمان اتجاهاً تنازلياً خلال مدة البحث ذلك بسبب نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كما هو مبين في الملحق (1) على نحو اقل من نمو الناتج المحلي الاجمالي كما مذكور في الملحق (2) وهذا يشير الى تجنب الجهاز المصرفي لعنصر المخاطرة

[1] البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2017 ، ص 14 .

في الاقتصاد العراقي الناتج عن منح الائتمان ، اذ سجل المؤشر اخفض نسبة له عام (2004) بلغت ما يقارب (1.00%-) اما اعلى نسبة له كانت عام (2019) ما يقارب (2.03%-) .

ولما كانت نسبة مؤشر فجوة الائتمان تقع دون مستوى الحد الادنى الذي اقرته لجنة بازل من (2%) الى (10%) مما يعكس انخفاض المخاطر على النظام المصرفي .

الجدول (10)

مؤشر فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2019) (نسبة مئوية)

السنة	نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) (1)	الاتجاه العام (2)	فجوة الائتمان% = (2-1) (3)
2004	0.61	100343124.4	-1.00
2005	0.92	102006778.3	-1.02
2006	1.72	106698638.2	-1.07
2007	2.14	109251531.9	-1.09
2008	3.2	117271208.8	-1.17
2009	3.73	120637968.1	-1.21
2010	6.43	140202179.3	-1.40
2011	7.96	154464258.6	-1.54
2012	9.01	171068504.7	-1.71
2013	9.68	182650015.2	-1.83
2014	10.12	186670812.9	-1.87
2015	9.84	188308742.3	-1.88
2016	8.70	188867857.4	-1.89
2017	9.67	195276685.7	-1.95
2018	10.15	199126954.1	-1.99
2019	9.85	203291583.7	-2.03

المصدر:

- **عمود (1) استناداً الى الجدول (9) .**
- **عمود (2) باستخدام برنامج (Eviews12) اعتماداً على المعادلة** $(\hat{y}=\hat{b_o}+\hat{b_1}\ x_1)$
- **عمود (3) تم حسابه من قبل الباحثة وفق المعادلة** $(G = Gg - T^t)$

حيث ان : G فجوة الائتمان الى (GDP) ، Gg نسبة الائتمان الخاص الى (GDP) ، T^t الاتجاه العام لنسبة الائتمان الى (GDP) .

مما يعني ان الائتمان المصرفي يمكن ان يزداد من دون اي قلق بشأن خلق عدم الاستقرار في النظام المصرفي والمالي في العراق مع الاخذ بنظر الاعتبار قواعد منح الائتمان المصرفي السليم المعروفة[1] .

الشكل (13) تطور مؤشر فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2019)

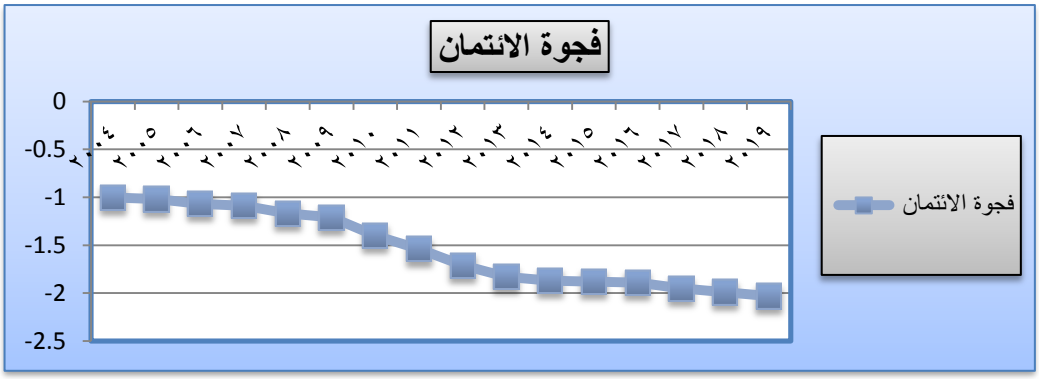

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (10) .

يتضح من الشكل (13) ان مؤشر فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي قد اتخذ اتجاهاً تنازلياً خلال مدة البحث وهذا يشير الى ان الائتمان يمكن ان يزداد من دون حدوث اي ازمة مصرفية مسببة عدم الاستقرار في النظام المصرفي العراقي .

ثالثا : تحليل مؤشر العمق المالي

يعرف العمق المالي هو قدرة المؤسسات المالية على توفير الخدمات والادوات المالية بكميات واسعة ولجميع الوحدات الاقتصادية للتعبير عن حجم وقدرات المؤسسات المالية ودرجة عمقها المالي الذي تتمتع به ، اذْ يستخدم هذا المؤشر عرض النقد بالمعنى الواسع(M_2) الى الناتج المحلي الاجمالي الذي يضم الودائع بأنواعها المختلفة التي تعد شكلاً من اشكال الاستثمار

[1] البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي ، الفصل (2) ، العدد (8) ، 2019 ، ص 22 .

التي تدر عائد فضلاً عن العملة في التداول و التي تساهم بشكل كبير في زيادة التوظيفات للقطاعات المالية ومن ثم تظهر تلك الزيادات في العمق المالي[1] .

اذ يلاحظ في الجدول (11) ان قيمة مؤشر العمق المالي في العراق بقيت منخفضة ، فقد بلغت قيمة المؤشر (22%،20%،22%،24.2%)للأعوام (2007,2006,2005,2004) وتعكس هذه القيمة الزيادة في حجم الائتمان المقدم الى القطاعات الاقتصادية المختلفة لزيادة حركة الاستثمار والنمو وكانت استجابة لدواعي التنمية بعد عام (2003) ، في حين تراجع مؤشر العمق المالي الى (22.2%) عام (2008) وجاء ذلك منسجماً مع تداعيات الازمة المالية العالمية التي اثرت بدورها في الاقتصاد العراقي و تسببت بانخفاض التعاملات المالية وانخفاض قيمة العملة الاجنبية مما ادى الى الانخفاض في قيمة الاسهم والسندات المالية وارتفاع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الاجنبية وانعكاس ذلك على زيادة الطلب على العملة المحلية اي ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بنسبة اكبر من الزيادة في عرض النقد بالمعنى الواسع وهذا يؤدي الى انخفاض مؤشر العمق المالي ، في حين شهدَ المؤشر ارتفاعاً خلال عامي (2010،2009) ليبلغ(34.7%،37.2%) على التوالي وذلك بسبب ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بنسبة اكبر من الزيادة في عرض النقد بالمعنى الواسع خلال الاعوام اعلاه ، اما خلال عامي (2012،2011) فقد شهدَ انخفاضاً بلغ (33.2%،29.6%) على التوالي وذلك بسبب خروج مقدار كبير من الكتلة النقدية عن سيطرة السلطة النقدية بسبب ارتفاع مؤشر الفساد الاداري والاقتصادي الذي ادى الى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام في البلد[2] .

[1] زهراء احمد النعيمي - اسماء احمد عزيز احمد، اثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة الانبار ، المجلد (18) ، العدد(57) ، 2022 ، ص ص 3- 4 .
[2] فلاح حسن ثويني – سجى حسن العبودي ، مصدر سابق ، ص 23 .

الجدول (11)

مؤشر العمق المالي للمدة (2004-2019) (نسبة مئوية)

السنة	عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) (1)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (2)	العمق المالي % =(1/2) (3)
2004	11,498,148	53,235,358.6	22
2005	14,659,350	73,533,598.6	20
2006	21,050,249	95,587,954.8	22
2007	26,919,996	111,455,813.4	24.2
2008	34,861,927	157,026,062.6	22.2
2009	45,355,289	130,642,187.0	34.7
2010	60,289,168	162,064,565.5	37.2
2011	72,067,309	217,327,107.4	33.2
2012	75,335948	254,225,490.7	29.6
2013	87,526,585	273,587,529.2	32
2014	90,566,930	266,420,384.5	34
2015	84,527,272	194,680,971.8	43.4
2016	90,466,370	196,294,141.7	46.1
2017	92,857,047	221,665,709.5	42
2018	95,390,725	268,918,874	35.5
2019	103,441,131	262,917,150	39.3
متوسط العمق المالي			32.3

المصدر :

- **عمود (1) استناداً الى الجدول (6) .**
- **عمود (2) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .**
- **عمود (3) تم حسابه من قبل الباحثة وفق المعادلة ($DF = \frac{M_2}{GDP} * 100$) .**

كانت قيمة المؤشر متذبذبة للمدة(2015-2017) وذلك لتعرض الاقتصاد العراقي الى الضغوط الانكماشية بسبب انخفاض اسعار النفط وسيطرة العصابات الارهابية على اجزاء واسعة من العراق، في حين شهدَ انخفاضاً عام (2018) ليبلغ (35.5%) ثم ارتفع مرة اخرى عام (2019) ليبلغ (39.3%) .

بلغ متوسط قيمة المؤشر للمدة (2004-2019) (32.3%) في العراق وهذا يدل بوضوح على انخفاض العمق المالي للاقتصاد العراقي وزيادة درجة الاكتناز وخروج جزء كبير من المعروض النقدي خارج دورة التدفق الدوري للدخل فضلا عن زيادة الاستهلاك الذاتي في الوقت نفسه ، علما ان الزيادات في المعروض النقدي بالمعنى الواسع ، جاءت استجابة لمتطلبات المالية العامة المتمثلة بزيادة الانفاق الجاري بعيداً عن القطاعات الانتاجية مما يؤثر في اختلال العلاقة بين المعروض النقدي والناتج المحلي الاجمالي ومن ثم التأثير سلبا في درجة الاستقرار النقدي .

الشكل (14) تطور مؤشر العمق المالي للمدة (2004-2019)

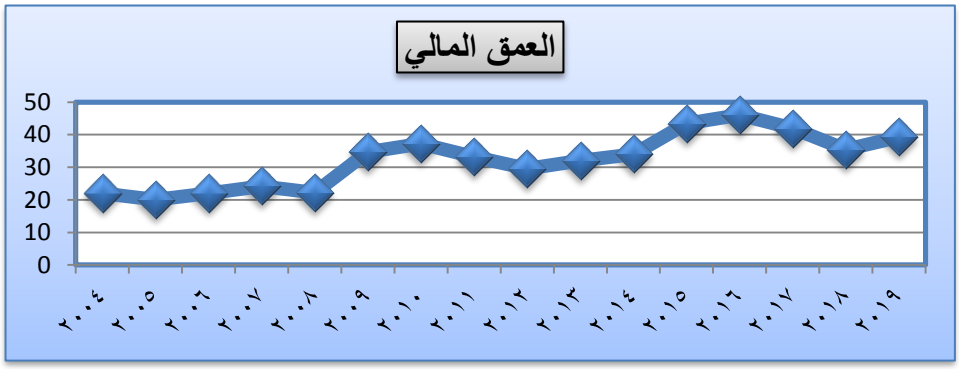

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (11) .

يتضح من الشكل (14) ان مؤشر العمق المالي اتخذ اتجاه تصاعدياً ، وهذا يعكس محاولة السياسة النقدية زيادة درجة تنقيد الاقتصاد القومي والحفاظ على حجم الطلب الكلي مدعوماً بالائتمان المصرفي انسجاماً مع توجه السياسة النقدية في دعم النمو والتنمية .

رابعا : تحليل مؤشر الاستقرار النقدي

يصف هذا المؤشر التغير في كل من عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي ، فاذا كانت نسبة التغير في كمية النقد مساوية لنسبة التغير في الناتج فان ذلك يشير الى وجود الاستقرار

النقدي ، اما اذْ كانت نسبة التغير في كمية النقد في حالة زيادة او نقصان مع نسبة التغير في الناتج فان ذلك يشير الى وجود الاتجاهات التضخمية او الانكماشية في الاقتصاد القومي [1] .

يوضح الجدول (12) ان مؤشر الاستقرار النقدي سجل(7.2%)عام (2005) ثم اخذ بالارتفاع المستمر حتى عام (2007) ليبلغ(21.3%) نتيجة السياسات التوسعية الانفاقية دون مراعاه الانتاجية الفعلية في حين شهد المؤشر تراجعاً للأعوام التي تلت تلك المدة، ليسجل معدلاً ما يقارب (3.6%) عام(2008) مما يشير الى النجاح النسبي الذي حققته السياسات النقدية عبر تبنيها سياسات نقدية انكماشية التي جعلت معدلات التغير في عرض النقد تتراجع ولكن بوتيرة متذبذبة تعكس وجود حالة التضخم[2]، فضلا عن ان الارتفاع في قيمة مؤشر الاستقرار النقدي كان بسبب الزيادة في معدلات التغير في عرض النقد فهي تنمو بمعدل اكبر من الزيادة في معدلات التغير في الناتج مما ادى الى ارتفاع قيمة المؤشر فضلا عن ان معدلات التضخم بدأت بالانخفاض استجابة لتوجهات السياسة النقدية في استهداف التضخم عبر سعر الصرف ومن ثم ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي لتخفيض حده الضغوط التضخمية اما خلال الاعوام (2009 ،2010، 2011) فقد سجل مؤشر الاستقرار النقدي (9.5%،6.0%،2.8%)على التوالي مما يدل على ان نمو المعروض النقدي كان اكبر من نمو الناتج استجابة لحاجات الانفاق العام .

[1] بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل اللبناني ، لبنان – بيروت ، ط2 ، 2009 ، ص 280 .
[2] مصطفى حبيب عبيد مرزه ، محددات الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية و استقراريتها في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2018) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بابل ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والنقدية ، 2020، ص 83 .

الجدول (12)

مؤشر الاستقرار النقدي للمدة (2004-2019) (نسبة مئوية)

السنة	عرض النقد (M_1) (1)	معدل التغير في عرض النقد% (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) (3)	معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي % (4)	مؤشر الاستقرار النقدي =(2/4) (5)
2004	10,148,626	-	101,845,262.4	-	-
2005	11,399,125	12.3	103,551,403.4	1.7	7.2
2006	15,460,060	35.6	109,389,941.3	5.6	6.4
2007	21,721,167	40.5	111,455,813.4	1.9	21.3
2008	28,189,934	29.7	120,626,517.1	8.2	3.6
2009	37,300,030	32.3	124,702,075	3.4	9.5
2010	51,743,489	38.7	132,687,029.6	6.4	6.0
2011	62,473,929	20.7	142,700,217	7.5	2.8
2012	63,735,691	2.0	162,587,533.1	13.9	0.1
2013	73,830,964	15.8	174,990,175	7.6	2.1
2014	72,692,448	-1.5	175,335,399.6	0.2	-7.5
2015	69,613,150	-4.2	183,616,252.1	4.7	-0.9
2016	75,523,952	8.4	208,932,109.7	13.8	0.6
2017	76,986,584	1.9	201,059,363.1	-3.8	-0.5
2018	77,828,984	1.1	199,129,298.5	-0.1	-11
2019	86,771,000	11.4	213,528,484.3	7.2	1.6

المصدر :

- **عمود (1،2) استناداً الى الجدول (6) .**
- **عمود (4،3) استناداً الى الجدول (5) .**
- **عمود (5) تم استخراجه من قبل الباحثة وفق المعادلة (مؤشر الاستقرار النقدي = معدل التغير في عرض النقد/ معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي) .**

سجل مؤشر الاستقرار النقدي(0.1%) عام(2012) مما يعكس ذلك وجود بوادر الاستقرار لهذا العام و ذلك لعده عوامل ومن اهمها الاستقرار النسبي في اسعار السلع في السوق المحلية بالرغم من الانفتاح على العالم الخارجي اولاً فضلا عن انخفاض اسعار الغذاء العالمية ثانياً [1]، في حين شهد المؤشر تراجعاً خلال العامين(2014،2015) ليبلغ (7.5%-،0.9%-)على

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2012، ص 5 .

التوالي وبمعدل سالب مما يدل على وجود انكماش نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار النفط العالمية منذ النصف الثاني من عام (2014) الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي امام ازمة اقتصادية من خلال اعتماده على النفط كمصدر اساس للإيرادات العامة وافتقار العراق الى سياسة تنويع مصادر الدخل الى جانب زيادة تكاليف الحرب على العصابات الارهابية (داعش) وتفاقم ازمة النازحين من المحافظات الخاضعة لسيطرة العصابات الارهابية[1].

هذا وقد حافظ المؤشر على مستواه للأعوام (2018,2017,2016) ليبلغ (0.6%،0.5%-،11%-) على التوالي بالرغم من الاوضاع الامنية غير المستقرة في البلد وانخفاض اسعار النفط وضعف القطاع المالي من خلال التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في ايجاد مصادر تمويل الموازنة، لكنه سجل (1.6%) عام(2019) مما يدل على ان هناك حالة تضخم بسبب تحقق النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية [2]، وبمتابعة الجدول(12) نجد ان قيمة المؤشر خلال المدة الاخيرة من البحث كانت منخفضة نتيجة توجه السياسة النقدية الى عدم زيادة المعروض النقدي لتجنب الضغوط التضخمية وانعكاس الانخفاضات في حجم الايرادات النفطية وتدمير البنى التحتية من قبل العصابات الارهابية وتعطيل معظم القطاعات الانتاجية نتيجة توجه الانفاق الحكومي نحو ادامة عجلة الحرب على الارهاب مما ادى الى حدوث ركود في الاقتصاد ساهم في تخفيض حجم الفجوة ما بين المعروض النقدي والناتج ليعبر عن الضغوط الانكماشية التي اثرت في درجة الاستقرار النقدي .

[1] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2015، ص 16 .
[2] صابر محمد زهو – لؤي خلف دلف ، مصدر سابق ، ص 14 .

الشكل (15) تطور مؤشر الاستقرار النقدي للمدة (2004-2019)

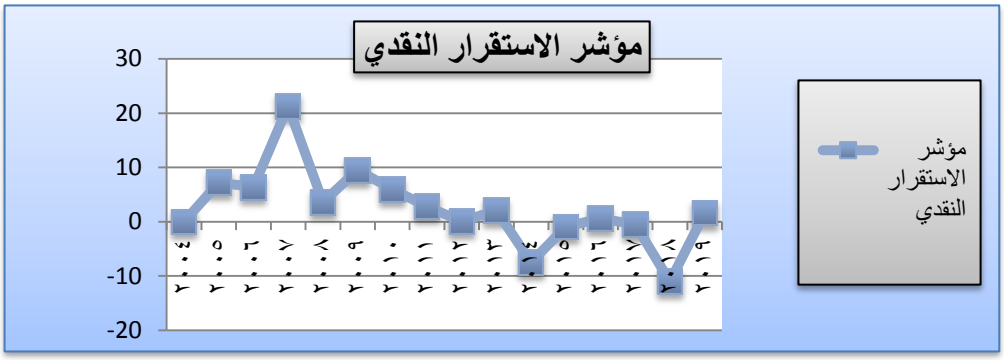

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (12) .

يتضح من الشكل (15) ان مؤشر الاستقرار النقدي كان منخفضاً في العراق كونه بعيدا عن الواحد الصحيح مما يعني عدم وجود استقرار نقدي ومن ثم يدل على وجود اثار انكماشية وتضخمية التي اجتاحت الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث .

خامسا : تحليل مؤشر الافراط النقدي

يستخدم هذا المؤشر لحساب كمية النقد الزائدة عن المستوى الامثل للحفاظ على ثبات مستوى الاسعار، اذْ تم حساب متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الاجمالي من كمية النقد المتداولة وعد(2004) سنة الاساس مع ثبات هذا المتوسط خلال مدة البحث على النحو الاتي :

$$Q_{2004}\ \frac{10148626}{101,845,262.4} = 0.09964750211$$

ومن ثم حساب كمية النقد المثلى من خلال حاصل ضرب قيمة الناتج المحلي مع قيمة الاساس اعلاه لكل سنة من سنوات البحث وبطرح عرض النقد(M_1) من كمية النقد المثلى نحصل على المؤشر ، اذ يشير الجدول (13) ان قيمة المؤشر في زيادات متتالية ومستمرة اذْ ارتفعَ المؤشر من(1080486.31) عام(2005) الى(65493419.91) عام(2019) مما يعكس افراط السلطات النقدية في حجم اصدارها لكمية النقد والتي نمت بشكل كبير خلال مدة البحث ومن ثم

ادى الى حدوث زيادات كبيرة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق العرض الكلي الحقيقي منها وبالتالي ساهم في رفع مستويات الاسعار المحلية[1]، وما رافق ذلك استجابة السياسة النقدية في زيادة المعروض النقدي لزيادة الطلب الكلي من جهة ومن جهة اخرى لتمويل عملية التنمية لاسيما بعد احداث (2003) وانهيار معظم البنى التحتية للاقتصاد العراقي فضلا عن ان زيادة عرض النقد جاءت استجابة لزيادة الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري .

الجدول (13)

مؤشر الافراط النقدي للمدة (2004-2019) (نسبة مئوية)

السنة	عرض النقد الضيق (M_1) (1)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) (2)	كمية النقد المثلى (3)	مؤشر حجم الافراط النقدي = (3-1) (4)	نسبة الافراط النقدي% =(4/2) (5)
2004	10148626	101845262.4	10148626	0	0
2005	11399125	103551403.4	10318638.69	1080486.31	1.04
2006	15460060	109389941.3	10900434.41	4559625.59	4.17
2007	21721167	111455813.4	11106293.4	10614873.6	9.52
2008	28189934	120626517.1	12020131.12	16169802.88	13.40
2009	37300030	124702075	12426250.28	24873779.72	19.95
2010	51743489	132687029.6	13221931.06	38521557.94	29.03
2011	62473929	142700217	14219720.17	48254208.83	33.82
2012	63735871	162587533.1	16201441.55	47534429.45	29.24
2013	73830964	174990175	17437333.83	56393630.17	32.23
2014	72692448	175335399.6	17471734.6	55220713.4	31.49
2015	69613150	183616252.1	18296900.87	51316249.13	27.95
2016	75523952	208932109.7	20819562.84	54704389.16	26.18
2017	76986584	201059363.1	20035063.31	56951520.69	28.33
2018	77828984	199129298.5	19842737.19	57986246.81	29.12
2019	86771000	213528484.3	21277580.09	65493419.91	30.67

المصدر:

- **عمود (1) استناداً الى الجدول (6) .**
- **عمود (2) استناداً الى الجدول (5) .**
- **عمود (4،3) تم حسابه من قبل الباحثة وفق المعادلة** $(\mathbf{Mext = Q_o\, Yt - Mt})$
- **عمود (5) تم حسابه من قبل الباحثة .**

[1] فراس حسين علي الصفار ، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو ، اطروحة دكتورة غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2015 ، ص 76.

ان نسبة المؤشر كما يلاحظ في الجدول (13) شهدت نمواً مستمراً خلال مدة البحث باستثناء الاعوام(2016,2012) التي شهدت تراجعاً طفيفاً الامر الذي يؤكد على الدور الذي تؤديه الزيادة في كمية النقد في تغذية التضخم في الاقتصاد العراقي ، اذ يمثل المؤشر القوة الشرائية في السوق زائدة التي لا يقابها زيادة في حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات ومن ثم يدفع الاسعار نحو الارتفاع في السوق .

شكل (16) تطور مؤشر الافراط النقدي للمدة (2004-2019)

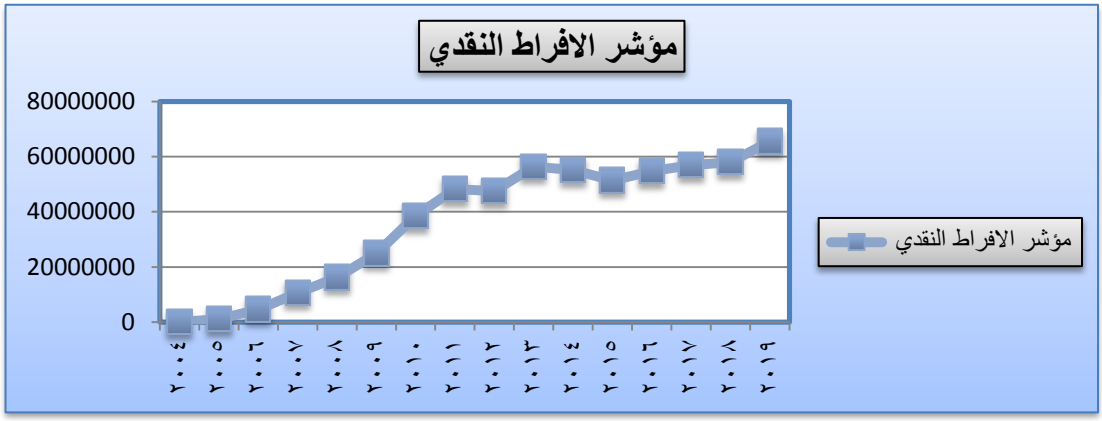

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (13) .

يوضح الشكل (16) اعلاه ان مؤشر الافراط النقدي اتخذ اتجاه تصاعديا في العراق نتيجة افراط السلطات النقدية في حجم اصدارها لكمية النقد التي نمت بشكل كبير ومن ثم ادى الى حدوث زيادات كبيرة في حجم الطلب الكلي على نحو يفوق العرض الكلي الحقيقي منها وبالتالي ساهم في زيادة مؤشر الافراط النقدي .

الفصل الثالث

قياس وتحليل تأثير الائتمان المصرفي في الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج (ARDL) للمدة (2009-2019)

تمهيد

المبحث الاول : توصيف وصياغة النموذج القياسي

المبحث الثاني : قياس وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي و الاستقرار النقدي

تمهيد

يحظى القياس الاقتصادي بأهمية كبيرة في الوقت الحاضر كونه الاداة الأساسية التي تبين افتراضات النظرية الاقتصادية من خلال اعطائها تقديرات عددية تجعلها اقرب للواقع وتحظى بالقبول ، لذا يسعى الفصل الثالث للحصول على تقديرات كمية يمكن الاعتماد عليها للمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة، اذْ استخدام الائتمان المصرفي بشقيه النقدي والتعهدي بصفتهما متغيرين (مستقلين) وبين مؤشر الاستقرار النقدي بصفته متغير (تابع) بهدف تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي في العراق، اعتماداً على انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model) وذلك لما يتمتع به هذا الانموذج من مميزات في حالة استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى I(0) اوعند الفرق الاول I(1) .

المبحث الاول

توصيف وصياغة النموذج القياسي

اولا : متغيرات النموذج القياسي

تعد عملية توصيف وصياغة النموذج القياسي من اهم العمليات التي تمر بها عملية تقدير وتحليل النموذج القياسي ، اذ يتم في هذه المرحلة تحديد كل من المتغيرات المستقلة والتابعة ، ويكمن وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي كما هو مبين في الجدول (14) الاتي:

الجدول (14)

متغيرات النموذج القياسي

المتغير	الرمز	نوعه
الاستقرار النقدي	Y	تابع
الائتمان التعهدي الخاص	X_1	مستقل
الائتمان التعهدي العام	X_2	مستقل
الائتمان النقدي المالي	X_3	مستقل
الائتمان النقدي العام	X_4	مستقل

المصدر : من اعداد الباحثة

ثانيا : صياغة النموذج القياسي

$$\mathbf{y} = \mathbf{B}_o + \mathbf{B}_1 \boldsymbol{X1} + \boldsymbol{B}_2 \boldsymbol{X2} + \boldsymbol{B}_3 \boldsymbol{X3} + \boldsymbol{B}_4 \boldsymbol{X4} + \boldsymbol{ui}$$

حيث إن :

$\mathbf{y}$: الاستقرار النقدي (المتغير التابع) .

B_o : الحد الثابت .

B_1, B_2, B_3, B_4 : الميل الحدي لمعلمات المتغيرات المستقلة .

X1 : الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص .

X2 : الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع العام .

X3 : الائتمان النقدي الممنوح للقطاع المالي .

X4 : الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام .

ui : المتغير العشوائي .

ثالثا : العلاقة بين متغيرات النموذج القياسي وفقا للنظرية الاقتصادية

سنتناول طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرات المستقلة في النموذج مع المتغير التابع باعتماد اسلوب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة محاولة الوصول الى افضل نموذج قياسي يمكن الاعتماد عليه ، اما فيما يخص المتغيرات التي سيتعرض اليها بحثنا في هذا المجال وفق منطق النظرية الاقتصادية فأنها شملت ما يأتي :

أ- **العلاقة بين الائتمان التعهدي الخاص والاستقرار النقدي** : يرتبط الائتمان التعهدي الخاص بعلاقة طردية مع الاستقرار النقدي حسب منطق النظرية الاقتصادية .

ب-**العلاقة بين الائتمان التعهدي العام والاستقرار النقدي** : يرتبط الائتمان التعهدي العام بعلاقة طردية مع الاستقرار النقدي حسب منطق النظرية الاقتصادية .

ت-**العلاقة بين الائتمان النقدي المالي والاستقرار النقدي** : يرتبط الائتمان النقدي المالي بعلاقة طردية مع الاستقرار النقدي حسب منطق النظرية الاقتصادية .

ث-العلاقة بين الائتمان النقدي العام والاستقرار النقدي : يرتبط الائتمان النقدي العام بعلاقة طردية مع الاستقرار النقدي حسب منطق النظرية الاقتصادية .

رابعا : مصادر البيانات

تم الحصول على بيانات البحث على ما توافر من المجاميع الاحصائية والنشرات السنوية المختلفة في المديرية العامة للأحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي ومن تقارير الاستقرار المالي البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار النقدي والمالي للمدة (2009-2019) وذلك لعدم توفر بيانات الائتمان التعهدي للمدة (2004-2008) ، وتم استخدام البيانات بشكل سنوي .

خامسا : السلاسل الزمنية Time Series

و يقصد بها عدد من المشاهدات التي تتولد على التوالي عبر الزمن وتتميز اي سلسلة زمنية ان بياناتها المرتبة فيما يتعلق بالزمن وان المشاهدات المتتالية التي عادة ما تكون غير مستقلة اي تعتمد على بعضها البعض ويستغل عدم الاستقلال في التوصل الى التنبؤات الموثوق بها ، ويكمن الهدف الاساس من تحليل السلاسل الزمنية فيما يأتي [1] :

1. الحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة بالعملية التي تتولد من خلالها السلسلة الزمنية .
2. انشاء او بناء نموذج لشرح وتفسير سلوك السلسلة الزمنية بدلالة متغيرات اخرى .
3. التنبؤ بسلوك السلسلة الزمنية في المستقبل اعتماداً على معلومات الماضي .
4. التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة بفحص ما يمكن حدوثه عند تغير بعض من معالم النموذج .

[1] حميد عبيد عبد ، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب موزعون وناشرون ، العراق - كربلاء ، ط 1 ، 2017 ، ص ص 395- 396 .

ومن اهم مميزات السلاسل المستقرة هي :

1. ثبات (الوسط الحسابي) للسلسلة الزمنية عبر الزمن .

$$E(yt) = u$$

تمثل (yt) الوسط الحسابي للسلسلة الزمنية .

2. ثبات تباين السلسلة الزمنية عبر الزمن .

$$Var(yt) = E«yt_u»^2 = \sigma^2$$

تمثل σ^2 التباين

3. أنْ يكون التباين المشترك ما بين أي قيمتين في السلسلة الزمنية للمتغير نفسه معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير ، اي على الفرق ما بين فترتين زمينين[1] .

$$E(«yt - \mu»«ys - \mu»)/\sigma^2 = Pt_s$$

ومن هنا يمكن القول ان السلسلة الزمنية ساكنة (مستقرة) في حال كون التباين والوسط الحسابي للسلسلة الزمنية ثابتين عبر الزمن .

وفي حال عدم استقرار السلسلة الزمنية مما يؤدي الى ظهوره ما يعرف بـ (جذر الوحدة) الذي يجعل المشاهدات غير مستقرة ويعد من اهم والاكثر الاختبارات شيوعاً في تحديد استقرارية السلسلة الزمنية او عدمها وتعد مشكلة جذر الوحدة المرداف لمشكلة عدم السكون ، اذ يهدف هذا الاختبار الى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدارسة خلال المدة الزمنية المحددة للمشاهدات ومن ثم التأكد من مدى استقراريها و تحديد رتبة التكامل لكل متغير على

[1] Roman Kozhan ,Financial Econometrics with Eviews , Ventus Publishing APS , 2010 ,P55 .

حده ، فاذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة اساسا فهذا يعني أنها متكاملة من الرتبة I(0) ، اما اذ استقرت السلسلة الزمنية بعد اخذ الفرق الاول فهذا يعني انها متكاملة من الرتبة I(1)، ولكن اذ استقرت السلسلة الزمنية بعد اخذ الفرق الثاني فذلك يعني انها متكاملة من الرتبة I(2) [1] ، وهناك نوعان من السلاسل الزمنية (غير المستقرة) هما :

1. السلسلة TSP (Trend Stationary Process)

إن عدم استقرارية السلسلة الزمنية في هذا النوع يمكن أن يكون بسبب الاتجاهات العشوائية او المحددة ، وغالبا ما يركز الاهتمام حول التميز بين عدم الاستقرارية بسبب الاتجاه الزمني اي ان السلسلة الزمنية غير المستقرة بسبب اتجاه خطي زمني تسمى (Trend) ، لذا فإن الطريقة المناسبة لعلاج حالة عدم الاستقرار للسلسلة الزمنية هي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)[2] .

2. السلسلة DSP (Derference Stationary Process)

في هذا النوع من السلاسل يمكن أن تبرز اتجاهات عشوائية في رتبة الاتجاه العام ، لذا فإن الطريقة المناسبة لعلاج حالة عدم الاستقرار للسلسلة الزمنية استخدام الفروق من اجل اعادة استقرار السلسلة الزمنية[3] .

وهناك مجموعة من الاختبارات يمكن استخدامها في الانموذج القياسي للتأكد من خلو او احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة ومن اهم هذه الاختبارات المستخدمة كالاتي :

---

[1] عبد القادر محمد عطية – رمضان محمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مصر ، 2005 ، ص 655 .

[2] Simon P. Burke and John Hunter , Modeling Non- Stationary Time Series : A Multivariate Approach , Palgrave Macmillan UK , 1 edition, 2005 , p 30

[3] مصطفى حبيب عبيد مرزه ، مصدر سابق ، ص 89 .

1. اختبار (ديكي – فولر البسيط) Simple Dickey Fuller Test

طُور هذا الاختبار من قبل ديكي و فولر عام (1979) و يقوم على اجراء انحدار ذاتي للسلاسل الزمنية مع اخذ (الفرق الاول) كـ متغير تابع وادخاله بالتباطؤ لفترة واحدة (Y_{t-1})[1] ، ويعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر (النموذج المستخدم ، حجم العينة ، مستوى المعنوية) ، ويستخدم هذا الاختبار ثلاث صيغ تتمثل بالاتي :

أ- صيغة السير العشوائي البسيطة وهذه الصيغة لا تحتوي على الحد الثابت واتجاه زمني كما في الصيغة الاتية : $\leftrightarrow$ $\Delta Yt = Y_{t-1} + \varepsilon i$

ب- صيغة السير العشوائي وهذه الصيغة تحتوي على الحد الثابت

كما في الصيغة الاتية $\leftrightarrow$ $\Delta Yt = a + \lambda \ Y_{t-1} + \varepsilon i$

ت- صيغة السير العشوائي وهذه الصيغة تحتوي على الحد الثابت والاتجاه الزمني

كما في الصيغة الاتية : $\leftrightarrow$ $\Delta Yt = a + a_1 T + \lambda \ Y_{t-1} + \varepsilon i$

فاذا كانت (t) المحتسبة اكبر من الجدولية نرفض فريضة العدم (H_0) ونقبل الفريضة البديلة (H_1) ومن ثم تكون السلسلة الزمنية مستقرة (ساكنة) ، اما كانت (t) المحتسبة اصغر من الجدولية نقبل فريضة العدم (H_0) ونرفض الفريضة البديلة (H_1) اي تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة (غير ساكنة) ، الا أن اختبار ديكي – فولر لا يكون ملائماً اذا وجدت مشكلة الارتباط الذاتي في الحد العشوائي او ما يسمى بـ (الارتباط التسلسلي) وبالرغم من كون البيانات المدرجة في النموذج قد تكون مستقرة لذا نلجأ الى استخدام اختبار ديكي – فولر الموسع[2] .

[1] شمخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2012 ، ص 206 .

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، مكة المكرمة ، 2004 ، ص 658 .

2. اختبار (ديكي – فولر الموسع) Extended Dickey Fuller Test [1]

طور الباحثان (ديكي – فولر) عام (1982) الاختبار السابق (ديكي – فولر البسيط) الى اختبار (ديكي – فولر الموسع) نتيجة الانتقادات التي وجهت الى الاختبار السابق المتمثلة بعدم الاهتمام بمشكلات الارتباط الذاتي للحد الخطأ العشوائي اذ تم تطوير هذا الاختبار من خلال ادخاله عدد محدد من فروقات المتغير التابع ويوصف هذا الاختبار كما في الصيغة الاتية :

$$\Delta yt = a_{\text{o}} + y\, \text{Y}_{\text{t-1}} + \sum_{i=2}^{P} Bi\Delta\, \text{Y}_{\text{t-i+1}} + \varepsilon i$$

حيث أن :

Δyt : الفرق الاول للسلسلة الزمنية المراد اختبارها .

a, B, y : المعلمات المراد تقديرها .

$\Delta \text{Yt} - 1$: الفرق الاول المبطئ للمتغير التابع $\Delta \text{Y}_{\text{t- 1}}$.

εi : التشويش الابيض[*] .

ويتضمن اختبار (ديكي فولو– الموسع) فرضية العدم والبدلية نفسها في الاختبار السابق ويطبق هذا الاختبار لكونه الاكثر كفاءة من الطرائق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من (جذر الوحدة) .

سادسا : التكامل المشترك Cointegration

برز مفهوم التكامل المشترك في اواسط الثمانيات من قبل (Engle–Granger) (1983–1987) وارتكز تطوره على صحة فرضية استقرار السلاسل الزمنية ، الناتجة عن عملية دمج تقنية (بوكس – جينكيز) والتقارب الديناميكي (الحركي) لنماذج تصحيح الخطأ[2] ،

---

[1] Walter Enders , Applied Econometric Time Series , Wiley , USA , 4 edition, 2014, p 210-215

* **التشويش الابيض :** عبارة عن سلسلة من المشاهدات العشوائية لها وسط حسابي يساوي «0» وتباين ثابت وتكون غير مرتبطة ذاتيا .

[2] شيخي محمد ، مصدر سابق ، ص 289 .

ويعرف التكامل المشترك هو تصاحب او تزامن بين سلسلتين زمنيتين او أكثر اذْ تؤدي الى حدوث التقلبات في احدهما لإلغاء التقلبات في الاخرى بطريقة تجعل النسبة ما بين قيمتها ثابتة عبر الزمن ، ومن شروط التكامل المشترك أن تكون السلسلتان متكاملتان من الدرجة نفسها I(1) مما يشير الى ان العلاقة بين السلسلتين (X_t ،Y_t) تكون معنوية عندما يكون الحد العشوائي المقدر فيها مستقراً عند المستوى (U_t = (0) ، ومن ثم يمكن الاشارة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين السلسلتين [1] ، وهناك عدة اختبارات لاختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ومن هذا الاختبارات[2] :

1. اختبار انجل وكرانجر (Engel and Granger) يستخدم في النماذج المكونة من متغيرين احدهما مستقل والاخر تابع .
2. اختبار جوهانس (Johannes) اما هذا الاختبار يستخدم في النماذج المتعددة المتغيرات ، وهذه الاختبارات تتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها ومن ثم ينتج عنها نتائج غير دقيقة اذا كان حجم العينة (المشاهدات) صغيراً ، ونتيجة لهذه المشاكل اصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) شائع الاستخدام في المدة الاخيرة .

سابعا : نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

(ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model

يعد نموذج (ARDL) احد الاساليب الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استخدامها خلال الاعوام الاخيرة ، اذ عمل على تطويره كل من (Shin ، Pesaran) عام (2001) و

[1] Benjamin S.chen ,Summer 1999 ,Causality Between Taxes and Expenditures : Evidence From Latin American Countries , Journal of Economics and Finance , Vol. (23) , No. (2) , p 184-192

[2] عبد اللطيف حسن شومان – علي عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد (9) ، العدد (34) ، 2013 ، ص 14 .

استخدام مع السلاسل الزمنية غير المستقرة كونه يعمل على دمج نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج فترات الابطاء في انموذج قياسي واحد من اجل مواجهة المشاكل التي تعرض لها اسلوب التكامل[1] .

ومن اهم مميزات نموذج (ARDL) ما يأتي[2] :

1. امكانية انموذج (ARDL) في اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة عند مستواها او عدة مستويات من الاستقرارية .
2. فاعلية انموذج (ARDL) في اختبار المشاهدات (العينات) القصيرة او الطويلة الاجل .
3. امكانية انموذج (ARDL) في اختبار التباطؤات الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج القياسي وتحديد التباطؤ الافضل آلياً .
4. امكانية انموذج (ARDL) على فصل الاثر البعيد عن القريب الاجل فضلا عن دقة النموذج في تحديد الميول الحدية الطويلة والقصيرة الاجل .

ومن اهم خطوات تقدير انموذج (ARDL) :[3]

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المراد تقديرها ومن ثم تحديد رتبة تكاملها عن طريق استخدام اختبار جذر الوحدة (ديكي – فولر الموسع) .
2. تحديد فترات الابطاء المثلى للأنموذج (ARDL) من خلال تحديد اقل قيمة لمعايير (AIC ، SC ، HQ)

---

[1] M . Hashem Pesaran et ,Bounds Testing Approaches to the Analysis of level Relationships , Journal of Applied Econometrics , Vol.(16) ,USA , 2001 ,P289 .

[2] Javid Muhammand - Sharif Ghulam Fatima , Energy Con Sumption , Financial development and Co2 emissionsin in Pakistan , MPRA Paper ,No .48287 , Posted 15 2013 , P7

[3] خضير عباس حسين الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2017 ، ص 107 .

3. إن الهدف من تقدير انموذج (ARDL) اختبار وبحث عن وجود علاقة تكامل طويل الاجل باستخدام اختبار الحدود (Bound test) الذي يستخدم لاختبار علاقة توازنية طويلة الاجل حسب احصاء (F) .

4. اختبار استقرارية وسلامة نموذج (ARDL) من خلال مجموعة من الاختبارات :

أ- اختبار خلو انموذج (ARDL) من الارتباط التسلسلي واختبار ثبات تجانس التباين من خلال اختبارين (Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test ، Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey) .

ب- اختبار معنوية المعلمات المقدرة عن طريق اختبار والد (Wald Test) .

ت- اختبار استقرارية المقدرات للأنموذج (ARDL) من خلال اختبار (CUSUM) .

ثامنا : الاختبارات التشخيصية

1. **اختبار الارتباط الذاتي (Breusch , Godfrey)**

يمثل احد اختبارات الارتباط الذاتي اذ طور هذا الاختبار من قبل كل من (Breusch، Godfrey) عام (1978) و يستخدم لاختبار انماط الارتباط العامة كما هو موضح في المعادلة الاتية :

$$U_t = P_1 U_{t-1} + P_2 U_{t-2} + P_3 U_{t-3} + \dots + P_p U_{t-p} + \varepsilon_t$$

U_t : الخطأ العشوائي

P_1 , P_2 , P_3 , P_p : معامل الارتباط

$U_{t-1}, U_{t-2}, U_{t-3}, U_{t-p}$: الخطأ العشوائي للسنوات السابقة

ε_t : المتغير العشوائي

وعليه تكون فرضية العدم والبديلة كالاتي[1]:

$H_0 : P_1 = P_2 = ... = P_p = 0$

اي لا يوجد ارتباط ذاتي .

H_1 : احد قيم (P) لا يساوي (0)

اي يوجد ارتباط ذاتي .

ويتميز هذا الاختبار بمميزات الاتية [2]:

أ- يسمح باختبار الارتباط الذاتي من نوع (AR) وبدرجات مختلفة ، كما يمكن اختبار الارتباط الذاتي من نوع الاوساط المتحركة .

ب- يسمح بوجود متغير داخلي متباطئ (Y_{t-1}, Y_{t-2}) كأحد المتغيرات التوضيحية .

ت- لا يمكن تحديدا رتبة (P) للارتباط الذاتي مسبقاً .

2. **اختبار ثبات تجانس التباين (Breusch , Pagan)** [3]

يمثل احد اختبارات ثبات تجانس التباين اذ طور هذا الاختبار كل من (Breusch ، Godfrey) عام (1979) و يستخدم للكشف عن وجود عدد كبير من حالات مشكلة ثبات تجانس التباين ، اذ يعتمد هذا الاختبار على بواقي نموذج الانحدار المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية فمن نموذج الانحدار الخطي الاتي:

$$y = x\beta + \varepsilon$$

[1] خالد محمد السواعي ، مبادى الاقتصاد القياسي ، دار الكتاب الثقافي ، عمان ، 2018 ، ص 290

[2] زهرة حسن عباس التميمي واخرون ، تحليل الانحدار ، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق - جامعة البصرة ، 2014 ، ص 215 .

[3] محمد عبد الرحمن اسماعيل ، تحليل الانحدار الخطي ، معهد الادارة العامة ، السعودية - الرياض ، ط2 ، 2016 ، ص 368 .

حيث إن (ε) يمثل متجه حدود الخطأ ويفترض أن يتبع التوزيع الطبيعي وأن تكون حدود الخطأ مستقلة ولها تباين كما في الصيغة الاتية :

$$\sigma^2 = F(\Theta_1 + \Theta_2 Z_{2i} + \Theta_3 Z_{3i} + \dots + \Theta_m Z_{mi})$$

حيث ان :

σ^2 : التباين .

F : دالة غير محددة الشكل .

$\Theta_1 , \Theta_2 , \Theta_3 , \Theta_m$: المعاملات التي لا علاقة لها بمعالم نموذج الانحدار الاصلي (B) .

Z_{2i} , Z_{3i} , Z_{mi} : متغيرات التي يعتقد انها سبب اختلاف (التباين) .

ولاختبار ثبات التباين تستخدم فريضة العدم :

$$H_0 : \Theta_2 = \Theta_3 = \dots = \Theta_m = 0$$

فاذا لم يتم رفض فريضة العدم يعني ثبات التباين اي ($\sigma^2 = \Theta_1$) .

3. **التوزيع الطبيعي Normal Distribution**[1]

يعد التوزيع الطبيعي احد اختبارات دراسة السلوك الدوري لأي سلسلة زمنية لذا لابد من دراسة التوزيع الاحتمالي الذي تخضع له اي ظاهرة ومن اجل اعطاء فكرة حول طبيعة السلاسل الزمنية ومن شروطه أنه يعتمد على معاملين هما معامل الالتواء (Skewness) يساوي الصفر ومعامل التفلطح (Kurtosis) ويكون مساويا لـ (3) لذا فإن اختبار (Jarque– Bera) يجمع ما بين المعاملين اعلاه لبيان أن السلاسل الزمنية تتبع التوزيع الطبيعي .

[1] شيخي محمد ، مصدر سابق ، ص 218- 219.

المبحث الثاني

قياس وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي و الاستقرار النقدي

تتسم العلاقة بين الائتمان المصرفي (النقدي ،التعهدي) بالتأثير الايجابي في تحقيق الاستقرار النقدي ، لأن الائتمان يمثل القوة الشرائية القادرة على زيادة الطلب الكلي ، لأن زيادة الطلب الكلي ستشكل دافعاً مهماً لاستجابة العرض الكلي (GDP) لتلك الزيادة وأنّ تنقيد تلك الزيادة يستلزم استجابة المعروض النقدي لذلك ومن ثم ستشكل العلاقة بين المتغيرات اعلاه .

اولا : استقرارية السلاسل الزمنية

يلاحظ من الجدول (15) ان المتغيرات(الاستقرار النقدي (Y) ، الائتمان التعهدي الخاص (X1) ، الائتمان النقدي المالي (X3)) استقرت عند مستواها I(0) اما المتغيرات الاخرى (الائتمان التعهدي العام (X2) ، الائتمان النقدي العام (X4)) وجد انها تعاني من مشكلة جذر الوحدة (غير مستقرة) فلم تستقر الا بعد اخذ الفرق الاول I(1) كذلك استقرت عند المستوى (1%،5%) مع ثابت او ثابت واتجاه او بدون ثابت واتجاه .

الجدول (15)

نتائج استقرارية المتغيرات (Y ، X1 ، X2 ، X3 ، X4)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level					
		Y	X1	X2	X3	X4
With Constant	t-Statistic	-2.8516	-3.4355	-2.8104	-0.4414	-1.5108
	Prob.	***0.0856***	***0.0358***	***0.0945***	***0.8655***	***0.4873***
		*	**	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4575	-1.5881	-2.4847	-4.9886	-0.5737
	Prob.	***0.1006***	***0.7169***	***0.3273***	***0.0180***	***0.9521***

		n0	n0	n0	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0018	0.9164	0.0735	2.0245	-0.4737
	Prob.	***0.0070***	***0.8872***	***0.6833***	***0.9815***	***0.4843***
		***	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)
With Constant	t-Statistic	-4.4403	-5.9749	-2.5161	-6.0263	-2.2561
	Prob.	***0.0097***	***0.0015***	***0.1426***	***0.0020***	***0.2022***
		***	***	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.2354	-6.4630	-2.4211	-5.2998	-3.9820
	Prob.	***0.0435***	***0.0040***	***0.3493***	***0.0169***	***0.0585***
		**	***	n0	**	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.3956	-5.9802	-2.6294	-1.7370	-2.3966
	Prob.	***0.0006***	***0.0001***	***0.0150***	***0.0784***	***0.0232***
		***	***	**	*	**
Notes:						
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						
b: Lag Length based on SIC						
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج (Eviews12)

ثانيا : التكامل المشترك Cointegrating

يلاحظ من الجدول (16) ان قيمة P–Value لجميع متغيرات البحث كانت اكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود علاقة تكامل بين متغيرات النموذج وهذا دليل على عدم وجود علاقة تكامل طويلة الاجل بين متغيرات النموذج .

الجدول (16)

نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 06/12/22 Time: 10:21					
Series: Y X1 X2 X3 X4					
Sample: 1 11					
Included observations: 11					
Null hypothesis: Series are not cointegrated					
Cointegrating equation deterministics: C					
Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=1)					
Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*	
Y	-3.972196	0.3423	-38.69590	0.0000	
X1	-4.414115	0.2205	-13.73114	0.0693	
X2	-2.471820	0.8430	-8.435422	0.8493	
X3	-1.327745	0.9937	-6.166817	0.9658	
X4	-2.244765	0.8975	-7.975111	0.8731	
*MacKinnon (1996) p-values.					
Warning: p-values may not be accurate for fewer than 20 observations.					
Intermediate Results:					
		Y	X1	X2	X3
Rho - 1		-2.097973	-1.373114	-0.843542	-0.616682
Rho S.E.		0.528165	0.311073	0.341264	0.464458
Residual variance		4.043087	1.24E+14	3.92E+12	1.62E+13
Long-run residual variance		16.98079	1.24E+14	3.92E+12	1.62E+13
Number of lags		1	0	0	0
Number of observations		9	10	10	10
Number of stochastic trends**		5	5	5	5
**Number of stochastic trends in asymptotic distribution					

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج (Eviews12)

ثالثا : نموذج ARDL

بعد اختبار استقرارية متغيرات النموذج واجراء التكامل المشترك يتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) اذ يلاحظ من الجدول (17) ان القدرة التفسيرية للنموذج (R^2) بلغت (84%) اي إن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما يقارب (84%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع اما النسبة المتبقية (16%) تعود الى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج ، و يقوم اختبار (ARDL) باختيار اقل قيمة لمعايير

(HQ ، BIC ، AIC) وقد تبين ذلك من خلال جدول (17) الاتي ان اقل قيمة هي لمعيار (AIC*) وعند فترة ابطاء (1) .

الجدول (17)

نتائج نموذج (ARDL)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 06/12/22 Time: 10:04				
Sample (adjusted): 2 11				
Included observations: 10 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (0 lag, automatic): X1 X2 X3 X4				
Fixed regressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	-0.380570	0.376771	-1.010083	0.3696
X1	-1.30E-07	5.36E-08	-2.432932	0.0718
X2	-4.03E-07	4.89E-07	-0.825145	0.4557
X3	-5.94E-07	4.97E-07	-1.195792	0.2978
X4	-8.30E-07	4.24E-07	-1.957684	0.1219
C	16.79639	7.787089	2.156954	0.0972
R-squared	0.845128	Mean dependent var		-0.670000
Adjusted R-squared	0.651538	S.D. dependent var		5.000011
S.E. of regression	2.951541	Akaike info criterion		5.286241
Sum squared resid	34.84639	Schwarz criterion		5.467792
Log likelihood	-20.43121	Hannan-Quinn criter.		5.087080
F-statistic	4.365552	Durbin-Watson stat		2.226957
Prob(F-statistic)	0.089167			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				
Model Selection Criteria Table				
Dependent Variable: Y				
Date: 06/12/22 Time: 10:17				
Sample: 1 11				
Included observations: 10				
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1	-20.431207	5.286241	5.467792	5.087080	0.651538	ARDL(1, 0, 0, 0, 0)

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج (Eviews12)

رابعا : الاختبارات التشخيصية :

1. اختبار الارتباط الذاتي (LM)

تبين من خلال اختبار الارتباط الذاتي ان قيمة P–Value كانت (0.6327) هي اكبر من (0.05) مما يعني ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط كما هو موضح في الجدول (18).

الجدول (18)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.281137	Prob. F(1,3)	0.6327
Obs*R-squared	0.856827	Prob. Chi-Square(1)	0.3546

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج (Eviews12)

2. اختبار ثبات تجانس التباين

تبين من خلال اختبار ثبات تجانس التباين ان قيمة P– Value كانت (0.4286) هي اقل من(0.05) مما يعني ان النموذج يخلو من مشكلة ثبات تجانس التباين كما هو موضح في الجدول (19) .

الجدول (19)

نتائج اختبار ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.242842	Prob. F(5,4)	0.4286
Obs*R-squared	6.083888	Prob. Chi-Square(5)	0.2981
Scaled explained SS	1.147597	Prob. Chi-Square(5)	0.9498

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج (Eviews12)

3. اختبار استقرارية النموذج ككل (Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial)

يوضح لنا الشكل (17) ان جميع النقاط تقع داخل مصفوفة الدائرة ، وهذا يعني ان النموذج ككل مستقراً .

الشكل (17) نتائج اختبار استقرارية النموذج ككل

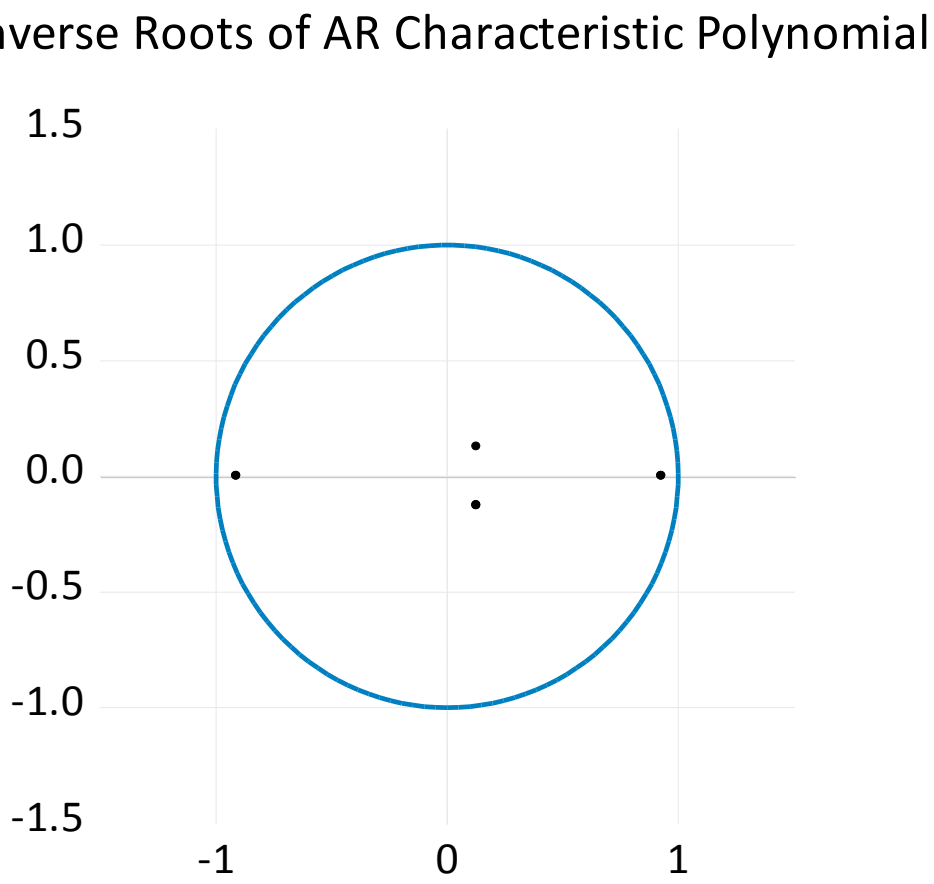

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج (Eviews12)

4. اختبار التوزيع الطبيعي Normal Distribution Test

يتضح من الشكل (18) أن قيمة Probability بلغت (0.628850) وهي اكبر من (0.05) وان معامل الالتواء (Skewness) بلغ (−0.724307) وهي قيمة معدوما فضلا عن ان معامل التفلطح (Kurtosis) كان مساويا لـ (3) اي ان بيانات النموذج تتبع التوزيع الطبيعي كما هو موضح في الشكل (18) الاتي .

الشكل (18) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

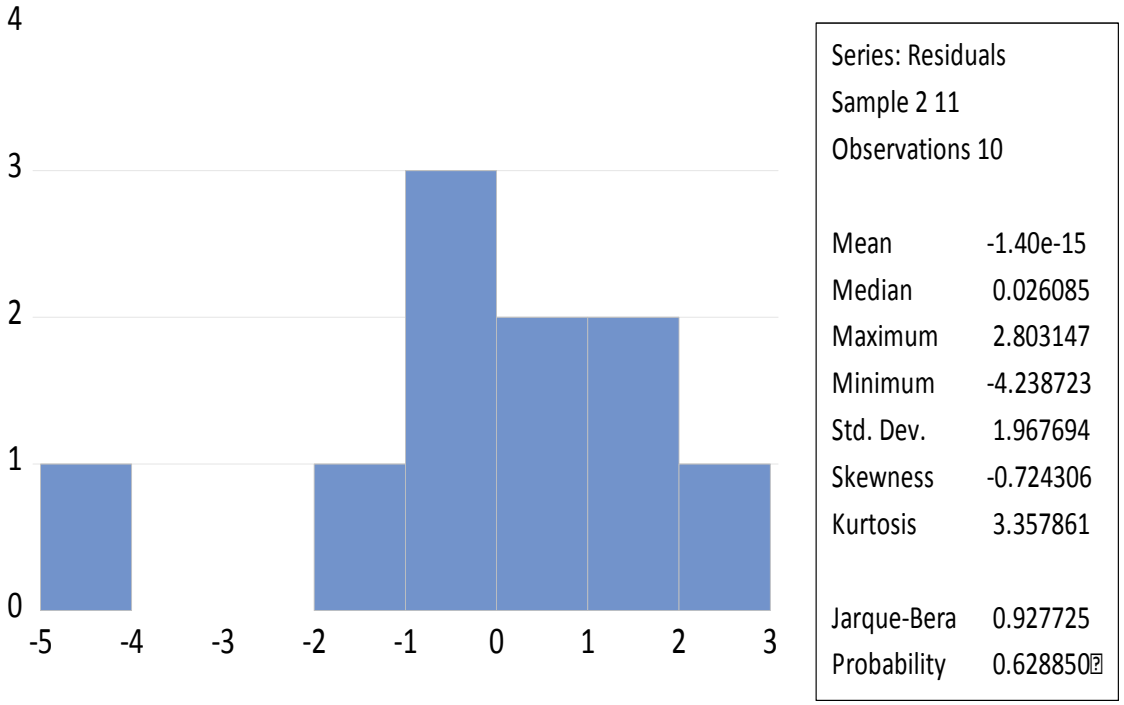

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج (Eviews12)

خامسا : اختبار الحدود (Bounds Test)

تشير نتائج اختبار الحدود الى تجاوز قيمة (F) المحتسبة للحدود الدينا والعليا البالغة على نحو (7.788921) عند مستوى معنوية (10%) مما يشير الى وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل ما بين متغيرات النموذج المستقلة والمتغير التابع (الاستقرار النقدي) كما هو موضح في الجدول (20) الاتي .

الجدول (20)
نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.788921	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	10		Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج (Eviews12)

سادسا : اختبار (Wald)

يتضح من خلال اختبار (Wald) ان قيمة (Chi-square) بلغت (21.82776) وهي اكبر من (0.05) اذ اظهر اختبار (Wald) ان المتغيرات التوضيحية كانت صفرية ومن ثم يمكن ازالتها من دون التأثير في النموذج كما هو موضح في الجدول (21) الاتي .

الجدول (21)

نتائج اختبار (Wald)

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	4.365552	(5, 4)	0.0892
Chi-square	21.82776	5	0.0006
Null Hypothesis: C(1)=C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)		Value	Std. Err.
C(1)		-0.380570	0.376771
C(2)		-1.30E-07	5.36E-08
C(3)		-4.03E-07	4.89E-07
C(4)		-5.94E-07	4.97E-07
C(5)		-8.30E-07	4.24E-07
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج (Eviews12)

سابعا : اختبار (CUSUM)

يبين لنا اختبار (CUSUM) ان المجموع التراكمي للأخطاء يقع داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية (5%) مما يدعم استقرارية المعالم المقدرة للنموذج عبر المدة الزمنية خلال مدة البحث و الشكل (19) الاتي ما يؤكد ذلك .

الشكل (19) نتائج اختبار المجموع التراكمي للأخطاءCUSUM

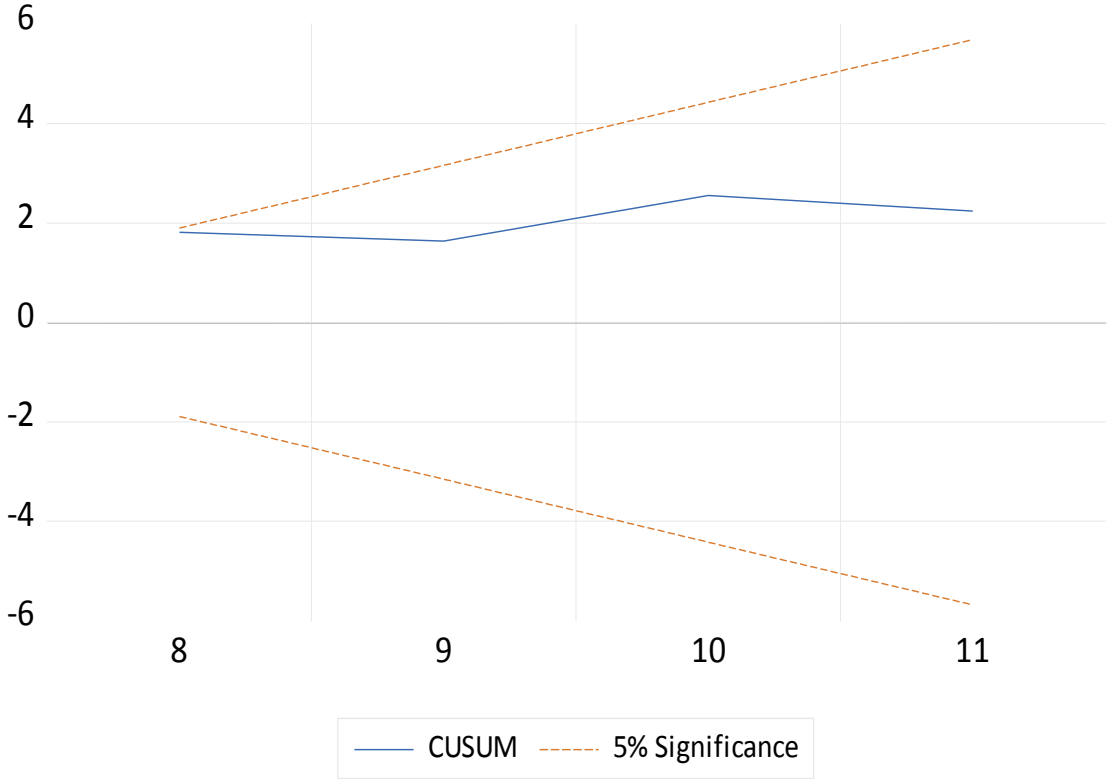

المصدر : اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج (Eviews12)

التحليل الاقتصادي

تأسيسا على ما تقدم نلاحظ ان المتغيرات المستقلة (الائتمان التعهدي العام ، الائتمان التعهدي الخاص ، الائتمان النقدي العام ، الائتمان النقدي المالي) فقد خالفت منطق النظرية الاقتصادية وارتبطت بعلاقة عكسية مع المتغير التابع (الاستقرار النقدي) حيث نجد ان جميع نتائج نموذج (ARDL) بعيدة عن الواحد الصحيح ، اذ تعكس تلك النتائج ان السياسة الائتمانية للمصارف التجارية جعلت الائتمان المصرفي لم يتناسق مع التغيرات في النشاط الاقتصادي الامر الذي اكد على ان المصارف التجارية لم تمارس دورها في احداث الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد العراقي بل ساعدت على احداث حالة من عدم الاستقرار داخل الاقتصاد العراقي، واتضح ان الائتمان المصرفي كان غير متناسق مع التغيرات في النشاط الاقتصادي وبالتالي لم تتمكن السلطات النقدية من ممارسة دورها في تحقيق الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد العراقي .

الاستنتاجات

التوصيات

الاستنتاجات

1. اتخذَ الائتمان المصرفي بشقيهِ النقدي والتعهدي اتجاهاً متزايداً للمدة (2004-2019) ، وهذا عن طريق محاولة السلطة النقدية زيادة درجة تنقيد الاقتصاد الوطني .
2. بالرغم من السياسات التوسعية المتبعة من قبل البنك المركزي في منح الائتمان النقدي الا أنه الديون المتأخرة التسديد برزت منذ عام(2010) مما يدل على انخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات، ومن ثم دفع المصارف الى منح ائتمانات المنخفضة جداً والتوجه نحو الاستثمارات الامنة .
3. كبر حجم الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص مقارنة بالائتمان المقدم للقطاع العام والمالي دل على اختلال هيكل الائتمان المصرفي ، مما يعني سهولة تعرض النظام النقدي والاستقرار للصدمات النقدية والحقيقية مستقبلاً .
4. إن الزيادات المتحققة في عرض النقد(M_2) مقارنة بـ (M_1) يشير الى زيادة حركة الاستثمار في الودائع الزمنية التي تعد اصلا شكل من اشكال الاستثمار التي تدرا عائداً.
5. إنّ نمو عرض النقد كان اكبر من نمو GDP ، مما قلل من فرصة تحقيق الاستقرار النقدي ما عدا بعض السنوات للمدة (2004-2019) .
6. لم يتجاوز مؤشر فجوة الائتمان الى (GDP) (2%) ، اي إنه يقع ضمن او اقل من الحد الادنى الذي اقرته لجنة بازل وعليه يمكن الاقرار بزيادة الائتمان ليواكب نمو الناتج دون حدوث صدمات كبيرة .

7. إنّ مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى (GDP) كانت منخفضة للمدة (2004-2019) مما يفسر ضعف مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي في العراق .

8. بين مؤشر الافراط النقدي، أنّ زيادة الائتمان والمعروض النقدي كان استجابة للمالية العامة للدولة و ليس لزيادة الناتج .

9. اثبت تقدير نموذج (ARDL) أن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي ، ومن ثم يمكن التنبؤ بها مستقبلاً .

10. اوضحت نتائج اختباري (Heteroskedasticity Test , LM Test) خلو النموذج من مشكلتي الارتباط الذاتي وثبات تجانس التباين .

11. اثبتَ اختبار الحدود(Bounds Test) وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج .

12. بينت نتائج اختبار الاستقرارية بعد التقدير أنّ اختبار (Cusum) وقع الاختبار داخل الحدود الحرجة(الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى المعنوية البالغ (5%) مما يعني استقرار النموذج المقدر عبر المدة الزمنية محل الدراسة .

التوصيات

1. ضروري أنْ يكون هناك توسعاً في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى جانب الائتمان الممنوح للقطاع العام مع الاخذ بنظر الاعتبار شروط منح الائتمان فضلا عن الحصول على الضمانات المطلوبة لمنح الائتمان .

2. على ادارة المصارف بممارسة الرقابة عند منح الائتمان بشقيهِ النقدي والتعهدي الى جانب تحديد الحدود الدنيا للتأمينات التي يستوفيها المصرف عند منح الائتمان بما فيها الصلاحيات الخاصة بضمان الافراد الطبيعيين والمعنويين وتعتمد تلك الضوابط في الرقابة من قبل البنك المركزي .

3. اخذت مخصصات فقرة الديون المتأخرة التسديد بالزيادة بعد عام(2010) وهذا الامر يتطلب عناية اكثر من قبل المصارف بمتابعة الضمانات الخاصة لاستعاده الديون المتأخرة التسديد فضلا عن وضع شروط لا تسمح بالتخلف عن الوفاء .

4. ضرورة تمكين البنك المركزي كسلطة نقدية من انتهاج سياسات نقدية تستهدف تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التنسيق بين نمو المعروض النقدي والناتج المحلي الاجمالي .

5. هناك ضرورة ملحة لأنشاء مصدات مالية تكون قادرة على حماية النظام المالي من الصدمات النقدية او المالية واعتماداً على مؤشرات الاستقرار المالي لضمان قدرة اكبر للنظام المالي والمصرفي على مواجهة المخاطر في حالة حدوث صدمة محددة .

6. توجيه المصارف الى اهمية الالتزام بمعايير لجنة بازل اذْ يساعد هذا الالتزام في التغلب على الكثير من المشاكل وكذلك خلق مناخ استثماري يشجع السير في مجال الاصلاح الاقتصادي والمالي .

المصادر

المصادر العربية

اولا : القران الكريم

ثانيا : الكتب العربية والمترجمة

1. احمد محمد فهمي البرزنجي ، سوق المال مدخل مالي / مصرفي ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ط 1 ، 2016 .
2. اسعد حميد الحلي ، ادارة المصارف التجارية مدخل ادارة المخاطر ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، الاردن –عمان ، ط1 ، 2013 .
3. اكرم حداد – مشهور هذلول ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن–عمان ، ط1 ، 2005 .
4. اكرم محمود الحوراني – عبد الرزاق حسن حساني ، النقود والمصارف ، جامعة دمشق، كلية الادارة والاقتصاد ، دمشق ، 2010 .
5. بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل اللبناني ، لبنان – بيروت ، ط2 ، 2009 .
6. بول آ. سامو يلسون ، الاقتصاد ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2001 .
7. حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان– الاردن ، ط1 ، 2010 .
8. حسن سمير عشيش ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ط 1 ، 2010 .
9. حمزة محمود الزبيدي ، ادارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان) ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، 2011 .
10. حميد عبيد عبد ، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب موزعون وناشرون ، العراق ، كربلاء ، ط1 ، 2017 .
11. خالد امين عبدالله – اسماعيل ابراهيم الطراد ، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن– عمان ، ط1 ، 2006 .
12. خالد محمد السواعي ، مبادى الاقتصاد القياسي ، دار الكتاب الثقافي ، عمان ، 2018 .
13. خالد واصفي الوزني– احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن– عمان ، ط2 ، 2007 .

14. رحيم كاظم حسن الشرع ، الاقتصاد العراقي بين الضغوط التضخمية ومشكلة البطالة ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى ، العراق– بغداد ، شارع المتنبي ، 2017.
15. رضا صاحب ابو حمد – فائق مشعل الدوري ، ادارة المصارف ، المكتبة العالمية للكتاب الجامعي ، بيروت – لبنان ، د.ت .
16. رفاه شهاب الحمداني ، نظرية الاقتصاد الكلي مقدمة رياضية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن–عمان ، ط1 ، 2014 .
17. زكريا الدوري – يسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2013 .
18. زهرة حسن عباس التميمي واخرون ، تحليل الانحدار ، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق– جامعة البصرة ، 2014 .
19. زياد رمضان – محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ط 4 ،2013 .
20. سام ولسون – نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 2006 .
21. سامي خليل محمد ، نظرية الاقتصاد الكلي (الكتاب الاول) ، شركة كاظمة للنشر ، الكويت ، ط1 ، 1994 .
22. سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2011 .
23. شمخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2012 .
24. صادق راشد الشمري ، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2009 .
25. صادق راشد الشمري ، استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2013 .
26. عباس فاضل رحيم واخرون ، العمليات المصرفية ، مطبعة العدالة ، العراق– بغداد ، ط1 ، 2017.
27. عباس كاظم الدعمي ، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2010 .

28. عبد الحسين جليل الغالبي – كاظم سعد الاعرجي ، أساسيات النقود والمصارف ، العراق – النجف ، ط1 ، 2016 .
29. عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2007 .
30. عبد الحميد مرغيث ، النقود والتمويل الدولي ، معهد الادارة العامة ، الرياض ، 2019 .
31. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، مكة المكرمة ، 2004 .
32. عبد القادر محمد عطية – رمضان محمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مصر ، 2005 .
33. عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2000 .
34. عبد المعطي رضا أرشيد – محفوظ احمد جودة ، ادارة الائتمان ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ط1 ، 1999 .
35. علي كنعان – محمد حمره ، ادارة المصارف ، دار الملايين ، دمشق ، 2017 .
36. علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ط 1 ، 2012 .
37. علي محمد الخوري ، الاقتصاد العالمي بين مطرقة كورونا وسندان الازمات ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ، ط1 ، 2020 .
38. فاروق بن صالح الخطيب ، النقود والسياسات النقدية ، مكتبة الشقرى للنشر والتوزيع، السعودية– جدة ، ط1 ، 2015
39. فريد بشير – عبد الوهاب الامين ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية ، البحرين – المنامة ، ط 2 ، 2008 .
40. فليح حسن خلف ، البنوك الاسلامية ، دار جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، ط1 ، 2006 .
41. فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، دار جدارا الكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ط 1 ، 2006 .
42. مايكل ابد جمان ، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة ، دار المريخ للنشر ، السعودية– الرياض ، ط1 ، 1999 .

43. محمد احمد الافندي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، ط1 ، 2018 .
44. محمد احمد الافندي ، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة ، الامين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، ط1 ، 2012 .
45. محمد احمد الافندي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الكتاب الجامعي ، صنعاء ، ط2 ، 2012 .
46. محمد سعيد السمهوري ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2012 .
47. محمد صالح القريشي ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان–الاردن ، ط1 ، 2009 .
48. محمد عبد الحميد شهاب ، التحليل الاقتصادي الكلي ، جامعة الطائف ، مصر، 2014 .
49. محمد عبد الرحمن اسماعيل ، تحليل الانحدار الخطي ، معهد الادارة العامة ، السعودية – الرياض ، ط2 ، 2016 .
50. محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 2002 .
51. محمد كمال عفانة ، ادارة الائتمان المصرفي ، دار اليازوري العلمية ، ط1 ، 2018 .
52. محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ط1 ، 2003 .
53. محمود حسين الوادي واخرون ، النقود والمصارف ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ط1 ، 2010 .
54. محمود يونس محمد واخرون ، النقود والمصارف والتجارة الدولية ، دار التعليم الجامعي ، مصر– الاسكندرية ، 2018 .
55. مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل للنسر والتوزيع ، الاردن – عمان ، ط2 ، 2011 .
56. ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1988 .
57. نبيل ذنون الصائغ ، الائتمان المصرفي ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، 2018 .

58. نزار كاظم الخيكاني – حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط2 ، 2015 .

59. هيل عجمي جميل الجنابي – رمزي ياسين يسع ارسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن–عمان ، ط1 ، 2009 .

ثالثا : الرسائل و الاطاريح الجامعية

1. جمانة علي باقر ، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003_ 2015) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، قسم العلوم المالية والنقدية ، 2017 .
2. خضير عباس حسين الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2017 .
3. سيف علي عبد الرزاق شريف الخفاجي ، قياس اثر صدمة الإيرادات النفطية في متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة (1999–2015) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بابل ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم العلوم الاقتصادية، 2017 .
4. فراس حسين علي الصفار ، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو ، اطروحة دكتورة غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2015 .
5. مصطفى حبيب عبيد مرزه ، محددات الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية و استقراريتها في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2018) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بابل ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والنقدية ، 2020 .
6. نغم عباس عبيد التويجري ، دور الائتمان المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (2003–2015) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بابل ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والنقدية ،2017 .

رابعا : البحوث والمجلات

1. احمد بريهي العلي، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية ، 2018 .
2. اسماء خضير ياس – احمد صبحي جميل ، اثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة (2004–2013) ، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية ، الجامعة العراقية ، المجلد (1) ، العدد (9) ، 2016 .
3. افتخار محمد مناحي الرفاعي ، و أروى حاجم سلطان ، اثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1999– 2015) ، مجلة دجلة ، كلية دجلة ، المجلد (2) ، العدد (1) ، 2019 .
4. اياد طاهر محمد – احمد طالب حميد ، تأثير المخاطر الائتمانية على التسهيلات الائتمانية النقدية والتعهدية ، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (26) ، العدد (119) ، 2020 .
5. بشار احمد العراقي – زهراء احمد النعيمي ، العمق المالي واثره في تعزيز السلامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000– 2015) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد (14) ، العدد (56) ، 2020 .
6. زهراء احمد النعيمي – اسماء احمد عزيز احمد، اثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة الانبار، المجلد (18) ، العدد(57) ، 2022 .
7. زياد خلف خليل الجبوري – نوره نهاد عبودي حمودي ، تحليل العلاقة بين الاعتمادات المستندية والتجارة الخارجية واثرها على تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (23) ، العدد (101)، 2017 .
8. سلام هاشم محمد– حيدر ثجيل جواد ، هامش سعر الفائدة المصرفي واثره على الودائع المصرفية والائتمان النقدي (القروض والسلف) العراق و اليابان والصين انموذج للمدة (2004–2016) ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة المثنى ، المجلد (10) ، العدد (4) ، 2020.
9. شوكت كاظم طالب واخرون ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز الاستخدام الامثل للموارد المالية العراق دراسة تحليلية للمدة (2005–2017) ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، جامعة الكوفة ، المجلد (2) ، العدد (29) ، 2022 .

10. صابر محمد زهو – لؤي خلف دلف ، الادوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004 – 2019) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد 17 ، العدد 55 ، 2021 .
11. صبحي حسون – اية علاء الدين عبد المهدي ، اثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق – دراسة تحليلية للمدة (2004– 2020) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (130) ، 2021 .
12. عبد السلام لفته سعيد – هناء نصر الله خميس ، انماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاهلية العراقية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد(21) ، العدد (85) ، 2015 .
13. عبد اللطيف حسن شومان – علي عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) ،مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد (9) ، العدد (34)، 2013 .
14. عدنان سالم قاسم ، التسهيلات الائتمانية كمؤشر لأداء التوظيفات القصيرة الاجل في المصارف التجارية دراسة تطبيقية على فروع مصرف الرافدين في محافظة نينوى ، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء ، المجلد (7) ، العدد (30) ، 2011 .
15. عقيل شاكر عبد الشرع – مصطفى خليل محمد آل بهية ، دور الاعتمادات المستندية الصادرة من القطاع المصرفي في تمويل التجارة الخارجية "الاستيرادات" للمدة (2004– 2018) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوت ، المجلد (12) ، العدد (38) ، 2020 .
16. عمار حمد خلف – عقيل محمد رشيد ، دور المصارف الاسلامية والمصارف التجارية الخاصة في زيادة العمق المالي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (23) ، العدد (100) ، 2017 .
17. عمار حمد خلف ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد (17) ، العدد (64) 2011 .
18. فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات : دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد ،العدد (27)، 2011 .

19. فلاح حسن ثويني– سجى حسن العبودي، تحليل اتجاهات العمق المالي في العراق للمدة (2004–2018)، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، وزارة المالية ، المجلد(1)، العدد(2)، 2021 .
20. لورنس يحيى صالح– محمد طاهر نوري الموسوي ، تحليل الاتجاه العام للسياسة النقدية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار ، المجلد (11) ، العدد (27) ، 2019.
21. مصطفى عمر عباس، تحليل تجريبي لتأثير محددات سعر الصرف الاجنبي في العراق، البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد (9)، حزيران ، 2021 .
22. مظهر محمد صالح قاسم ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، تموز ، 2008 .
23. هجير عدنان زكي امين – احمد حسين لطيف ، الفجوة بين سعر صرف الدينار المعلن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة 2003–2016 ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (118) ، 2019 .

خامسا : التقارير المحلية والدولية والنشرات

1. البنك المركزي العراقي – قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي ، الفصل الثاني – الثالث ، العدد 8–9 ، 2019 .
2. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، اعداد متفرقة ، (2004 – 2019) .
3. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .
4. البنك المركزي العراقي ،قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقارير الاستقرار المالي ، (2019,2018,2017,2016,2014)
5. سجاد حسين محمد – حسين خالد حسين ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ ، تقرير آفاق الاقتصاد العراقي ، الفصل الاول 2020 .
6. صندوق النقد العربي ، التطورات النقدية والمصرفية وتطورات اسواق المال في الدول العربية، التقرير الاقتصاد العربي الموحد ، ابو ظبي ، 2020 .
7. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التقرير الاقتصادي ، 2011 .

المصادر الاجنبية

A. Book

1. Ciby Joseph , Advanced Credit Risk Analysis And Management Wiley , New Delhi- India , 2013.
2. Hennie Van Greuning – Sonja Brajovic , Analyzing Banking Risk : A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk Management , The World Bank , Washington D.C , 2000 .
3. Jagdish Handa, Monetary Economics, Taylor & Francis e-Library, New York, 2008 .
4. Karl E . Case et , Principles of Economics ,10th edition , Prentice Hall,2012.
5. Mac Danald et , Management of Banking , 6thedition, Thomson / South-Western , 2006.
6. Maureen Burton -Bruce Brown , The financial system and the economy principles of money and banking ,5th edition, Routledge, New York,2009.
7. R .Glenn Hubbard-Anthony Patrick O´ Brien ,Money Banking and the FinancialSystem,3thedition,Pearson,NewYork,2018.
8. Robin bade , Michael parkin , Foundations of macroeconomics , copyright by pearson education , inc , 2011 .
9. Roman Kozhan ,Financial Econometrics with Eviews ,Ventus Publishing APS , 2010.
10. Simon P. Burke and John Hunter , Modeling Non- Stationary Time Series :A Multivariate Approach , Palgrave Macmillan UK , 1edition ,2005.
11. Stephen D. Williamson , Macroeconomics,6thedition, Pearson Education Limited, United Kingdom,2018.

12. Thammarak Moenjak, Central Banking Theory and Practic in Sustaining Monetary and Financial Stability, 1st edition ,Wiley ,2014.
13. Walter Enders , Applied Econometric Time Series , 4 edition, Wiley , USA,2014.

B. **Journal**

1. Adenugba- Adesoji Adetunji , banking System Credit As An Instrument of Economic Growth In Nigeria , European Journal of Business, Economics And Accountancy,Vol.(3),No.(7),2015.
2. Attasuda Lerskullawat , Effects of banking sector and Capital market development on the bank lending Channel of monetary policy : An ASEAN Country case stndy , Department of Economics , Faculty of Economics , Kasetsart University , Thailand , Kasstsart Journal of Social Sciences , 3.Actober.2016 .
3. Aziz Bakay , Granger Causality between Financial Deepening and International Trade : Evidence from Regional Panel Data , Eurasina Journal of Business and Economics , 14(7) , 2014.
4. Bank for International Settlements, Guidance For national authorities operating the countercyclical Capital Buffer ,December ,2010 .
5. Benjamin S.chen ,Summer 1999 ,Causality Between Taxes and Expenditures : Evidence From Latin American Countries , Journal of Economics and Finance , Vol. (23) , No. (2).
6. Emmanuel Yao Ahiable , An Assessment of Credit Management Practices at Agricultural Development Bank (ADB) Branches in the Eastern Region of Ghana , Athesis Submitted to the Institute of Distance Learning , Kwame Nkrumah University of Science and Technology , 2012 .

7. Javid Muhammand – Sharif Ghulam Fatima , Energy Con Sumption , Financial development and Co2 emissionsin in Pakistan , MPRA Paper ,No .48287 , Posted 15 2013 .
8. M.Hashem Pesaran et ,Bounds Testing Approaches to the Analysis of level Relationships , Journal of Applied Econometrics , Vol.(16) ,USA , 2001 .
9. Madjda Meherhera –Mustapha Bouchama ,The Effectiveness of the Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in Algeria for the Period of (2000-2019) , Magazine Al-Bashaer Economic , vol.(7) , No.(1)April2021.
10. Sanjaya Kumar LENKA , Measuring Financial development in India : A PCA approach, Indian Institute of Technology Indore , Madhya Pradesh , India , Vol.(22) , No.1(602) , 2015

الملاحق

الملحق (1)

اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب القطاع

السنة	اجمالي الائتمان النقدي (1)	القطاع العام (2)	القطاع الخاص (3)	القطاع المالي (4)
2004	824,673	190,336	620,267	14,070
2005	1,717,450	631,409	950,287	135,754
2006	2,664,898	759,439	1,881,014	24,445
2007	3,459,020	1,054,992	2,387,433	16,595
2008	4,587,454	575,382	3,978,301	33,771
2009	5,690,062	644,506	4,646,167	399,389
2010	11,721,535	886,022	8,527,131	2,308,382
2011	20,344,076	1,637,770	11,356,308	7,328,923
2012	28,438,688	6,120,523	14,650,102	7,668,063
2013	29,952,012	6,626,795	16,947,533	6,377,684
2014	34,123,067	8,010,217	17,745,141	8,367,709
2015	36,752,686	7,802,727	18,070,058	10,879,901
2016	37,180,123	7,383,184	18,180,970	11,615,969
2017	37,952,829	7,221,255	19,452,293	11,279,281
2018	38,486,947	2,675,495	20,216,073	15,595,379
2019	42,052,511	2,654,868	21,042,213	18,355,430

المصدر : البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .

الملحق (2)

بعض المتغيرات النقدية المؤثرة في الاستقرار النقدي

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) (1)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (2)	عرض النقد(M1) (3)	ودائع اخرى (توفير و ثابتة) (4)	عرض النقد (M2) (3+4) (5)
2004	101,845,262.4	53,235,358.6	10,148,626	1,349,522	11,498,148
2005	103,551,403.4	73,533,598.6	11,399,125	3,260,225	14,659,350
2006	109,389,941.3	95,587,954.8	15,460,060	5,590,189	21,050,249
2007	111,455,813.4	111,455,813	21,721,167	5,198,829	26,919,996
2008	120,626,517.1	157,026,062.6	28,189,934	6,671,993	34,861,927
2009	124,702,075	130,642,187.0	37,300,030	8,055,259	45,355,289
2010	132,687,029.6	162,064,565.5	51,743,489	8,545,679	60,289,168
2011	142,700,217	217,327,107.4	62,473,929	9,593,380	72,067,309
2012	162,587,533.1	254,225,490.7	63,735,691	11,600,257	75,335948
2013	174,990,175	273,587,529.2	73,830,964	13,695,621	87,526,585
2014	175,335,399.6	266,420,384.5	72,692,448	17,874,482	90,566,930
2015	183,616,252.1	194,680,971.8	69,613,150	14,914,122	84,527,272
2016	208,932,109.7	196,294,141.7	75,523,952	14,942,418	90,466,370
2017	201,059,363.1	221,665,709.5	76,986,584	15,870,463	92,857,047
2018	199,129,298.5	268,918,874	77,828,984	17,561,741	95,390,725
2019	213,528,484.3	262,917,150	86,771,000	16,670,131	103,441,131

المصدر :-

- **عمود (1،2،3،4) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .**
- **عمود (5) تم احتسابه من قبل الباحثة**

الملحق (3)
المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي

السنة	الائتمان النقدي للقطاع العام	الائتمان النقدي للقطاع المالي	الائتمان التعهدي للقطاع العام	الائتمان التعهدي للقطاع الخاص	مؤشر الاستقرار النقدي
2009	644,506	399389	8550785	12715979	9.5
2010	886022	2308382	8517379	12425482	6.0
2011	1637770	7328923	9442067	9494995	2.8
2012	6120523	7668063	12004880	13472641	0.1
2013	6626795	6377684	15320825	15309603	2.1
2014	8010217	8367709	14039915	15183493	-7.5
2015	7802727	10879901	10898839	14150406	-0.9
2016	7383184	11615969	7976573	12938782	0.6
2017	7221255	11279281	12468679	10078207	-0.5
2018	2675495	15595379	11951972	90160301	-11
2019	2654868	18355430	12064943	8981732	1.6

المصدر : البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .

Abstract

The aim of the research is to analyze and measure the impact of bank credit on the monetary stability of the Iraqi economy, based on the hypothesis that (changes in bank credit have a positive effect in achieving monetary stability) and for the purpose of reaching the goal, the relationship between bank credit and monetary stability was estimated, and the result was double that effect using models. Standard (autoregressive distributed time lag model) (ARDL).

The research examined the relationship between the research variables using some indicators of bank credit and some indicators of monetary stability, and found the attempt of monetary policy in Iraq to be clear by maintaining the alignment of the growth of the money supply with the growth of the gross domestic product and targeting inflation through the exchange rate to achieve economic stability that is inherent in monetary stability, except that The monetary effects of the government's public finances reduced the importance of this policy with its rapid response to an increase in unproductive public spending, and thus the weakness of investment vessels on the real side, which implies that most of the credit granted was of a consumer nature due to the multiplier effect in the exporting countries of Iraq, On the other hand, the research found the need to build financial buffers that support monetary stability in order to avoid shocks on the real and financial sides.

Keywords: bank credit (cash, pledge), monetary stability, ARDL .

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Babylon University
College of Administration and Economics
Graduate Studies
Department of Financial and Banking Sciences

The impact of bank credit trends on achieving monetary stability for the Iraqi economy for the period (2004-2019)

Message I Submitted

Basmah Saleem Hussein

To the Council of the College of Administration and Economics / University of Babylon, which is part of the requirements of the

Master's Degree in Banking and Finance

Supervised By

Assistant Prof. Dr.

Mahdi Khaleel Shadeed

2022AD 1444AH